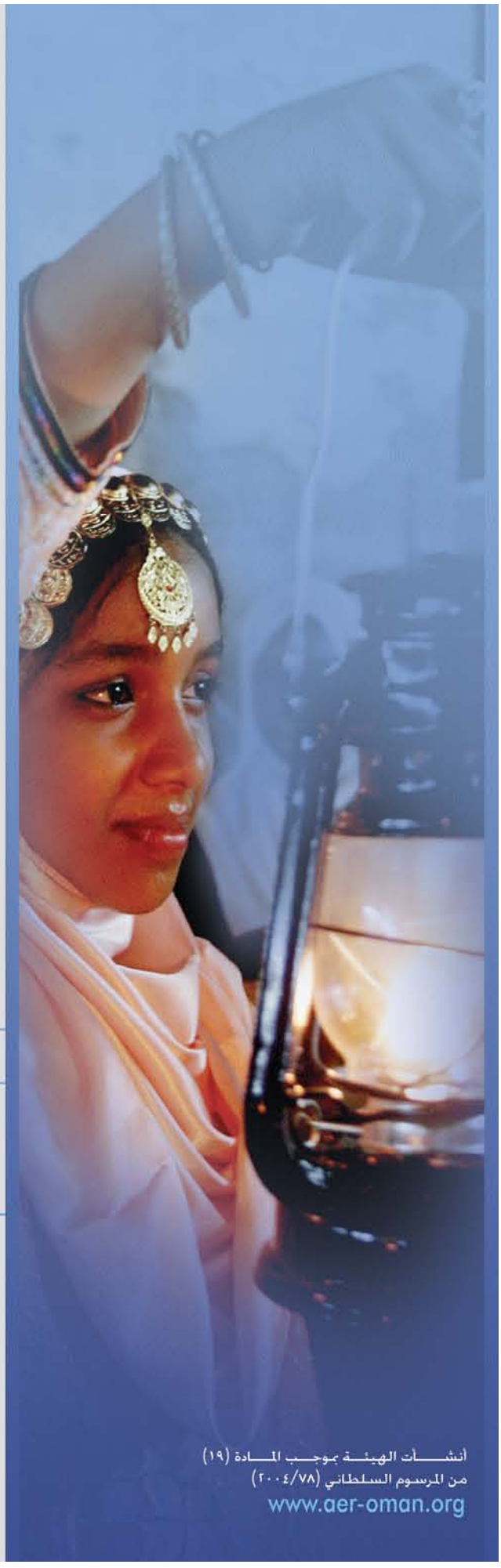

هيئة تنظيم الكهرباء - عمان
AUTHORITY FOR ELECTRICITY REGULATION, OMAN

# التقرير السنوي

# ٢٠٠٥

أنشـــأت الهيئـــة بموجـــب المـــادة (١٩)
من المرسوم السلطاني (٢٠٠٤/٧٨)
www.aer-oman.org

ص .ب : ٩٥٤ ، الرمز البريدي ١٣٣ الخوير سلطنة عمان
تليفون : ٢٤٦٠٩٧٠٠ – ٩٦٨+ ، فاكس : ٢٤٦٠٩٧٠١ – ٩٦٨+
enquiries@aer-oman.org

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

# المحتويات


كلمة رئيس الهيئة ٧

إعادة هيكلة قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به ٨

المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٧٨) ٨

هيكل السوق ١١

التوظيف والتعمين في قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به ٢٥

المادة (٢٩) إعداد التقارير ٢٧

المزيد من تحرير السوق ٢٩

الدعم المالي للكهرباء ٣١

تعرفة الكهرباء ٣٧

التنظيم ٣٩

هيئة تنظيم الكهرباء – عمان ٣٩

دائرة شؤون المشتركين ٤٢

دائرة الشؤون الاقتصادية والمالية ٤٣

الدائرة الفنية ٥٠

دائرة الترخيص والشؤون القانونية ٥٢

الملاحق ٥٤

الملحق أ: البيانات المالية المدققة ٥٤

الملحق ب: الكيانات المرخص لها ٦٣

الملحق ج: افتراضات التحكم في الأسعار ٦٧

الملحق د: المناطق المصرح بها ٧٠

| | | |
|---|---|---|
| الشكل ١ | الشركات الخلف | ٨ |
| الشكل ٢ | هيكل ملكية قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به | ٩ |
| الشكل ٣ | الأنشطة الخاضعة للتنظيم | ١٠ |
| الشكل ٤ | الشبكة الرئيسة المرتبطة – هيكل السوق وملخص الإحصائيات ٢٠٠٥م | ١١ |
| الشكل ٥ | شبكة النقل للشركة العمانية لنقل الكهرباء– ٢٠٠٥م | ١٢ |
| الشكل ٦ | شبكات التوزيع لشركات مسقط ومجان ومزون للتوزيع و التزويد – ٢٠٠٥م | ١٣ |
| الشكل ٧ | حسابات المشتركين والتزويد بالكهرباء خلال عام ٢٠٠٥م – الشبكة الرئيسة المرتبطة | ١٣ |
| الشكل ٨ | العمليات الرئيسة الخاضعة للتنظيم – الشبكة الرئيسة المرتبطة | ١٤ |
| الشكل ٩ | ذروة الطلب الشهري على الأحمال – الشبكة الرئيسة المرتبطة – ٢٠٠٥م | ١٥ |
| الشكل ١٠ | نموذج منحنى الأحمال للطلب على الطاقة بالشبكة الرئيسة المرتبطة – فبراير و يونيو ٢٠٠٥م | ١٦ |
| الشكل ١١ | تقديرات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لذروة الطلب على الأحمال بالشبكة الرئيسة المرتبطة (٢٠٠٦م – ٢٠١٢م) | ١٧ |
| الشكل ١٢ | تقييم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه للسعة المتعاقد عليها والسعة الإضافية (٢٠٠٦م–٢٠١٢م) | ١٨ |
| الشكل ١٣ | موازنة الطلب على السعة بالشبكة الرئيسة المرتبطة ٢٠٠٦م – ٢٠١٢م | ١٨ |
| الشكل ١٤ | السعة والناتج في عام ٢٠٠٥م – الشبكات الريفية | ١٩ |
| الشكل ١٥ | الكهرباء التي تم التزويد بها في عام ٢٠٠٥م – الشبكات الريفية | ٢٠ |
| الشكل ١٦ | السعة والناتج في عام ٢٠٠٥م – نظام كهرباء صلالة | ٢١ |
| الشكل ١٧ | الكهرباء التي تم التزويد بها في عام ٢٠٠٥م – نظام كهرباء صلالة | ٢١ |
| الشكل ١٨ | ذروة الطلب الشهري على الأحمال خلال عام ٢٠٠٥م – نظام كهرباء صلالة | ٢٢ |
| الشكل ١٩ | توقعات الطلب على الكهرباء – نظام كهرباء صلالة ٢٠٠٦م–٢٠١٢م | ٢٣ |
| الشكل ٢٠ | نظام كهرباء صلالة – تقييم السعة وفقاً لتوقعات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه | ٢٤ |
| الشكل ٢١ | التوظيف والتعمين – ٢٠٠٥م | ٢٥ |
| الشكل ٢٢ | التوظيف والتعمين للمرخص لهم – ٢٠٠٥م | ٢٦ |
| الشكل ٢٣ | معادلة أقصى عائد مسموح به لشركات مسقط ومجان ومزون لتوزيع وتزويدالكهرباء | ٣١ |
| الشكل ٢٤ | تعريف الدعم المالي لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء | ٣٢ |
| الشكل ٢٥ | الدعم المالي للكهرباء – الشبكة الرئيسة المرتبطة ٢٠٠٥م (فعلي) | ٣٣ |
| الشكل ٢٦ | الدعم المالي للكهرباء – الشبكة الرئيسة المرتبطة ٢٠٠٦م (تقديري) | ٣٤ |
| الشكل ٢٧ | حساب الدعم المالي لشركة كهرباء المناطق الريفية ٢٠٠٥م | ٣٥ |
| الشكل ٢٨ | الدعم المالي لشركة كهرباء المناطق الريفية – التقديرات الربع سنوية لعام ٢٠٠٦م | ٣٥ |
| الشكل ٢٩ | التعرفة المعتمدة | ٣٧ |
| الشكل ٣٠ | التعرفة المنعكسة عن التكلفة | ٣٨ |
| الشكل ٣١ | اجتماعات الأعضاء خلال عام ٢٠٠٥م | ٣٩ |
| الشكل ٣٢ | رسوم الرخص | ٤١ |
| الشكل ٣٣ | الهيكل التنظيمي للهيئة | ٤١ |
| الشكل ٣٤ | آلية التحكم في الأسعار للأعمال المنفصلة للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه | ٤٣ |
| الشكل ٣٥ | معادلة آلية التحكم في أسعار شراء الطاقة والمياه | ٤٤ |
| الشكل ٣٦ | أقصى عائد مسموح به لأعمال الشراء التي قامت بها الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه خلال عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م | ٤٤ |
| الشكل ٣٧ | تعرفة تزويد الكهرباء بالجملة – ٢٠٠٦م | ٤٥ |
| الشكل ٣٨ | آلية التحكم في أسعار الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه عن أعمال صلالة | ٤٦ |
| الشكل ٣٩ | معادلة آلية التحكم في أسعار النقل والتحكم | ٤٦ |
| الشكل ٤٠ | اقصى عائد مسموح به للشركة العمانية لنقل الكهرباء – ٢٠٠٥م (فعلي) و ٢٠٠٦م (تقديري) | ٤٧ |
| الشكل ٤١ | آلية التحكم في أسعار التوزيع و التزويد | ٤٨ |
| الشكل ٤٢ | أقصى عائد مسموح به لأعمال التوزيع والتزويد لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م. | ٤٩ |
| الشكل ٤٣ | شروط الرخص | ٥٣ |

# تعريف المفردات

| | |
|---|---|
| شخص مناسب | من تتوافر لديه الإمكانيات الفنية والمالية وغيرها مما يؤهله للحصول على رخصة أو إعفاء. |
| التعرفة المنعكسة عن التكلفة | ما يتقاضاه المرخص له بتشغيل شبكة نقل والمرخص له بتشغيل شبكة توزيع ، وذلك مقابل استخدام أو التوصيل بأى من الشبكتين ، وما يتقاضاه المرخص له بالتزويد مقابل التزويد وذلك كله في حالة عدم وجود تعرفة معتمدة ، وتحسب تلك التعرفة عن كل سنة ميلادية وفقاً للأسس والقواعد التى تحددها الهيئة. |
| الشراء الاقتصادي | الحصول على كل الاحتياجات من السلع والخدمات بأفضل الشروط الاقتصادية مع مراعاة الجودة والكمية وطبيعة الأشياء المزمع شراؤها وطريقة التسليم المتاحة وإمكانية الحصول مستقبلاً على ما يمكن الحاجة إليه من أنواع الأشياء المزمع شراؤها من اكثر من مصدر على نحو آمن. |
| IPP/IWPP | مشروع الطاقة المستقل/مشروع الطاقة والمياه المستقل |
| تحرير سوق الكهرباء | واحد أو أكثر مما يلي من الإجراءات :-<br>١- تنازل الحكومة عن أية مصلحة اقتصادية في شركة الكهرباء القابضة أو في الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه.<br>٢- السماح ببيع ناتج بواسطة مرخص لهم بالتوليد ومرخص لهم بالتوليد مع التحلية لغير الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه.<br>٣- السماح باستيراد الكهرباء أو بتصديرها لغير الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه وشركة كهرباء المناطق الريفية .<br>٤- خلق المنافسة فيما بين المرخص لهم بالتزويد بمن فيهم غير المرخص لهم بتشغيل شبكة توزيع فيما يتعلق بالتزويد. |
| الشبكة الرئيسة المرتبطة | هي الشبكات المرتبطة للشركة العمانية لنقل الكهرباء و شركات مسقط و مجان و مزون للتوزيع. |
| التعمين | ويقصد به سياسة توظيف المواطنين العمانيين والتي تصدرها الحكومة من حين لآخر. |
| التعرفة المعتمدة | التعرفة التى يلتزم المشترك بسدادها مقابل التزويد بالكهرباء أو التوصيل بإحدى شبكات التوزيع أو النقل وتحدد هذه التعرفة على النحو المنصوص عليه في المادة (٩) من قانون القطاع. |
| PPA&PWPA | إتفاقية شراء الطاقة و إتفاقية شراء الطاقة و المياه |
| شبكة شركة كهرباء المناطق الريفية | شبكة نقل أو شبكة توزيع مملوكه أو مشغله من قبل شركة كهرباء المناطق الريفية ش.م.ع.م |
| المياه المرتبطة | مياه التحلية المرتبطة بقطاع الكهرباء ، أو القائمة معه في ذات الموقع في سلطنة عمان ، والتى تخضع للتنظيم طبقاً لقانون القطاع. |
| قانون القطاع | هو قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة بهالصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٨ |
| الهيئة | هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به المنشأة بموجب المادة (١٩) من قانون القطاع |

# كلمة رئيس الهيئة

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم لكم التقرير السنوي الأول لهيئة تنظيم الكهرباء- عمان (الهيئة) والذي تم إعداده وفقاً لمتطلبات قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به (قانون القطاع) والصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٨م ويسلط هذا التقرير الضوء على أعمال الهيئة في السنة المنصرمة والتي تعتبر نقطة تحول بالنسبة لهذا القطاع الهام في سلطنة عمان.

لقد أحدث قانون القطاع تغييراً جوهرياً في الطريقة التي يتم بها تنظيم وإدارة قطاع الكهرباء في سلطنة عمان، حيث تم تحويل مهام الكهرباء من وزارة الإسكان والكهرباء والمياه إلى شركات حكومية جديدة. وقد أصبح القطاع الآن يتكون بالكامل من شركات حكومية و أخرى مملوكة للقطاع الخاص. و سوف يتم تنفيذ المزيد من أعمال التخصيص بقطاع الكهرباء من خلال بيع حصص الحكومة في الشركات الخلف .

لقد تم تأسيس هيئة تنظيم الكهرباء – عمان بموجب قانون القطاع كجهة مستقلة مسؤولة عن تنظيم القطاع وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة. وقد تم وضع المهام والواجبات القانونية للهيئة بحيث تضمن تشغيل القطاع بما يحقق مصالح المشتركين والمستثمرين والحكومة. وتؤكد الهيئة بأنها تبذل قصارى جهدها لحماية مصالح جميع الأطراف بالطريقة التي يهدف إليها قانون القطاع.

لقد قامت الهيئة في الأول من مايو عام ٢٠٠٥م بمنح عدد (٩) رخص إلى الشركات الخلف وعدد (٣) رخص لشركات القطاع الخاص وعدد (٩) إعفاءات من الترخيص للتفويض بالقيام بمجموعة من الأنشطة الخاضعة للتنظيم .

ومنذ تأسيسها قامت الهيئة أيضاً بتطبيق عدد (٦) آليات للتحكم في الأسعار نوع (RPI-X) (خصصت بموجبها حوالي ١٤٠ مليون ريال عماني للإستثمارات الرأسمالية في شبكات النقل والتوزيع) ، كما اعتمدت الهيئة تعرفة تزويد الكهرباء والمياه بالجملة للمرة الأولى بالسلطنة، وأصدرت أول قرار فصل في شكوى أحد المشتركين. وقد اعتمدت الهيئة أيضاً مستندات المناقصة التي أعدتها الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (ش.م.ع.م) للتعاقد على توفير سعة إضافية مع منتج مستقل للطاقة الكهربائية والمياه ببركاء وتخصيص شركة كهرباء الرسيل (ش.م.ع.م). يوضح هذا التقرير تفاصيل هذه الأنشطة وغيرها من أنشطة الهيئة عن المدة من ١ مايو حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٥م.

إن هذا التقرير يفي بإلتزامات الهيئة المتعلقة بإعداد التقرير السنوي المنصوص عليه في المادة (٢٩) من قانون القطاع و يتضمن هذا التقرير الذي سيرفع إلى مجلس الوزراء الموقر توصية بتطبيق تعرفة معتمدة جديدة للمشتركين من ذوي الاحتياجات الخاصة وتعرفة منعكسة عن التكلفة للمشتركين من القطاع الصناعي.

تود الهيئة أن تشيد هنا بالدور الذي قامت به وزارة الإسكان والكهرباء والمياه في الإشراف على تطوير القطاع منذ تشييد أول محطة توليد تعمل بالديزل في عام ١٩٧٠م إلى قطاع يتكون بما يتجاوز ( ٣,٢٠٠) ميجاوات من سعة التوليد التي وفرت في عام ٢٠٠٥م حوالي ( ١٢,٧) تيراوات ساعة لعدد (٥٣٠,٠٠٠) مشتركاً على نطاق السلطنة ، وهو ما يعد إنجازاً كبيراً. إن مهمة الهيئة حالياً تتمثل في التأكد من أن قطاع الكهرباء يوفر لاقتصاد السلطنة المتنامي إمدادات الكهرباء التي يحتاجها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي تعد ضرورية لتحقيق الازدهار والرفاهية للمواطنين.

تدرك الهيئة جيداً حجم المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها من قبل الحكومة. ومن هنا فإن أعضاء الهيئة وموظفيها ملتزمون بالتأكد من التنفيذ الكامل والدقيق لرؤية المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – بشأن قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به حتى يتسنى حماية مصالح المواطنين وتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية في البلاد.

الدكتور / صالح بن محمد العلوي
رئيس هيئة تنظيم الكهرباء، عمان

## إعادة هيكلة قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به:

في ديسمبر عام ١٩٩٩م وافق مجلس الوزراء الموقر على السياسات المتعلقة بإعادة الهيكلة الشاملة وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به. وقد وضعت السياسات المعتمدة على أساس توصيات المجموعة الإستشارية التي تتكون من (ABN-Amro) (استشاري مالي) ، و (Denton Wilde Sapte) (استشاري قانوني) و(Mott MacDonald) (استشاري فني).

ولتوفير الأسس القانونية لإعادة الهيكلة ، تم تشكيل لجنة تسيير ترأسها معالي أمين عام وزارة الاقتصاد الوطني الموقر و التي أشرفت على تطوير قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به (قانون القطاع) الذي تم إصداره بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٧٨) في الأول من أغسطس عام ٢٠٠٤م . ويضمن قانون القطاع تطبيق جميع التغييرات الرئيسة التي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر عام ١٩٩٩م.

## المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٧٨):

بموجب قانون القطاع الذي يحتوي على (١٥٥ مادة) تم تطبيق الهيكل الجديد للسوق ، وتمهيد الطريق نحو المزيد من عمليات التخصيص في قطاع الكهرباء ، وتم إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على تنظيم القطاع وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة.

أتاح قانون القطاع فترة انتقالية مدتها تسعة أشهر للتحول من الهيكل السابق المعمول به في القطاع والقائم على التنظيم الذاتي على أساس رأسي إلى الهيكل الجديد للسوق وإطار تنظيمي مستقل. ووفقاً لذلك، قامت وزارة الاقتصاد الوطني في الأول من مايو ٢٠٠٥م بتنفيذ منهاج التحويل الذي تم بموجبه نقل أصول والتزامات قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به و موظفي وزارة الإسكان و الكهرباء و المياه إلى الشركات الخلف الموضحة في الشكل رقم (١) من هذا التقرير.

**الشكل (١): الشركات الخلف**

شركة الكهرباء القابضة (ش.م.ع.م)
الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (ش.م.ع.م)
الشركة العمانية لنقل الكهرباء (ش.م.ع.م)
شركة الرسيل للطاقة (ش.م.ع.م)
شركة وادي الجزي للطاقة (ش.م.ع.م)
شركة الغبرة للطاقة والتحلية (ش.م.ع.م)
شركة كهرباء مزون (ش.م.ع.م)
شركة كهرباء مجان (ش.م.ع.م)
شركة مسقط لتوزيع الكهرباء (ش.م.ع.م)
شركة كهرباء المناطق الريفية (ش.م.ع.م)

وبإستثناء شركة الكهرباء القابضة (ش.م.ع.م) فإن الشركات الخلف الأخرى هي المسؤولة حالياً عن مهام الكهرباء التي كانت تضطلع بها سابقاً وزارة الإسكان والكهرباء والمياه. ويتكون القطاع حالياً من شركات مملوكة للحكومة بالإضافة إلى شركات تجارية مملوكة للقطاع الخاص ، كما هو موضح في الشكل رقم (٢).

الشكل (٢): هيكل ملكية قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به

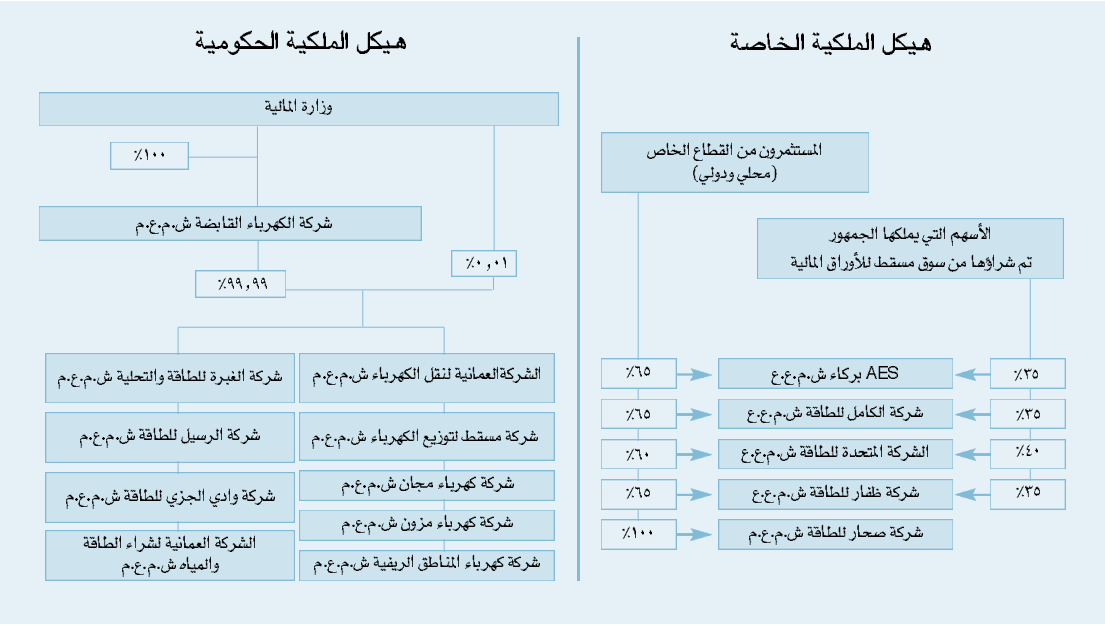


تتولى شركة الكهرباء القابضة (ش.م.ع.م) حمل غالبية أسهم الحكومة في الشركات الخلف الجديدة ، وهي نفسها مملوكة لوزارة المالية بنسبة (١٠٠٪). تحمل كل من وزارة المالية وشركة الكهرباء القابضة أسهم الشركات الخلف وذلك بنسبة (٠,٠١٪) و (٩٩,٩٩٪) على التوالي.

تتمتع عمان بسجل ناجح في مجال تخصيص قطاع الكهرباء ، حيث تم تشييد محطة كهرباء منح (المرحلة الأولى) في عام ١٩٩٦م من قبل القطاع الخاص ، تبعتها المرحلة الثانية في عام ١٩٩٩ ، وتشييد محطة كهرباء الكامل كمنتج مستقل للطاقة، ومحطة كهرباء بركاء كمنتج مستقل للطاقة والمياه في عام ٢٠٠٠م ، بالإضافة إلى اتفاقية امتياز صلالة الموقعة في عام ٢٠٠١م ، ومحطة كهرباء صحار كمنتج مستقل للطاقة والمياه في عام ٢٠٠٤م .

سيتم تطبيق المزيد من عمليات التخصيص من خلال بيع حصص الحكومة في بعض الشركات الخلف (ليست هناك خطط حالية لتخصيص شركة الكهرباء القابضة ش.م.ع.م أو الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه أو شركة كهرباء المناطق الريفية). وتنص المادة (١٣) من قانون القطاع على أن وزارة الاقتصاد الوطني هي الجهة المختصة بالإشراف على تخصيص قطاع الكهرباء.

يتمثل الأسلوب الذي اتبعته الحكومة في تخصيص الكهرباء بالسماح بنسبة ملكية خاصة تبلغ (١٠٠٪) لفترة أولية ، مع الالتزام بطرح الأسهم المنصوص عليها للاكتتاب العام من خلال سوق مسقط للأوراق المالية. وهو ما يعتبر استراتيجية ناجحة للغاية والتي من المرجح تطبيقها عند تخصيص الشركات الخلف.

بموجب المادة (١٣٥) من قانون القطاع تم إجراء تعديلات جوهرية على مهام الكهرباء بوزارة الإسكان والكهرباء والمياه (ويستثنى من ذلك مهام الإسكان والمياه غير المرتبطة)، حيث أنه اعتباراً من الأول من مايو ٢٠٠٥م فإن مسؤوليات وزارة الإسكان والكهرباء والمياه المتعلقة بالكهرباء تقتصر فقط على مهام التنسيق وتوفير المعلومات اللازمة لمجلس الوزراء.

إن الأول من مايو عام ٢٠٠٥م هو التاريخ الذي اضطلعت فيه الهيئة بكامل المسؤولية عن تنظيم القطاع. وتحدد المادة (٣) من قانون القطاع الأنشطة الخاضعة للتنظيم والموضحة في الشكل (٣). كما أن المادة (٤) من القانون تتطلب من أي شخص يرغب بمباشرة أي من الأنشطة الخاضعة للتنظيم الحصول على رخصة أو إعفاء بذلك من الهيئة.

الشكل (٣): الأنشطة الخاضعة للتنظيم

**الأنشطة الخاضعة للتنظيم:**

( أ ) توليد ، أو نقل ، أو تزويد ، أو توزيع أو تصدير أو إستيراد الكهرباء .

(ب) توليد الكهرباء المرتبطة بتحلية المياه .

(ج ) توليد الكهرباء القائم مع التحلية في ذات الموقع.

(د ) تشغيل نظام تحكم مركزي .

(هـ) تطوير الربط الدولي أو تشغيله أو القيام بهما معاً.

( و) المهام المسندة إلى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (ش.م.ع.م) طبقاً لما هو محدد في قانون القطاع.

تقوم الهيئة بإصدار تصاريح في شكل رخص أو إعفاءات وكقاعدة عامة يتم منح الرخص للكيانات التي تقوم بمباشرة أنشطة خاضعة للتنظيم كنشاط رئيسي لأعمالها. ويتم منح الإعفاءات للكيانات التي يكون فيها النشاط الخاضع للتنظيم تابعاً لنشاط آخر (غير خاضع للتنظيم).

إن سياسات قانون القطاع أصبح لها تأثيرات هامة على طريقة عمل القطاع ، فعلى سبيل المثال تظل الحكومة مسؤولة عن اعتماد التعرفة المعتمدة للمشترك (المادة ١٠)، وعن توقيت ومدى تنفيذ المزيد من عمليات التخصيص (المادة ١٣)، وعن الموافقة على الربط الكهربائي مع دول الجوار (المادة ١١٥) وعن الموافقة على المقترحات المتعلقة بالمزيد من تحرير السوق (المادة ٣٢ د).

يتضمن قانون القطاع شروطاً توفر الحماية لمصالح مشتركي الكهرباء فعلى سبيل المثال فإن الأمر يتطلب من الشركات العاملة في القطاع ضرورة مراعاة حاجات المشتركين من المرضى وكبار السن. كما أن قانون القطاع يحمي أيضاً حقوق الموظفين العمانيين الذين تم نقلهم من وزارة الإسكان والكهرباء والمياه للعمل بالشركات الخلف التي سيتم تخصيصها.

ويتضمن قانون القطاع أيضاً الشروط التي تحمي مصالح المستثمرين ، فعلى سبيل المثال فإنه في بعض الحالات المعينة يتيح القانون للمستثمرين اللجوء المباشر إلى التحكيم الدولي. هذه الحماية تؤكد وضع السلطنة كمركز جيد لجذب الإستثمارات وسوف تشجع على دخول مزيد من الاستثمارات الخاصة في قطاع الكهرباء.

كما أن قانون القطاع يحقق توازناً بين مصالح المشتركين والمستثمرين والحكومة على حد سواء. فعلى سبيل المثال ، عند القيام بالترويج لتخصيص الكهرباء فإن القانون ينص على أن تظل أصول الكهرباء الهامة متاحة لخدمة احتياجات المواطنين بغض النظر عن طبيعة ملكيتها سواء كانت عامة أو خاصة.

أخيراً فإن قانون القطاع يتطلب من الشركات العاملة في القطاع الالتزام بسياسات الحكومة بشأن التعمين والمنتجات العمانية وحماية البيئة.

## هيـــكل الســـوق:

يتكون قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به من ثلاثة أجزاء منفصلة ومختلفة تمثل هيكل السوق هي: الشبكة الرئيسة المرتبطة في شمال السلطنة ، والشبكات الريفية الخاصة بشركة كهرباء المناطق الريفية (ش.م.ع.م) ، و نظام كهرباء صلالة ، وفيما يلي وصف لكل جزء من الأجزاء المذكورة:

### الشبكة الرئيسة المرتبطة :

الشكل (٤) يوضح هيكل الشبكة الرئيسة المرتبطة وإحصائيات عام ٢٠٠٥م. إن جميع الكيانات الموضحة في الشكل (٤) تعمل بموجب رخص ممنوحة من قبل الهيئة.

**الشكل (٤): الشبكة الرئيسة المرتبطة - هيكل السوق وملخص الإحصائيات لعام ٢٠٠٥م**

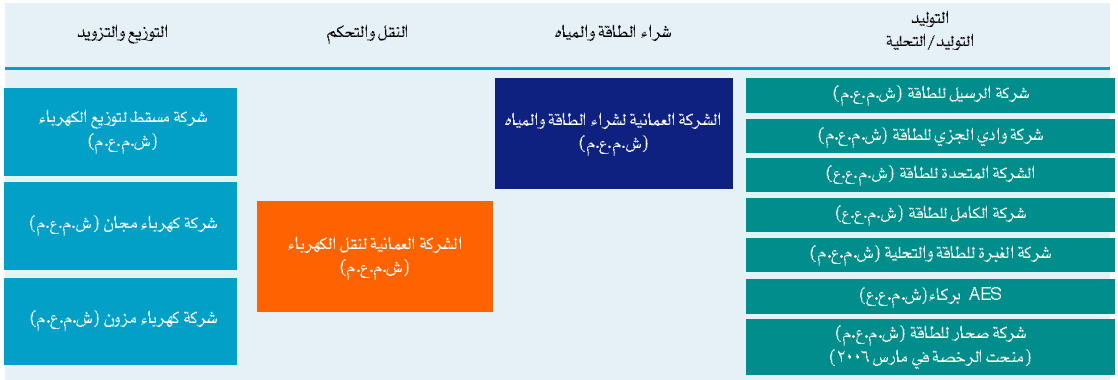


**الشبكة الرئيسة المرتبطة – ٢٠٠٥[٣]**

| المنشأة الإنتاجية | الوقود المستخدم | عدد الوحدات: طاقة | عدد الوحدات: تحلية | السعة المتعاقد عليها[١]: طاقة (م.و) | السعة المتعاقد عليها[١]: تحلية (م³/اليوم) | صافي الانتاج[٢]: طاقة (م.و/س) | صافي الانتاج[٢]: تحلية (م³/اليوم) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكامل | غاز طبيعي | ٣ | – | ٢٩٠ | – | ١,٢١٠,٣٨٧ | – |
| بركاء | غاز طبيعي | ٣ | ٣ | ٤٢٧ | ٩١,٢٠٠ | ٢,٧٤٨,٩٥٠ | ٢٧,٦١٤,٤٦٥ |
| الغبرة | غاز طبيعي | ١٣ | ٧ | ٥٢٣ | ١٨٦,١٤٤ | ٢,٢٩٩,٢١٢ | ٥١,١٧٠,٩٤٨ |
| منح المرحلة الأولى والمرحلة الثانية | غاز طبيعي | ٦ | – | ٢٦٧ | – | ١,٠٤٦,٠٣٥ | – |
| الرسيل | غاز طبيعي | ٨ | – | ٦٨٨ | – | ٢,١٧٩,٥٣٩ | – |
| وادي الجزي(الوحدات من ٣إلى ١٣) | غاز طبيعي | ١١ | – | ٢٩٥ | – | ١,٢١٤,٣١٩ | – |
| مشتريات أخرى للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه | غاز طبيعي | – | – | | – | ٩٧,١٦١ | – |
| **المجموع** | | **٤٤** | **١٠** | **٢,٤٩٠** | **٢٧٧,٣٤٤** | **١٠,٧٩٥,٦٠٣** | **٧٨,٧٨٥,٤١٣** |

[١] السعات المرخص بها Licensed capacities @ RSC (50 °C)
[٢] مشتريات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لصافي الكهرباء م و/ساعة
[٣] الأول من يناير ٢٠٠٦ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

يتمحور هيكل السوق للشبكة الرئيسة المرتبطة حول الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (ش.م.ع.م) حيث أنها المشتري الوحيد للسعة والناتج من المنشآت الإنتاجية المرخص لها ومن الكيانات الأخرى. إن السعة المتعاقد عليها للشبكة الرئيسة المرتبطة في عام ٢٠٠٥م تتكون من (٢٤٩٠) ميجاوات من سعة إنتاج الكهرباء و (٢٧٧٣٤٤) متر مكعب يومياً من سعة مياه التحلية. قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه خلال عام ٢٠٠٥م بشراء (١٠,٨) تيرا وات ساعة و (٧٨,٨) مليون متر مكعب من مياه التحلية من المنشآت الإنتاجية المرخص لها ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة (٧٪) و (٤٪) على التوالي عن عام ٢٠٠٤م .

لقد إرتفعت تعاقدات السعة بالشبكة الرئيسة المرتبطة لتصبح (٢٨٦٥) ميجاوات في أبريل ٢٠٠٦م و ذلك بعد التشغيل المبكر لمشروع صحار المستقل للطاقة و التحلية و الذي تم بموجبه الحصول على سعة توليد مقدارها (٣٧٥) ميجاوات. و سوف تصل تعاقدات السعة بالشبكة الرئيسة من المنشآت الإنتاجية المرخص لها إلى (٣٠٧٥) ميجاوات من الكهرباء و (٤٠٩٠٠٠) متر مكعب يومياً من مياه التحلية في عام ٢٠٠٧م عند تشغيل محطة كهرباء صحار بشكل كامل.

تقوم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه حالياً بطرح مناقصة للتعاقد لتوفير سعة إضافية مقدارها (٧٠٠) ميجاوات من الكهرباء و (١٢٠,٠٠٠) متر مكعب يومياً من المياه من خلال مشروع مستقل للطاقة و التحلية بحلول عام ٢٠٠٩م. و سوف يكون موقع المشروع الجديد المستقل للطاقة و التحلية في بركاء و سيقوم بتوفير سعة توليد مبكرة مقدارها (٣٥٠) ميجاوات بحلول عام ٢٠٠٨م.

هذه الزيادة في تعاقدات السعة بالشبكة الرئيسة مطلوبة من قبل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه للالتزام بمعايير التخطيط لسلامة التوليد ضمن الرخصة الممنوحة للشركة. يتم تعريف معايير السلامة بأنها الفاقد المتوقع في الأحمال/ساعة في كل سنة وتتطلب من الشركة ضمان أن العجز المتوقع في سعة التوليد للوفاء بطلب الشبكة الرئيسة في أي سنة يجب أن لا يتجاوز ٢٤ساعة.

## شبكة النقل المرخص بها:

تحتكر الشركة العمانية لنقل الكهرباء (ش.م.ع.م) تقديم خدمات نقل الكهرباء بالشبكة الرئيسة المرتبطة. وتمتلك الشركة وتشغل شبكة النقل المرتبطة ٢٢٠ك.ف و ١٣٢ك.ف. في شمال عمان ، وبصفتها مشغل الشبكة فهي المسؤولة عن التحكم المركزي لمنشآت التوليد والتحلية. وتقوم الشركة بإدارة مهامها المتعلقة بالتحكم المركزي بواسطة مركز للتحكم في الأحمال تم تشغيله مؤخراً بالموالح. يوضح الشكل (٥) ملخصاً لإحصائيات شبكة النقل الخاصة بالشركة العمانية لنقل الكهرباء خلال عام ٢٠٠٥م.

**الشكل (٥) : شبكة النقل للشركة العمانية لنقل الكهرباء- ٢٠٠٥م**

**الشركة العمانية لنقل الكهرباء- شبكة النقل**

| البند | المقدار |
|---|---|
| منطقة الخدمة (كم٢) | ١٢٩,٣٤٣ |
| خطوط هوائية (دائرة كم) | ٣,٠٤٩ |
| كابلات ارضية (دائرة كم) | ١١ |
| محطة فرعية جهد ١٣٢ ك.ف | ٣٠ |
| محطة فرعية جهد ٢٢٠ ك.ف | ٣ |
| مجموع المحطات الفرعية | ٣٣ |
| ذروة الطلب ( م .و) ٢٠٠٥ | ٢,٤٩٥ |
| الوحدات المنقولة (م.و/س)[١] | ٩,٩٩٨,٩٤٦ |
| المنشآت الإنتاجية الخاضعة للتحكم المركزي[٢] | ٦ |

[١] الاول من يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥
[٢] بإستثناء مشروع صحار للطاقة و المياه المستقل والذي تم تشغيله في ٢٠٠٦

قامت الشركة العمانية لنقل الكهرباء (ش.م.ع.م) بتطبيق قواعد الشبكة الرئيسة التي تحدد الحد الأدنى لمعايير التشغيل والتخطيط ، وإجراءات الجدولة والتحكم المركزي وغير ذلك من المتطلبات الفنية والتي يجب على أي شخص موصول بشبكتها الالتزام بها. تتطلب قواعد الشبكة الرئيسة من الشركة المحافظة على بقاء الجهد ضمن الحدود المنصوص عليها ، وعلى بقاء التردد بالشبكة عند (٥٠ هيرتز).

## شبكات التوزيع المرخص لها:

تحتكر شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء حقوق التوزيع و التزويد بالكهرباء داخل حدود المناطق المصرح بها والمحددة في الرخصة الممنوحة لكل منهم. تلك المناطق تتوافق مع بعض المناطق الجغرافية القائمة بالسلطنة:

- المنطقة المصرح بها لشركة مسقط لتوزيع الكهرباء (ش.م.ع.م) تشمل محافظة مسقط.
- المنطقة المصرح بها لشركة كهرباء مجان (ش.م.ع.م) تشمل منطقة شمال الباطنة ومنطقة الظاهرة.
- المنطقة المصرح بها لشركة كهرباء مزون (ش.م.ع.م) تشمل المنطقة الشرقية والمنطقة الداخلية ومنطقة جنوب الباطنة.

الشكل (٦) يشتمل على ملخص الإحصائيات المتعلقة بشبكات التوزيع المرخص بها لشركات مسقط ومجان ومزون خلال عام ٢٠٠٥م

### الشكل (٦) : شبكات التوزيع لشركات مسقط ومجان ومزون للتوزيع والتزويد - ٢٠٠٥م

**شبكات التوزيع المرخص بها لشركات مسقط و مجان و مزون للتوزيع و التزويد لعام - ٢٠٠٥[1]**

| المرخص لهم | منطقة الخدمة (كم٢) | حسابات المشتركين | كثافة المشتركين (مشترك/كم٢) | خطوط هوائية (دائرة كم) | كابلات ارضية (دائرة كم) | المحولات الكهربائية في الخدمة العدد | السعة (م.ف.أ) | الوحدات الموزعة السعة ( م و/س) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شركة مسقط لتوزيع الكهرباء (ش.م.ع.م) | ٣,٩٠٠ | ١٦٢,٨٠١ | ٤٢ | ٦,٠٣١ | ١,٧٦٤ | ٤,٩٥٤ | ٥,٦٣٤ | ٤,٢٧٢,٩٧٠ |
| شركة كهرباء مجان (ش.م.ع.م) | ٥٠,٧٤٤ | ١١٠,٣٨٤ | ٢ | ١٠,٨٤٠ | ١,٣٧٧ | ٥,٦٦٤ | ٢,٧٢٠ | ١,٧٤٣,٢٥٦ |
| شركة كهرباء مزون (ش.م.ع.م) | ٧٤,٦٩٩ | ١٩٤,١١٨ | ٣ | ١٨,٤٣٤ | ١,٢٣٥ | ٩,٠٣٥ | ٤,٦١٢ | ٢,٣٨٥,٩٦٤ |
| **المجموع** | | **٤٦٧,٣٠٣** | | **٣٥,٣٠٦** | **٤,٣٦٧** | **١٩,٦٥٣** | **١٢,٩٦٦** | **٨,٤٠٢,١٩٠** |

[1] ١ يناير الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

المصدر : بيانات المرخص لهم

يوضح الشكل (٧) تفاصيل حسابات المشتركين والكهرباء التي تم التزويد بها للشرائح المختلفة للمشتركين من قبل شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء خلال عام ٢٠٠٥م :

### الشكل(٧) : حسابات المشتركين والتزويد بالكهرباء خلال عام ٢٠٠٥م - الشبكة الرئيسة المرتبطة

**الكهرباء التي تم التزويد بها و حسابات المشتركين في الشبكة الرئيسة في عام ٢٠٠٥م[1]**

| شرائح التعرفة | مسقط للتوزيع والتزويد | | مجان للتوزيع والتزويد | | مزون للتوزيع والتزويد | | المجموع بالشبكة الرئيسة المرتبطة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | حسابات المشتركين | م و/س(التي تم التزود بها) | حسابات المشتركين | م و/س(التي تم التزود بها) | حسابات المشتركين | م و/س(التي تم التزود بها) | حسابات المشتركين | م و/س(التي تم التزود بها) |
| سكنية | ١٢٣,٩٦٣ | ٢,٠٤٩,٥٥٣ | ٨٤,٦٧٠ | ١,٠٩٣,٤٨٠ | ١٥٤,٣٦١ | ١,٦١٦,١٢٠ | ٣٦٢,٩٩٤ | ٤,٧٥٩,١٥٤ |
| تجارية | ٣٢,٩٢٥ | ٩١١,٢٣٤ | ١٨,٦٢٤ | ٢٢٤,١٧٤ | ٢٨,٩٤١ | ٢٨١,٧٢٦ | ٨٠,٤٩٠ | ١,٤١٧,١٣٤ |
| حكومية | ٥,٥٤٧ | ٩٨١,٤٠٧ | ٥,٦٥٢ | ٢٣٢,٦١٩ | ٩,٢٩٧ | ٣٨٠,١٦٥ | ٢٠,٤٩٦ | ١,٥٩٤,١٩١ |
| زراعية/سمكية | ٧٦ | ١,٦١٠ | ١,٣٥٤ | ٤٢,٤٥٥ | ١,٤٦٤ | ٧١,٤٤٦ | ٢,٨٩٤ | ١١٥,٥١٠ |
| سياحية/فندقية | ٦٦ | ٤٤,٢٦٤ | ٢٥ | ٦,٦٠٥ | ١٢ | ٢,٥٨٣ | ١٠٣ | ٥٣,٤٥٢ |
| صناعية | ٢٢٤ | ٢٨٤,٩٠٢ | ٥٩ | ١٤٣,٩٢٣ | ٤٣ | ٣٣,٩٢٤ | ٣٢٦ | ٤٦٢,٧٤٨ |
| **المجموع** | **١٦٢,٨٠١** | **٤,٢٧٢,٩٧٠** | **١١٠,٣٨٤** | **١,٧٤٣,٢٥٦** | **١٩٤,١١٨** | **٢,٣٨٥,٩٦٤** | **٤٦٧,٣٠٣** | **٨,٤٠٢,١٩٠** |

[1] ١ يناير الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

المصدر : بيانات المرخص لهم

**التزويد بالكهرباء حسب شرائح المشتركين - ٢٠٠٥ [1]**

مسقط ٤,٣ تيراوات ساعة | مجان ١,٧ تيراوات ساعة | مزون ٢,٤ تيراوات ساعة

[1] ١ يناير إلى ٣١ديسمبر ٢٠٠٥

المصدر : بيانات المرخص لهم.

يمثل التزويد بالكهرباء للمشتركين من القطاع السكني (٤٨٪) من إجمالي الكهرباء التي تم التزويد بها بواسطة شركة مسقط لتوزيع الكهرباء في عام ٢٠٠٥م. ويمثل التزويد بالكهرباء للمشتركين من القطاع السكني الذين تم تزويدهم بواسطة شركة كهرباء مجان و شركة كهرباء مزون ما نسبته (٦٤٪) و (٦٨٪) على التوالي. و يمثل التزويد بالكهرباء للمشتركين من القطاعين الحكومي والتجاري نسباً أعلى من إجمالي التزويد الذي تقوم به شركة مسقط لتوزيع الكهرباء و ذلك مقارنة بشركة كهرباء مجان و شركة كهرباء مزون.

قامت شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء بتزويد ما مجموعه (٨,٤) تيرا وات ساعة إلى (٤٦٧٣٠٣) مشتركاً من الشبكة الرئيسة المرتبطة في عام ٢٠٠٥م ، وهو ما يمثل زيادة نسبتها (٩٪) و (٤٪) على التوالي مقارنة بعام ٢٠٠٤م. و يمثل التزويد بالكهرباء للمشتركين من القطاع السكني ما نسبته (٥٧٪) من إجمالي الكهرباء التي تم التزويد بها من الشبكة الرئيسة في عام ٢٠٠٥م ، و للمشتركين من القطاع الحكومي ما نسبته (١٩٪) وللمشتركين من قطاعي الصناعة والسياحة ما نسبته (٥,٥٪) و (٠,٦٪) على التوالي. و سترتفع نسب التزويد من الشبكة الرئيسة للمشتركين من قطاعي الصناعة والسياحة في السنوات القادمة وذلك بعد تنفيذ العديد من المشاريع الكبيرة والهامة التي هي قيد التطوير حالياً.

## العمليات الخاضعة للتنظيم - الشبكة الرئيسة المرتبطة :

يلخص الشكل (٨) العمليات الرئيسة الخاضعة للتنظيم للمرخص لهم بالشبكة الرئيسة المرتبطة:

الشكل (٨): العمليات الرئيسة الخاضعة للتنظيم - الشبكة الرئيسة المرتبطة

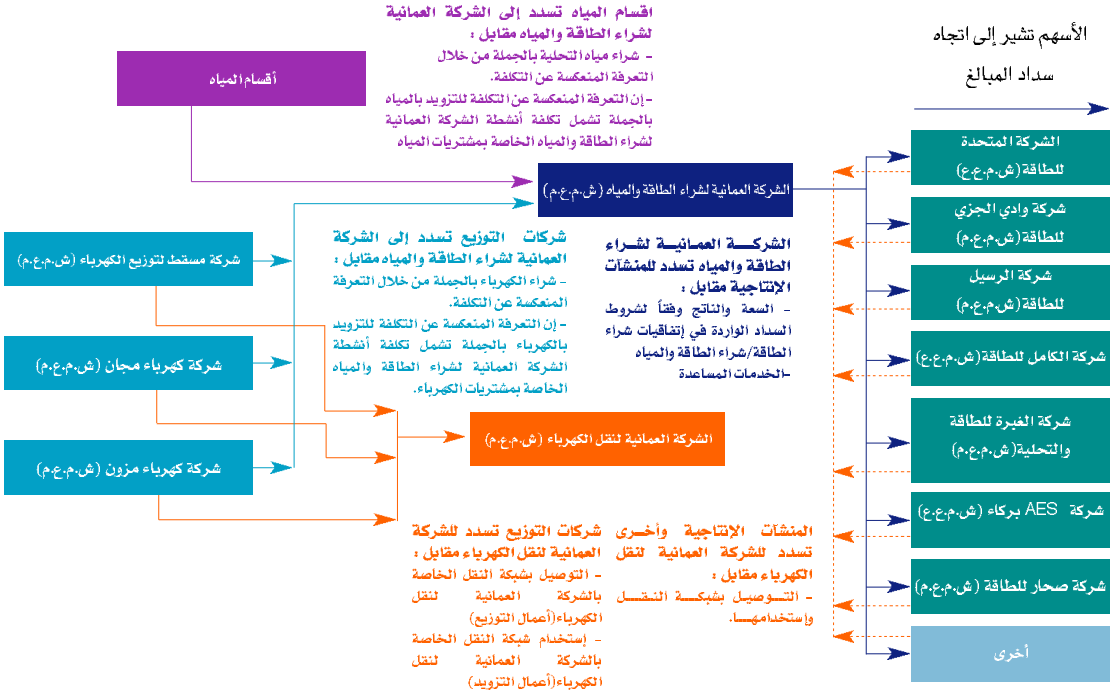


### العمليات داخل القطاع : (١) خاضعة للتنظيم و(٢) منعكسة عن التكلفة (لا يوجد دعم مباشر)

تقوم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بشراء السع والناتج من المنشآت الانتاجية المرخص لها وذلك وفقاً لشروط السداد الواردة في إتفاقيات شراء الطاقة أو اتفاقيات شراء الطاقة والمياه. و تم تحديد تلك الشروط من خلال مناقصات دخول السوق ، و بالتالي لم يتم إعتمادها و لا تخضع للتنظيم المباشر من قبل الهيئة. و من واجبات الهيئة ضمان قيام الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بإجراء المناقصات لتوفير سعة و ناتج جديدين بطريقة عادلة وتتسم بالشفافية.

تقوم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بتوفير إمدادات الكهرباء بالجملة لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء ، وإمدادات المياه بالجملة إلى أقسام المياه. يتم تنفيذ تلك العمليات من خلال التعرفة المنعكسة عن التكلفة لتزويد الكهرباء والمياه بالجملة والمعتمدة من قبل الهيئة. إن

تعرفة تزويد الكهرباء والمياه بالجملة تتيح للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه تغطية تكاليف شراء الكهرباء والمياه والتكاليف المباشرة لمهامها المتعلقة بالشراء.

تقوم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بشراء الكهرباء من نقاط الخروج بالمنشآت الإنتاجية المرخص لها ويتم نقلها عبر شبكة النقل الخاصة بالشركة العمانية لنقل الكهرباء (ش.م.ع.م) بجهد ١٣٢ك.ف فأعلى إلى شبكات التوزيع المرخص لها والخاصة بشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء لتزويد المشتركين بها. تقوم شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء بشراء الكهرباء من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه من نقاط الخروج بالمنشآت الإنتاجية المرخص لها وهي المسؤولة عن تكلفة نقل الكهرباء عبر شبكات النقل والتوزيع إلى المشتركين. و تقوم شركات التوزيع بسداد رسوم التوصيل و إستخدام الشبكة المعتمدة من قبل الهيئة عن التوصيل بشبكة النقل المرخص بها للشركة العمانية لنقل الكهرباء و إستخدام تلك الشبكة.

## الطلب على الكهرباء - الشبكة الرئيسة المرتبطة:

إن الطلب على الكهرباء بالشبكة الرئيسة المرتبطة يأخذ شكلاً مختلفاً خلال فصول السنة حيث أن الطلب خلال شهور الصيف يرتفع بشكل كبير عنه خلال شهور الشتاء. الشكل (٩) يوضح ملامح منحنى ذروة الطلب الشهري على الكهرباء خلال عام ٢٠٠٥م.

**الشكل (٩) : ذروة الطلب الشهري على الأحمال - الشبكة الرئيسة المرتبطة (٢٠٠٥م)**

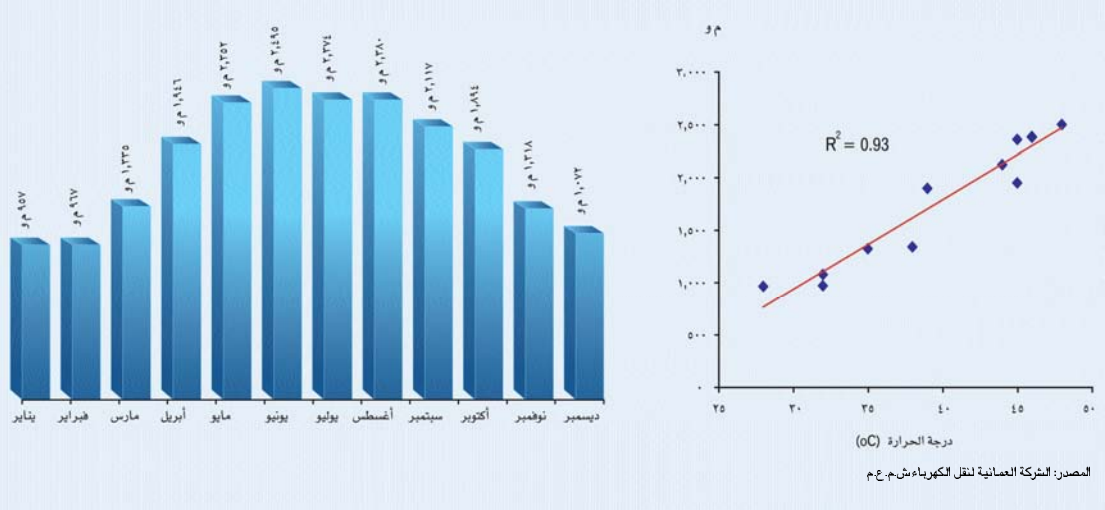

المصدر: الشركة العمانية لنقل الكهرباء ش.م.ع.م

وصلت ذروة الطلب على الأحمال بالشبكة الرئيسة المرتبطة (٢,٤٩٥) ميجاوات في يونيو ٢٠٠٥م بزيادة نسبتها (٥٪) عن ذروة الأحمال البالغة (٢,٣٧١) ميجاوات خلال عام ٢٠٠٤م.

إن خصائص الطلب بالنسبة للمشتركين من القطاع السكني لها تأثير كبير على شكل منحنى الأحمال بالشبكة الرئيسة المرتبطة حيث ترتفع أحمال مكيفات الهواء في الصيف نظراً لارتفاع درجات الحرارة مما يترتب عليه وجود ارتباط قوي بين ذروة الطلب الشهري ودرجة حرارة الجو الشهرية القصوى الموضحة في العمود الأيمن بالشكل (٩).

إن الطلب اليومي على الكهرباء بالشبكة الرئيسة المرتبطة يأخذ أيضاً شكلاً مختلفاً خلال فصول السنة. الشكل (١٠) يوضح نموذج لملامح الطلب اليومي على الكهرباء في شهر يونيو ٢٠٠٥م (الشهر الذي وصل فيه الطلب إلى الحد الأقصى) وفي شهر فبراير ٢٠٠٥م (الشهر الذي وصل فيه الطلب إلى الحد الأدنى). وتعكس تلك الملامح متوسط الطلب خلال ساعات اليوم في كل شهر.

الشكل (١٠) : نموذج منحنى الأحمال للطلب على الطاقة بالشبكة الرئيسة المرتبطة - فبراير ويونيو ٢٠٠٥م

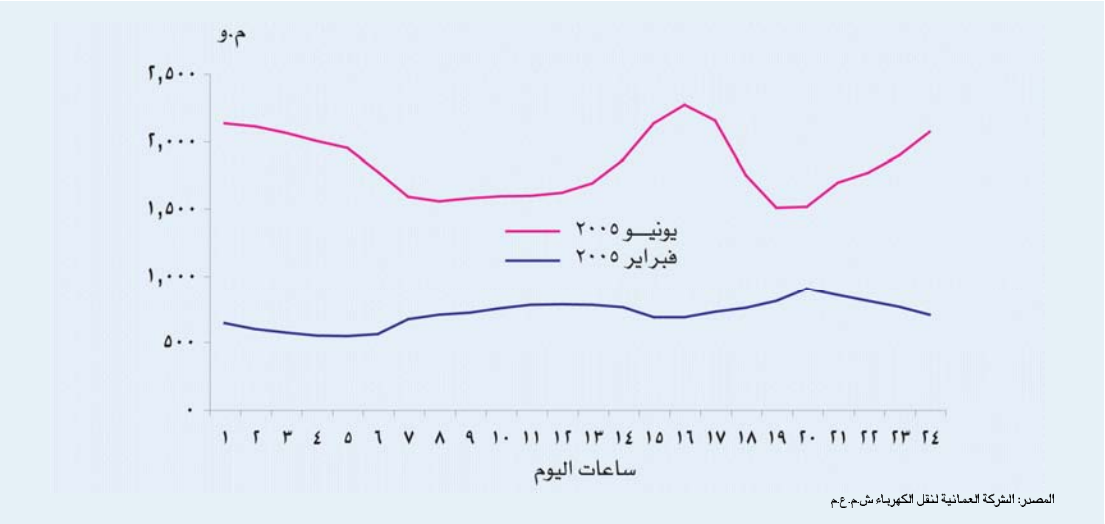


المصدر: الشركة العمانية لنقل الكهرباء ش.م.ع.م

إن الطلب بالشبكة الرئيسة المرتبطة في يونيو ٢٠٠٥م كان مرتفعاً بشكل كبير عن شهر فبراير وبلغت ذروة الأحمال فيه مرتين : الأولى بعد الظهر (بين الساعة ٣ إلى ٥ مساءً) ومرة أخرى في المساء والصباح الباكر (بين الساعة ١١ مساءً والساعة ٤ صباحاً). وفي شهر فبراير كانت ذروة الأحمال في حوالي الساعة ٨ مساءً (في الوقت الذي كان فيه الحد الأدنى للطلب في شهر يونيو).

## توقعات الطلب على الكهرباء بالشبكة الرئيسة المرتبطة:

ارتفعت ذروة الطلب على الأحمال من (١,٧١٨) ميجاوات في عام ١٩٩٩م إلى (٢,٤٩٥) ميجاوات في عام ٢٠٠٥م بزيادة نسبتها (٥١٪) بمتوسط معدل نمو سنوي نسبته (٧٪). و من المتوقع أن تزداد ذروة الطلب على الأحمال بشكل متسارع في ضوء استمرار النمو المضطرد لاقتصاد السلطنة. و تتمثل العوامل الرئيسة المؤدية للزيادة في الطلب على الكهرباء في النمو السكاني وزيادة الأنشطة في قطاعي الصناعة والسياحة.

إن الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه هي المسؤولة عن إعداد توقعات الطلب على الكهرباء بالسلطنة بما في ذلك الطلب بالشبكة الرئيسة المرتبطة. كما أن الشركة هي المسؤولة أيضاً عن ضمان توفير سعة كافية لمقابلة توقعات الطلب وذلك وفقاً لمعايير التخطيط لسلامة التوليد المنصوص عليها في رخصة الشركة. و تتطلب الرخصة من الشركة نشر بيان سنوي يغطي سبع سنوات يوضح توقعات الطلب على الكهرباء في المناطق المختلفة بالسلطنة للسنوات السبع القادمة. كل بيان يصدر عن سبع سنوات يجب أن يحدد مصادر السعة التي تتوقع الشركة توفيرها للوفاء بتوقعات الطلب وأية متطلبات لتوفير سعة جديدة. تتوقع الهيئة أن تقوم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بنشر البيان الأول عن السنوات السبع القادمة في يوليو ٢٠٠٦م.

قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بتزويد الهيئة بتوقعات الطلب على الكهرباء بالشبكة الرئيسة المرتبطة عن المدة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٢م ، ويوضح الشكل (١١) توقعات ذروة الطلب على الأحمال.

## الشكل (١١): تقديرات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لذروة الطلب على الأحمال بالشبكة الرئيسة المرتبطة ٢٠٠٦ - ٢٠١٢

| | توقعات الطلب لسبع سنوات | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **ذروة الطلب م.و حسب الشريحة** | **٢٠٠٥** | **٢٠٠٦** | **٢٠٠٧** | **٢٠٠٨** | **٢٠٠٩** | **٢٠١٠** | **٢٠١١** | **٢٠١٢** |
| مسقط، مجان، مزون «حالة أساسية» | ٢,٤٠٢ | ٢,٥٢٦ | ٢,٧٤٢ | ٣,١١٩ | ٣,٣٠٩ | ٣,٤٩٥ | ٣,٦٨٦ | ٣,٨٨٩ |
| المشاريع الصناعية الجديدة | ٠ | ٤١ | ٩٨ | ١٨٥ | ٢٤٢ | ٣٣٠ | ٤١٨ | ٥٠٥ |
| المشاريع السياحية الجديدة | ٠ | ٥ | ٢٥ | ٦٠ | ١٢٥ | ١٧٥ | ٢٢٥ | ٢٧٥ |
| فاقد شبكة النقل | ٣٣ | ٣٩ | ٤٣ | ٥٠ | ٥٥ | ٦٠ | ٦٥ | ٧٠ |
| **توقعات ذروة الطلب للشبكة الرئيسة المرتبطة** | **٢,٤٣٥** | **٢,٦١٠** | **٢,٩٠٨** | **٣,٤١٥** | **٣,٧٣١** | **٤,٠٦٠** | **٤,٣٩٤** | **٤,٧٣٩** |
| *نسبة النمو السنوي* | | ٧,٢٪ | ١١,٤٪ | ١٧,٤٪ | ٩,٣٪ | ٨,٨٪ | ٨,٢٪ | ٧,٨٪ |

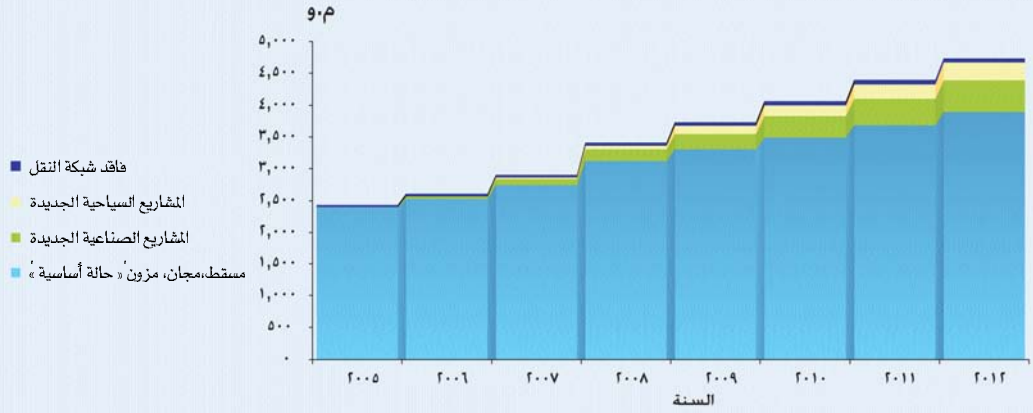


المصدر: الشركة العمانية لشراء الطاقة و المياه ش.م.ع.م

توقعات الحالة الأساسية هو إرتفاع ذروة الطلب على الكهرباء في عام ٢٠١٢م إلى (٣,٨٨٩) ميجاوات (مع استبعاد الفاقد بشبكة النقل) ، بزيادة بنسبة (٦٢٪) عن عام ٢٠٠٥م. إن توقعات ذروة الطلب على الكهرباء بالشبكة الرئيسة المرتبطة يعكس الاتجاه نحو النمو والمشروعات الملتزم بتنفيذها في مناطق شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء بما في ذلك مشروع تطوير مطار السيب الدولي ، ومشروع إنتاج المياه المستقل بصور ، ومشروعين للصلب بصحار.

حددت شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء عدداً من المشاريع الصناعية والسياحية المحتملة والتي ستضيف إذا تم تنفيذها (٥٠٥) ميجاوات و (٢٧٥) ميجاوات على التوالي لذروة الطلب على الأحمال بالشبكة الرئيسة المرتبطة في عام ٢٠١٢م. وإذا تم تنفيذ تلك المشاريع سوف يرتفع متوسط معدل النمو السنوي لذروة الطلب على الأحمال بالشبكة الرئيسة المرتبطة إلى (١٠٪) سنوياً ، مع وصول ذروة الطلب إلى (٤,٧٣٩) ميجاوات (بما في ذلك ٧٠ ميجاوات من فاقد شبكة النقل) في عام ٢٠١٢م.

إن تقييم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه للسعة (الموضح في الشكل (١٢)) يحدد فئتين من السعة: أحدهما هي السعة المتعاقد عليها من المنشآت الإنتاجية المرخص لها ، والفئة الأخرى هي المصادر الإضافية للسعة التي تعتبرها الشركة بأنها قد تكون متاحة ، ولكن لم يتم التعاقد عليها.

الشكل (١٢): تقييم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه للسعة المتعاقد عليها والسعة الإضافية ٢٠٠٦ - ٢٠١٢:

| السعة المتعاقد عليها – صافي السعة(م.و)[1] | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| محطة الغبرة للطاقة والتحلية | ٤٨٠ | ٤٨٠ | ٤٨٠ | ٤٨٠ | ٢٨٥ | ٢٨٥ | ٢٨٥ |
| محطة الرسيل للطاقة | ٦٨٠ | ٦٨٠ | ٦٨٠ | ٦٨٠ | ٦٨٠ | ٦٨٠ | ٦٨٠ |
| محطة وادي الجزي للطاقة | ٢٧٠ | ٢٩٠ | ٢٩٠ | ٢٩٠ | ٢٩٠ | ٢٩٠ | ٢٩٠ |
| محطة منح للطاقة | ٢٨٠ | ٢٨٠ | ٢٨٠ | ٢٨٠ | ٢٨٠ | ٢٨٠ | ٢٨٠ |
| محطة الكامل للطاقة | ٢٨٠ | ٢٨٠ | ٢٨٠ | ٢٨٠ | ٢٨٠ | ٢٨٠ | ٢٨٠ |
| محطة بركاء للطاقة والتحلية (المرحلة الأولى) | ٤٣٥ | ٤٣٥ | ٤٣٥ | ٤٣٥ | ٤٣٥ | ٤٣٥ | ٤٣٥ |
| محطة صحار للطاقة والتحلية | ٣٧٥ | ٥٨٥ | ٥٨٥ | ٥٨٥ | ٥٨٥ | ٥٨٥ | ٥٨٥ |
| محطة بركاء للطاقة والتحلية (المرحلة الثانية) | ٠ | ٠ | ٣٥٠ | ٧٠٠ | ٧٠٠ | ٧٠٠ | ٧٠٠ |
| **مجموع السعة المتعاقد عليها** | **٢,٨٠٠** | **٣,٠٣٠** | **٣,٣٨٠** | **٣,٧٣٠** | **٣,٥٣٥** | **٣,٥٣٥** | **٣,٥٣٥** |

[1] ٤٥ ( OC)، تشمل تخفيض المعدل حسب إختبارات الأداء

| السعة الإضافية المحتملة – صافي السعة(م.و) | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كيانات مصرح لها | ٥٠ | ٨٥ | ٨٥ | ٨٥ | ٨٥ | ٨٥ | ٨٥ |
| الربط الدولي مع دولة الإمارات العربية المتحدة | ٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ |
| صحار للألمونيوم | ٠ | ٠ | ١٨٠ | ١٨٠ | ١٨٠ | ١٨٠ | ١٨٠ |
| الغبرة (السعة الغير متعاقد عليها) | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٥٠ | ١٥٠ | ١٥٠ |
| **إجمالي السعة الإضافية المحتملة** | **٥٠** | **٢٨٥** | **٤٦٥** | **٤٦٥** | **٦١٥** | **٦١٥** | **٦١٥** |
| السعة المتعاقد عليها والمحتملة – صافي السعة (م.و) | ٢,٨٥٠ | ٣,٣١٥ | ٣,٨٤٥ | ٤,١٩٥ | ٤,١٥٠ | ٤,١٥٠ | ٤,١٥٠ |

المصدر: الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه

تتوقع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه الحصول على (٤,١٥٠) ميجاوات من السعة المتعاقد عليها بالشبكة الرئيسة المرتبطة ، وهي تتضمن السعة المتعاقد عليها من مشروع صحار المستقل للطاقة و المياه (٥٨٥ ميجاوات) والمرحلة الثانية من مشروع بركاء المستقل للطاقة و المياه (حتى ٧٠٠ ميجاوات)، سينتهي التعاقد على (١٩٥) ميجاوات من سعة محطة كهرباء الغبرة في عام ٢٠١٠م.

حددت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه حوالي (٦١٥) ميجاوات من السعة الإضافية المحتملة التي قد يكون بمقدورها التعاقد عليها وهي (٨٥) ميجاوات من السعة الإضافية المملوكة لجهات مصرح لها مثل شركة عمان للتعدين (ش.م.م) ، وشركة أسمنت عمان (ش.م.ع.ع) و المنشآت الإنتاجية المرخص لها بكل من الكامل وبركاء. كما أن الربط الدولي مع دولة الإمارات العربية المتحدة يمكن أن يوفر سعة تصل إلى ٢٠٠ ميجاوات، كما يمكن توفير حوالي (١٨٠) ميجاوات أخرى من شركة صحار للألمنيوم. هناك أيضاً (١٥٠) ميجاوات من السعة غير متعاقد عليها بمحطة كهرباء الغبرة يمكن توفيرها من خلال عقد جديد. إن السعة التي لم تتعاقد عليها الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لا ينظر إليها كسعة مؤكدة ووفقاً لذلك لم يتم تضمينها في الحسابات التي يتم على ضوئها تحديد مدى الالتزام بمتطلبات معايير التخطيط لسلامة التوليد. الشكل (١٣) يجمع بين توقعات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لذروة الطلب على الأحمال بالشبكة الرئيسة وتقييم السعة:

الشكل (١٣): موازنة الطلب على السعة بالشبكة الرئيسة المرتبطة ٢٠٠٦ - ٢٠١٢:

المصدر : الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه

إن موازنة الطلب على السعة الموضح في الشكل (١٣) يوحي بأنه بالنسبة لتوقعات الحالة الأساسية ، فإن الأمر يتطلب التعاقد على سعة إضافية بحلول عام ٢٠١٠م. و إذا ما تم تضمين المشاريع الصناعية والسياحية المحتمل تنفيذها في تلك التوقعات ، فإن ذلك يتطلب التعاقد على سعة جديدة في عام ٢٠٠٨م.

هذا التقييم يخضع للعديد من حالات عدم التيقن، و على سبيل المثال ، فمن غير المؤكد أن يتم تنفيذ جميع المشاريع الصناعية والسياحية المحتملة – وإذا نفذت بالفعل ما إذا كان الطلب الفعلي لتلك المشاريع سوف يتوافق مع التوقعات الحالية أم لا. كما أنه من غير المؤكد أن تتمكن الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه من التعاقد على السعة الإضافية المحتملة التي حددتها في تحليلها. إن حالات عدم التيقن هذه يمكن تقييمها بشكل أفضل باستخدام الطرق الاحتمالية كما هو مطلوب لحساب توقعات الفاقد في ساعات الأحمال الواردة بمعايير التخطيط لسلامة التوليد.

ستقوم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بتأكيد توقعات ذروة الطلب على أحمال الشبكة الرئيسة ومتطلبات توفير سعة جديدة وذلك في بيانها للسبع سنوات القادمة.

## الشبكات الريفية :

إن شركة كهرباء المناطق الريفية (ش.م.ع.م) مصرح لها وفقاً للرخصة الممنوحة لها بتوليد الكهرباء وتحلية المياه ، ونقل وتوزيع وتزويد الكهرباء إلى المشتركين بالمنطقة المصرح بها للشركة. إن المنطقة المصرح بها لشركة كهرباء المناطق الريفية (أنظر الملحق د) تمتد على نطاق السلطنة وتشمل مناطق مسندم والوسطى وظفار . (فيما عدا منطقة امتياز صلالة).

كما أن شركة كهرباء المناطق الريفية هي المسؤولة عن توصيل الكهرباء إلى المناطق الريفية ، وعن تأمين التمويل اللازم لتوصيل الكهرباء لتلك المناطق من خلال الآلية المحددة بموجب المادة (٨٧) من قانون القطاع. يتطلب قانون القطاع من الهيئة تشجيع التزويد بالكهرباء للمجتمعات الريفية من خلال توسعة الشبكة الرئيسة ومن خلال توفير التمويل اللازم لتوسعات شركة كهرباء المناطق الريفية.

إن الكهرباء التي يتم تزويد معظم شبكات شركة كهرباء المناطق الريفية بها يتم توليدها من المنشآت الإنتاجية التي تعمل بالديزل ، غير أن بعض الشبكات الريفية الخاصة بالشركة تقوم بشراء الكهرباء من شركة تنمية نفط عمان. يلخص الشكل (١٤) السعة و الناتج للمنشآت الإنتاجية الخاصة بشركة كهرباء المناطق الريفية لعام ٢٠٠٥م.

### الشكل (١٤) : السعة والناتج في عام ٢٠٠٥ - الشبكات الريفية

الشبكات الريفية التابعة لشركة كهرباء المناطق الريفية ٢٠٠٥م[1]

| المنطقة/المحافظة | الوقود المستخدم | عدد الوحدات | | السعة المركبة | | إجمالي الإنتاج | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | طاقة | تحلية | طاقة (م.و) | تحلية( م٣ يوم) | طاقة (م.و/س) | تحلية (م٣) |
| الشرقية | ديزل | ٧٣ | ١٠ | ١٨٧,٨ | ١٤٤٤٦ | ٥٠٣٩٦ | ٣٠٩٧٠٠٢ |
| الوسطى | ديزل | ٥٢ | ٢ | ١٧,٦ | ١٥٠ | ٢١٤٩٩ | ٢٧٧٢٨ |
| ظفار[2] | ديزل | ١١٤ | ٢ | ١٥٨,. | ١٣٦ | ٣٩٠٤١ | ٢٢٧٢٣ |
| مسندم | ديزل | ٣١ | ٢ | ٥٢,٢ | ٢٥٠ | ١٥٢٦٥٤ | ٥٩٥٨٦ |
| **المجموع** | | **٢٧٠** | **١٦** | **٤١٥,٥** | **١٤٩٨٢** | **٢٦٤٥٩٠** | **٣٢٠٧٠٣٩** |

[1] ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

٢ باستثناء عدد ٣ توربينات غازية معطرة لوزارة الإسكان والكهرباء والمياه سيتم تحويلها إلى شركة ظفار للطاقة وكذلك سعة جديدة لم يتم تشغيلها

*المصدر: بيانات شركة كهرباء المناطق الريفية*

تود الهيئة الإشادة بالدعم الذي قدمته شركة كهرباء المناطق الريفية للوفاء بطلب الشبكة الرئيسة ونظام كهرباء صلالة في عام ٢٠٠٥م حيث قامت مولدات الديزل سعة (١٠٠) ميجاوات الكائنة بالمنطقة الشرقية بتزويد الشبكة الرئيسة المرتبطة بحوالي (٣,٩) جيجاوات ساعة من الكهرباء خلال فترات الذروة في فصل الصيف في عام ٢٠٠٥م، كما قامت الشركة بتزويد نظام كهرباء صلالة بحوالي (٩٨٤) ميجاوات ساعة.

بالرغم من أن الأنشطة الخاضعة للتنظيم لشركة كهرباء المناطق الريفية تمتد عبر منطقة جغرافية واسعة ، فإن هناك اختلافات كبيرة في مستوى إنتاج الكهرباء ومياه التحلية في الأقاليم المختلفة. على سبيل المثال ، فإن محافظة مسندم تمثل ما نسبته (٥٨٪) من إجمالي التوليد بشبكة كهرباء المناطق الريفية في عام ٢٠٠٥م ، في حين أن المنطقة الوسطى تمثل (٨٪) والمنطقة الشرقية ومحافظة ظفار تمثلان (١٩٪) و(١٥٪) على التوالي. وتمثل مياه التحلية المنتجة بالمنطقة الوسطى ما نسبته (٩٧٪) من إنتاج شركة كهرباء المناطق الريفية في عام ٢٠٠٥م .

يوضح الشكل (١٥) تفاصيل حسابات المشتركين لدى شركة كهرباء المناطق الريفية والكهرباء التي تم تزويدها لكل شريحة من المشتركين في عام ٢٠٠٥م.

**الشكل (١٥): الكهرباء التي تم التزويد بها خلال عام ٢٠٠٥م - الشبكات الريفية**

**الكهرباء التي تم التزويد بها و حسابات المشتركين في الشبكات الريفية في عام ٢٠٠٥[1]**

| شرائح التعرفة | شركة كهرباء المناطق الريفية | |
|---|---|---|
| | حسابات المشتركين | م.و/س التي تم التزويد بها |
| سكنية | ١١,٠٨٠ | ١٠٩,٥٢٤ |
| تجارية | ٢,٤٧٥ | ٢١,٤٣٠ |
| حكومية | ١,٧٣٨ | ٦٨,٤٢٤ |
| وزارة الدفاع | ١٤ | ٢٤٧ |
| زراعية/ سمكية | ١٦٣ | ٥,٥٧٨ |
| سياحية /فندقية | ١ | ١٨٨ |
| صناعية | ٦ | ٨٦٢ |
| **المجموع** | **١٥,٤٧٧** | **٢٠٦,٢٥٣** |

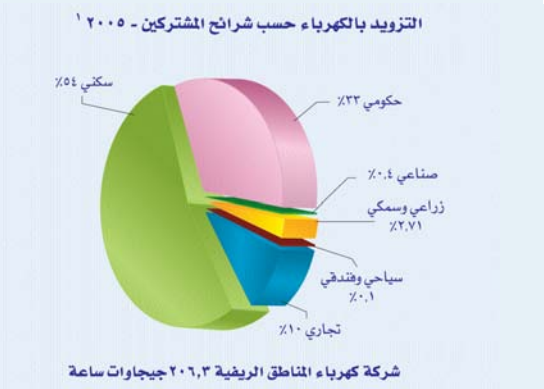


[1] يناير الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥
المصدر: البيانات الغير مدققه لشركة كهرباء المناطق الريفية

يمثل التزويد بالكهرباء للمشتركين من القطاع السكني حوالي (٥٤٪) من إجمالي الكهرباء التي تم التزويد بها خلال عام ٢٠٠٥م وللمشتركين من القطاع التجاري (١٠٪) وللمشتركين من القطاع الحكومي (٣٣٪).

تراوح متوسط نمو الطلب على الكهرباء في شبكة كهرباء المناطق الريفية بين (٥٪) إلى (٨٪) في السنوات الأخيرة ، ومن المتوقع أن تستمر نسب النمو في السنوات القادمة في الزيادة. و سوف يزداد الطلب في مناطق معينة بشكل كبير في أعقاب تنفيذ مشاريع التنمية كتلك المخطط لتنفيذها في منطقة الدقم وجزيرة مصيرة.

## نظام كهرباء صلالة:

لقد قامت الحكومة بالتوقيع على اتفاقية امتياز في مارس ٢٠٠١م مدتها ٢٠ سنة مع شركة ظفار للطاقة (ش.م.ع.ع) بغرض تسهيل تخصيص نظام كهرباء صلالة. أتاح التخصيص للحكومة أن تحول إلى القطاع الخاص مسؤولية تمويل تشييد محطة كهرباء جديدة تعمل بالغاز سعة ١٩٥ ميجاوات ، و كذلك تشغيل نظام كهرباء صلالة .

قبل تخصيص نظام كهرباء صلالة ، كان يتم تزويد منطقة صلالة بالكهرباء عن طريق وحدات توليد تعمل بالديزل. وقد أدى تشييد محطة كهرباء تعمل بالغاز إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكلفة.

إن شركة ظفار للطاقة ش.م.ع.ع هي المسؤولة عن توليد ، ونقل ، وتوزيع وتزويد الكهرباء للمشتركين في منطقة امتياز صلالة. الشكل (١٦) يوضح ملخص إحصائيات نظام كهرباء صلالة في عام ٢٠٠٥م.

### الشكل (١٦) : السعة والناتج في عام ٢٠٠٥م - نظام كهرباء صلالة

**نظام كهرباء صلالة - ٢٠٠٥[١]**

| المنشأة | الوقود المستخدم | عدد الوحدات: طاقة | عدد الوحدات: تحلية | السعة المركبة: طاقة (م.و.) | السعة المركبة: تحلية (م٣/يوم) | الإنتاج: إجمالي (م.و/س) | الإنتاج: صافي (م.و/س) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| محطة الكهرباء الجديدة لشركة ظفار للطاقة | غاز طبيعي | ٦ | ٠ | ١٩٥ | ٠ | ١,٠٥٧,٢٣١ | ١,٠٥٥,٢٧١ |
| توربينة غازية من نوع (إطار٦) | لا ينطبق | ١ | ٠ | ٣٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| توربينة غازية من نوع (إطار٦) LM 2500 | لا ينطبق | ١ | ٠ | ١٧ | ٠ | ٠ | ٠ |
| أخرى :(الكهرباء المنتجة بواسطة شركة كهرباء المناطق الريفية) | ديزل | | | | | ١,٠٧٣ | ٩٨٤ |
| **المجموع** | | **٨** | **٠** | **٢٤٢** | **٠** | **١,٠٥٨,٣٠٣** | **١,٠٥٦,٢٦٤** |

[١] ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥
المصدر: بيانات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياة

يتضمن الشكل (١٧) تفاصيل حسابات المشتركين والكهرباء التي تم التزويد بها لكل شريحة من المشتركين في عام ٢٠٠٥م.

### الشكل (١٧): الكهرباء التي تم التزويد بها في عام ٢٠٠٥ - نظام كهرباء صلالة

**الكهرباء التي تم التزويد بها وحسابات المشتركين في نظام كهرباء صلالة - ٢٠٠٥[١]**

| شرائح التعرفة | شركة ظفار للطاقة ش.م.ع.ع: حسابات المشتركين | شركة ظفار للطاقة ش.م.ع.ع: م.و/س التي تم التزويد بها |
|---|---|---|
| سكنية | ٣٥,١٦١ | ٣٧٥,٢٢١ |
| تجارية | ٨,٦٠٢ | ١٣٨,٧٩٨ |
| حكومية | ٣,٠٠٤ | ٢٤٢,٢٦٥ |
| زراعية/ سمكية | ٧٧ | ٨,٧٠٨ |
| سياحية /فندقية | ٨٥ | ١,٧٣٨ |
| صناعية | ٤٩ | ١٣١,٣٠٩ |
| **المجموع** | **٤٦,٩٧٨** | **٨٩٨,٠٣٩** |

[١] ١يناير الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥
المصدر: بيانات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياة

يمثل التزويد بالكهرباء للمشتركين من القطاع السكني ما نسبته (٤٢٪) من إجمالي التزويد بالكهرباء في منطقة إمتياز صلالة في عام ٢٠٠٥م، و للمشتركين من القطاع التجاري (١٥٪) وللمشتركين من القطاع الحكومي (٢٧٪).

إن الهيكل المتكامل رأسياً لاتفاقية امتياز صلالة يختلف عن التفكيك الرأسي والأفقي لقطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به في أماكن أخرى بالسلطنة. و قد اختارت الحكومة احترام حقوق الملكية لاتفاقية الامتياز ، والتي تم توقيعها قبل إصدار قانون القطاع ، بدلاً من إنهاء اتفاقية الامتياز مبكراً لتعديل الإجراءات المتبعة في صلالة لتتوافق مع هيكل السوق المطبق بموجب قانون القطاع.

لقد تم استبدال وزارة الإسكان والكهرباء والمياه بالشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه كطرف حكومي في اتفاقية إمتياز صلالة. وبقيت اتفاقية الامتياز كما هي بدون تغيير في كافة جوانبها الأخرى. إن أداء الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لمسؤولياتها- كطرف في إتفاقية الإمتياز - يخضع للتنظيم من قبل الهيئة. ومن بين شروط رخصة الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه شرطاً يتطلب من الشركة إدارة مسؤولياتها عن منطقة إمتياز صلالة بصورة فعالة واقتصادية ، وفقاً للترتيبات التي توافق عليها الهيئة من حين لآخر أو أية توجيهات أخرى من الهيئة ، وأن تضمن الشركة بأن المشتركين

الذين يحصلون على الخدمة في منطقة إمتياز صلالة يحصلون على خدمات تتماثل - كلما أمكن ذلك - مع الخدمات المقدمة من قبل حاملي الرخص في أماكن أخرى من السلطنة فيما يتعلق بالجودة والكفاءة.

## الطلب على الكهرباء - نظام كهرباء صلالة :

إن ملامح الطلب في نظام كهرباء صلالة تختلف كثيراً عن الطلب في الشبكة الرئيسة المرتبطة ، الشكل (١٨) يمثل ذروة الطلب الشهري على الأحمال خلال عام ٢٠٠٥م. ويلاحظ أن الطلب يرتفع بشكل منتظم من يناير إلى يونيو ، و ينخفض الطلب في يوليو ويبقى ثابتاً بشكل عام بعد ذلك.

**الشكل (١٨): ذروة الطلب الشهري على الأحمال خلال عام ٢٠٠٥م - نظام كهرباء صلالة**

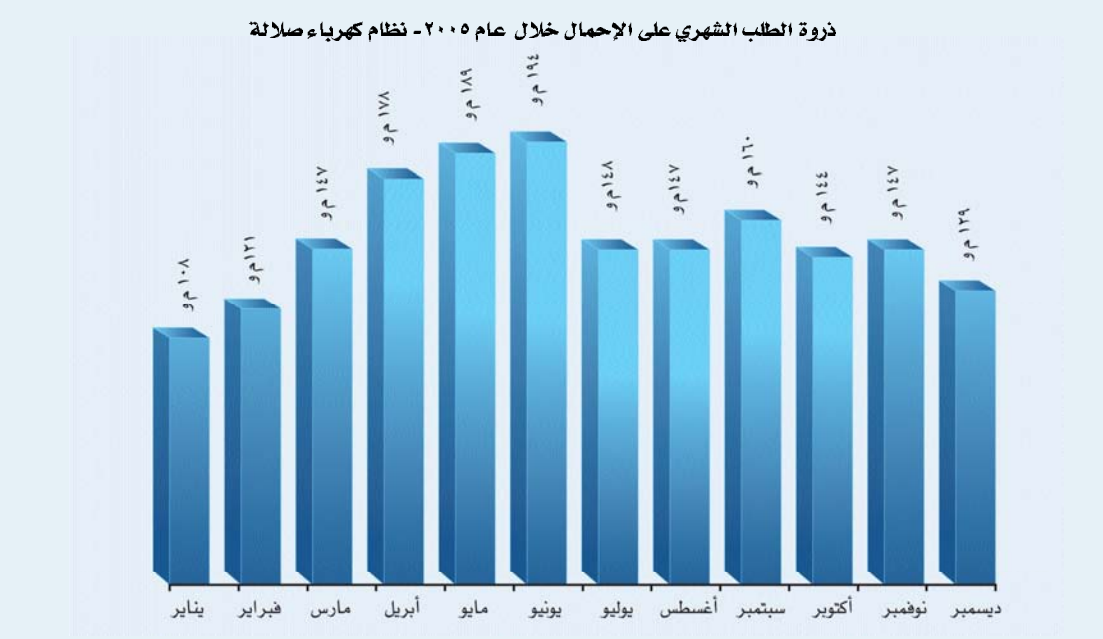


المصدر : الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه

شهدت السنوات الأخيرة تزايداً كبيراً في الطلب على الكهرباء في صلالة نتيجة للنمو السكاني والأنشطة الاقتصادية المتزايدة. كما أن المشروعات الصناعية الجديدة في منطقة التجارة الحرة التي تم تأسيسها مؤخراً سوف تكون دافعاً لمزيد من الإرتفاع في الطلب على الكهرباء.

على الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه القيام بإعداد توقعات الطلب على الكهرباء لنظام كهرباء صلالة وضمان توفير سعة كافية للوفاء بتوقعات الطلب. إن توقعات الطلب على الكهرباء وتقييم السعة بنظام كهرباء صلالة سوف تمثل جزءًا من البيان الذي تقوم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بإعداده لسبع سنوات قادمة.

قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بتزويد الهيئة بتقديرات ذروة الطلب على الكهرباء في صلالة خلال المدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢ ، ويتضمن الشكل (١٩) ملخصاً لتلك التوقعات.

## الشكل (١٩): توقعات الطلب على الكهرباء بنظام كهرباء صلالة (٢٠٠٦م - ٢٠١٢م)

| ذروة الطلب حسب الشرائح- (م.و) | توقعات الطلب لسبع سنوات | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
| الطلب الأساسي | ١٧٨ | ١٨٨ | ١٩٩ | ٢١٠ | ٢٢٢ | ٢٣٥ | ٢٤٨ | ٢٦٢ |
| المشتركون الحاليون اللذين يتم تزويدهم بالجملة | ٢١ | ٥٤ | ٥٨ | ٦١ | ٦٥ | ٦٩ | ٦٩ | ٦٩ |
| منطقة صلالة الحرة | | | ١٠ | ٢٠ | ٣٠ | ٤٠ | ٤٥ | ٥٠ |
| توقعات ذروة الطلب في صلالة | ١٩٩ | ٢٤٢ | ٢٦٧ | ٢٩١ | ٣١٧ | ٣٤٤ | ٣٦٢ | ٣٨٢ |
| **نسبة النمو السنوي** | | **٢١,٧٪** | **١٠,٢٪** | **٩,١٪** | **٨,٩٪** | **٨,٤٪** | **٥,٣٪** | **٥,٣٪** |

المصدر: الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه

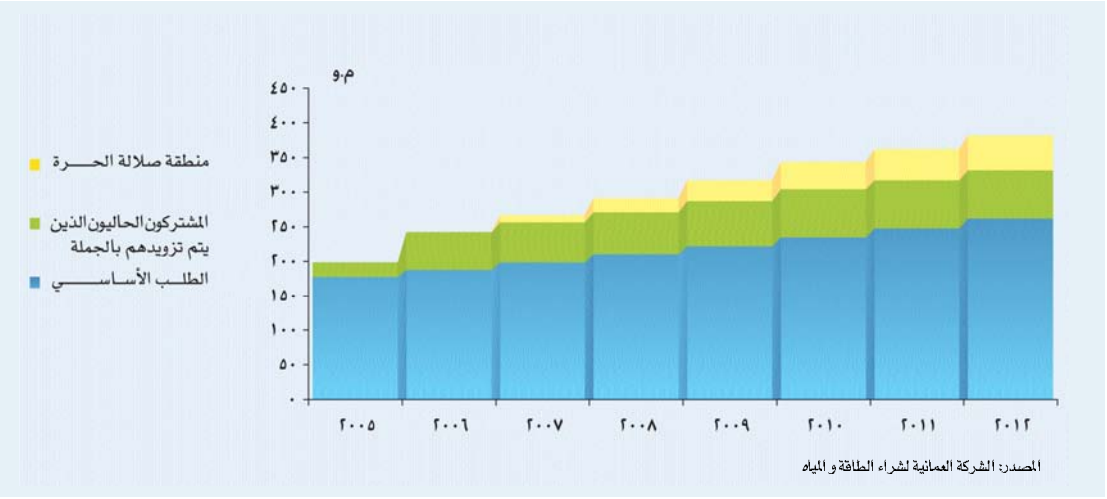


المصدر: الشركة العمانية لشراء الطاقة و المياه

تحدد توقعات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ثلاث فئات للطلب: الطلب الأساسي (ويعكس النمو الطبيعي في عدد المشتركين من الشرائح السكنية والتجارية والحكومية وغيرهم من المشتركين) ، والمشتركون الحاليون الذين يتم تزويدهم بالجملة ، والمنطقة الحرة بصلالة. من المتوقع زيادة الطلب الأساسي بنسبة (٣٩٪) ليرتفع من (١٨٨) ميجاوات في عام ٢٠٠٦م ليصل إلى (٢٦٢) ميجاوات في عام ٢٠١٢م. و من المتوقع أن يرتفع الطلب على الكهرباء من المشتركين الحاليين الذين يتم تزويدهم بالجملة ليصل إلى (٦٩) ميجاوات في عام ٢٠١٢م ، في الوقت الذي يتوقع فيه أن يصل الطلب في منطقة صلالة الحرة إلى (٥٠) ميجاوات. وإذا تحققت جميع الطلبات على الكهرباء الموضحة في الشكل (١٩) سيصل متوسط الزيادة في الطلب على الكهرباء بنظام كهرباء صلالة بين عام ٢٠٠٥م وعام ٢٠١٢م إلى (١٠٪) سنوياً وهو ما يماثل توقعات الزيادة في الشبكة الرئيسة المرتبطة.

الشكل (٢٠) يجمع بين توقعات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لذروة الطلب على الأحمال في صلالة وتقييم السعة عن الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٢م.

**الشكل (٢٠): نظام كهرباء صلالة - تقييم السعة وفقاً لتوقعات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه**

**السعة بنظام كهرباء صلالة - موازنة الطلب**

| الطلب - (م.و) | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأساسي + كبار المستهلكين الحاليين | | ١٩٩ | ٢٤٢ | ٢٥٧ | ٢٧١ | ٢٨٧ | ٣٠٤ | ٣٣٢ |
| الأساسي + كبار المستهلكين الاساسيين + المنطقة الحرة بصلالة | | ١٩٩ | ٢٤٢ | ٢٦٧ | ٢٩١ | ٣١٧ | ٣٤٤ | ٣٨٢ |
| | | | | | | | | |
| توربينات شركة ظفار للطاقة + صافي الطاقة المصدرة من توربينات وزارة الإسكان و الكهرباء و المياة | | | ٢١٦ | ٢٦٦ | ٢٦٦ | ٢٦٦ | ٢٦٦ | ٢٦٦ |
| مولدات الديزل التابعة لشركة كهرباء المناطق الريفية | | | ٦٣ | ٦٣ | ٦٣ | | | |
| مشروع الطاقة و المياة المستقل الجديد | | | | | | ١٥٠ | ١٥٠ | ١٥٠ |
| **اجمالي صافي السعة (م. و)** | | | **٢٧٩** | **٣٢٩** | **٣٢٩** | **٤١٦** | **٤١٦** | **٤١٦** |

المصدر: الشركة العمانية لشراء الطاقة و المياه

لن تكون سعة المحطة الجديدة لشركة ظفار للطاقة كافية لمقابلة الطلب في نظام كهرباء صلالة اعتباراً من عام ٢٠٠٦م ، حتى اذا افترضنا نجاح تحويل التوربينتين الغازيتين المملوكتين سابقاً من قبل وزارة الإسكان والكهرباء والمياه. تعطي مولدات الديزل الخاصة بشركة كهرباء المناطق الريفية دعماً مؤقتاً لنظام كهرباء صلالة ، إلا أنه يعتبر مصدراً باهظ التكلفة للتوليد. و عليه فإن هنالك متطلبات واضحة لإضافة سعة جديدة في نظام كهرباء صلالة في عام ٢٠٠٩م.

في عام ٢٠٠٥م طلبت الهيئة من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه أن تقوم بالتنسيق مع بلدية ظفار لتقييم إمكانية الجمع بين إضافة سعة توليد جديدة في صلالة مع متطلبات البلدية من سعة جديدة لتحلية المياه ونتيجة لهذا التنسيق تقوم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بإعداد مستندات مناقصة للتعاقد مع منتج مستقل للطاقة والمياه بصلالة ويتوقع أن تصل السعة المتعاقد عليها إلى (١٥٠) ميجاوات من الكهرباء و (٦٨,٠٠٠) متر مكعب من المياه يومياً. يقوم مشروع الطاقة والمياه المستقل بتزويد الكهرباء لشبكة كهرباء صلالة ومياه التحلية إلى بلدية ظفار.

## التوظيف والتعمين في قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به:

يعتبر قطاع الكهرباء مصدراً هاماً للتوظيف على نطاق السلطنة. لقد طلبت الهيئة في شهر سبتمبر ٢٠٠٥م من المرخص لهم تأكيد عدد و جنسيات العاملين لديهم بشكل مباشر على أساس التفرغ الكامل و كذلك العاملين مع مقاوليهم الرئيسيين. الشكل (٢١) يلخص تلك المعلومات.

**الشكل (٢١): التوظيف والتعمين - ٢٠٠٥م**

التوظيف والتعمين في قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به

| الموظفون | عماني | أجنبي | المجموع | عماني ٪ |
|---|---|---|---|---|
| الموظفون المباشرون | ٩٧٣ | ١٠٧ | ١,٠٨٠ | ٪٩٠ |
| الموظفين التابعين للمقاولين | ٢,٢٧٩ | ١,٤٣٧ | ٣,٧١٦ | ٪٦١ |
| المجموع | ٣,٢٥٢ | ١,٥٤٤ | ٤,٧٩٦ | ٪٦٨ |

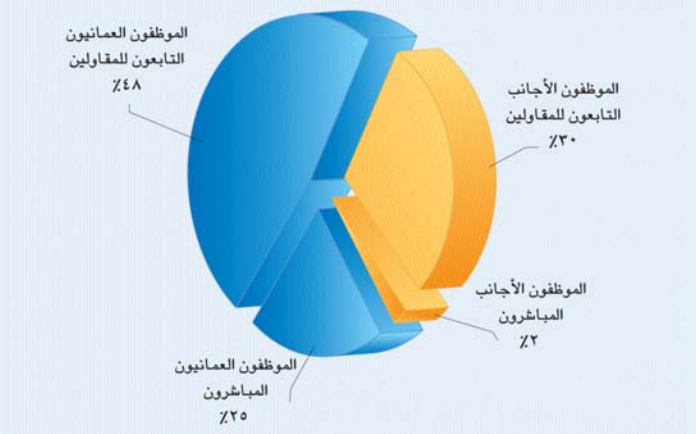


المصدر: بيانات الشركات المرخص لها في سبتمبر ٢٠٠٥م

بلغ إجمالي عدد الموظفين العاملين في قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به - في سبتمبر ٢٠٠٥م - ما مجموعه ٤,٧٩٦ موظفاً ، منهم حوالي ٢٢٪ يعملون بشكل مباشر مع المرخص لهم وحوالي ٧٨٪ يعملون مع مقاولي المرخص لهم. هذه الأرقام تؤكد مدى قيام وزارة الإسكان والكهرباء والمياه بالتعاقد مع المقاولين لتنفيذ جزء كبير من مهامها المتعلقة بالكهرباء والمياه المرتبطة به. تقوم الهيئة والمرخص لهم حالياً بتقييم ما إذا كان هذا المعدل من نسب التعاقد مع مقاولين مناسباً أم لا.

يمثل الموظفون العمانيون ما نسبته ٩٠٪ من الموظفين المباشرين و ٦١٪ من الموظفين الذين يعملون مع المقاولين. كما يمثل الموظفون العمانيون ما نسبته ٦٨٪ من إجمالي عدد الموظفين في قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به.

الشكل (٢٢) يلخص المعلومات المتعلقة بالتوظيف والتعمين للمرخص لهم كما هو الوضع في سبتمبر ٢٠٠٥م.

**الشكل (٢٢) التوظيف والتعمين للمرخص لهم - ٢٠٠٥م**

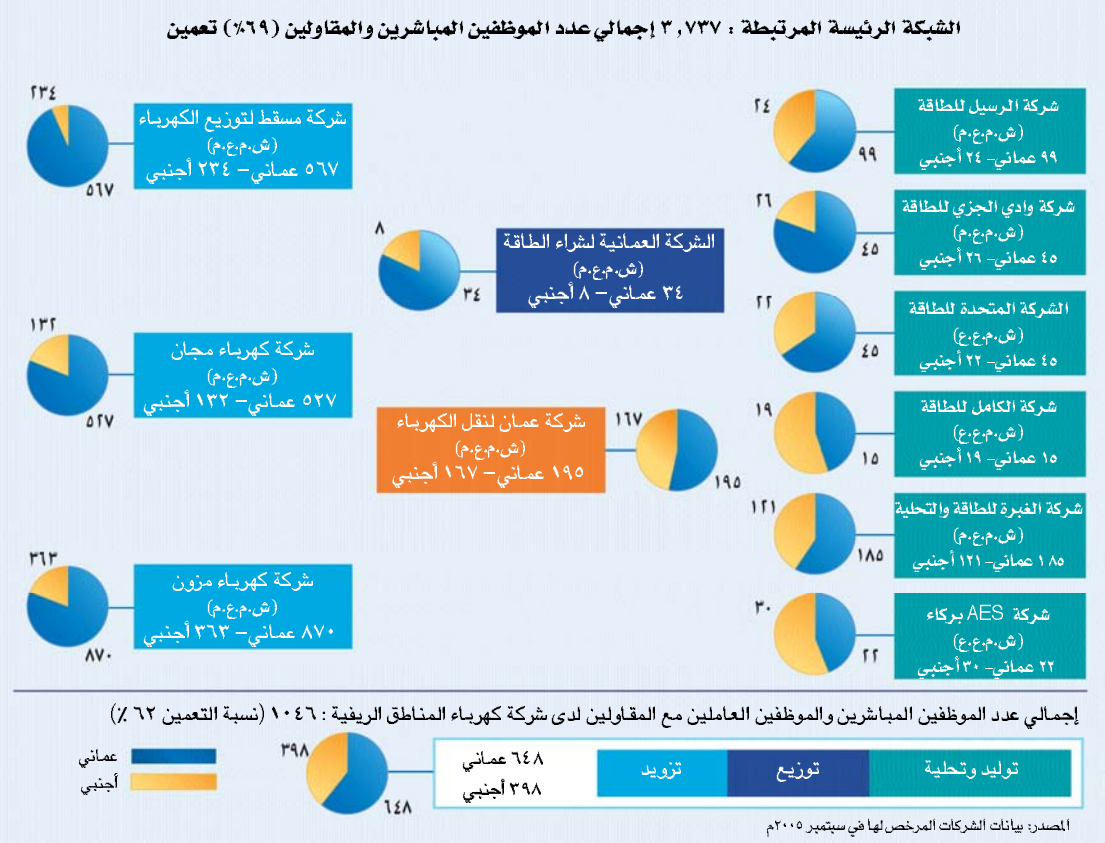


لقد طلبت الهيئة من وزارة القوى العاملة أن تعيد النظر في التزامات التعمين بقطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به بما يتناسب مع الهيكل الجديد للسوق ، و هذا سوف يساعد الهيئة على مراقبة إلتزام المرخص لهم بالتعمين.

# المادة (٢٩) إعداد التـقـاريـر

تتطلب المادة (٢٩) من قانون القطاع أن تقوم الهيئة بإعداد تقارير عن التطورات الهامة في قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به. إن أهم التطورات التي حدثت خلال عام ٢٠٠٥م كانت على النحو التالي:

(أ) لقد قامت كل من شركة مجان و مزون و شركة كهرباء المناطق الريفية بتنفيذ المهام و الإلتزامات المتعلقة بالكهرباء و التي تم تحديدها خلال الجولة السنوية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله و رعاه.

**الجدول (١) يوضح الولايات التي تم و يتم بها تنفيذ مشاريع الكهرباء:**

| الشركـــة | الولاية |
|---|---|
| شركة كهرباء مجان (ش.م.ع.م) | الخابورة، صحم، صحار، لوى، شناص، البريمي، عبري، ينقل، محضة |
| شركة كهرباء مزون (ش.م.ع.م) | الرستاق، العوابي، نخل، وادي المعاول، بركاء، المصنعة، السويق |
| شركة كهرباء المناطق الريفية (ش.م.ع.م) | دباء، مدحاء ، خصب ، بخاء |

(ب) يسر الهيئة أن تعلن عن نجاح تطبيق الهيكل الجديد لسوق قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به و الإطار التنظيمي دون حدوث أعطال جوهرية للخدمة. وتعزو الهيئة هذا النجاح إلى التنسيق والاهتمام المتميز لشركة الكهرباء القابضة (ش.م.ع.م) وإدارات الشركات الخلف.

(ج) شهد عام ٢٠٠٥م تطبيق آلية جديدة تقوم وزارة المالية من خلالها بتقديم الدعم المالي لمزودي الكهرباء المرخص لهم. حيث حصلت شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء على دعم قدره ٦٦,٣ مليون ريال عماني خلال الفترة من ١ مايو ٢٠٠٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م، كما حصلت شركة كهرباء المناطق الريفية على دعم قدره ١٢ مليون ريال عماني خلال نفس الفترة.

(د) أصدرت الهيئة في الأول من مايو ٢٠٠٥م تراخيص وإعفاءات لعدد من الشركات التي تباشر أنشطة خاضعة للتنظيم ، وبذلك تضمن التزام القطاع بالإطار التنظيمي الجديد.

(هـ) شهد عام ٢٠٠٥م مزيداً من التقدم في أعمال التشييد لمشروع الربط الكهربائي بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. و يتم تنفيذ مشروع الربط بين دول مجلس التعاون الخليجي على مرحلتين يتم خلال المرحلة الأولى الربط بين شبكات الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر. أما في المرحلة الثانية فيتم خلالها ربط الشبكات المعزوله بدولة الإمارات العربية مع الشبكة الرئيسة المرتبطة بسلطنة عمان. و من المتوقع البدء في استيراد وتصدير الكهرباء عبر وسائل الربط بين الإمارات وعمان في عام ٢٠٠٦م.

(و) قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه في ٢ نوفمبر ٢٠٠٥م بالدعوة لتقديم عطاءات لتشييد مشروع جديد مستقل للطاقة و المياه، وبيع شركة الرسيل للطاقة (ش.م.ع.م). و من المتوقع أن يقوم المشروع المستقل للطاقة والمياه بتوفير (٧٠٠) ميجاوات من الكهرباء و (١٢٠,٠٠٠) متر مكعب من المياه يومياً في عام ٢٠٠٩ ، و (٣٥٠) ميجاوات من الكهرباء من السعة المبكرة خلال عام ٢٠٠٨م.

(ز) استكملت كل من شركة AES بركاء (ش.م.ع.ع) وشركة ظفار للطاقة (ش.م.ع.ع) طرح ما نسبته ٣٥٪ من أسهمهما الحالية للإكتتاب العام في يناير ٢٠٠٥م ومايو ٢٠٠٥م على التوالي.

(ح) لقد شرعت الهيئة في إجراء البحث حول الإستخدام الأوسع لمصادر الطاقة المتجددة للكهرباء ويتم التركيز أساساً على مدى إستغلال الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء للمشتركين بالمناطق النائية.

## المهام التنظيمية :

قامت الهيئة بتعيين إستشاريين متخصصين لمساعدتها في عدد من المهام التنظيمية في عام ٢٠٠٥م وذلك على النحو التالي:

(١) تم تعيين الاستشاري (Sinclair Knight Merz) لتقييم حالة شبكات النقل والتوزيع المرخص بها وإعداد توقعات المصروفات الرأسمالية و التشغيلية المطلوبة من قبل المرخص لهم خلال المدة من عام ٢٠٠٦م إلى عام ٢٠١٠م. تلك التوقعات سوف تساعد الهيئة في تحديد مدى الحاجة لإجراء تعديلات (إن وجدت) على الآلية الأولية للتحكم في الأسعار.

(٢) تم تعيين الاستشاري (DBE Power) لمراجعة برامج وخطط الصيانة المبرمجة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ للمنشآت الإنتاجية بالغبرة ووادي الجزي والرسيل وحيث أنها كانت برامج الصيانة الأولى منذ إعادة الهيكلة ، فإن الهيئة تود أن تتأكد من المبررات الفنية لتلك البرامج وتحديد تكلفتها بشكل مناسب.

(٣) تم تعيين الاستشاري (PB Power) لإعداد الإطار التنظيمي لتقارير المعلومات المقدمة من شركة كهرباء المناطق الريفية إلى الهيئة.
إن الهدف من هذه المهمة هو تزويد شركة كهرباء المناطق الريفية بطرق إدارة و فحص و تزويد الهيئة بالمعلومات المطلوبة لتنظيم أنشطة الشركة و من المتوقع أن يتم تطبيق الإطار التنظيمي لتقارير المعلومات بشركة كهرباء المناطق الريفية خلال عام ٢٠٠٦م.

(٤) تم تعيين الاستشاري (Advantica) لإعداد توصياته بشأن البدائل المجدية اقتصادياً لمراقبة الانبعاثات في المنشآت الإنتاجية بكل من الغبرة ومنح والرسيل ووادي الجزي. لقد تبين أن عمليات الكهرباء التي تم تحويلها من وزارة الإسكان والكهرباء والمياه لا تلتزم بشكل جوهري باللوائح البيئية، بما في ذلك القرار الوزاري رقم (٢٠٠٤/١١٨) الصادر من وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه. هناك واجبات قانونية على الهيئة بالتأكد من التزام المرخص لهم باللوائح البيئية ، و تود الهيئة ضمان أن القطاع يعطي الاهتمام اللازم لتكلفة ومزايا الالتزام بالإجراءات البيئية.

(٥) تم تعيين الاستشاري (Berwin Leighton Paisner) لمراجعة مستندات الضمان المقدمة من شركة صحار للطاقة (ش.م.ع.م) للموافقة عليها وفقاً لنص المادة (١٠٦) من قانون القطاع.

(٦) قام الاستشاري (Denton Wilde Sapte) (مكتب لندن) بتقديم مشورة تنظيمية عامة خلال عام ٢٠٠٥م في عدد من الموضوعات بما في ذلك الموضوعات المالية والقانونية المتعلقة بالهيكل المقترح للمشروع الجديد المستقل للطاقة والمياه و مشروع تخصيص الرسيل.

(٧) طلب من الاستشاري (Horton IV Consulting) مراجعة وتقييم منهجية التقييم الجديدة المقترحة من قبل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لتقييم العطاءات المقدمة في مشروع الطاقة والمياه المستقل و بيع شركة الرسيل للطاقة. تعطي منهجية التقييم الجديدة تركيزاً أكبر لتكاليف وفوائد ترتيب الجدارة وعمليات الذروة (فوائد المرونة) ، بافتراض استخدام تقنية تحلية المياه ( MSF/MED) أو بالتناضح العكسي. طلبت الهيئة ضمانات بأن تلك المنهجية دقيقة وأنها تتوافق مع التزامات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بإجراء منافسات عادلة وشفافة.

تتطلب المادة (٣٤) من قانون القطاع أن تقوم الهيئة بنشر برنامج للأعمال المستقبلية قبل بداية كل سنة مالية (١ يناير إلى ٣١ ديسمبر). لقد قامت الهيئة بنشر برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٠٦م في ديسمبر ٢٠٠٥م و سوف تقوم برصد التقدم في تنفيذ المهام المدرجة في البرنامج المذكور في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٦م.

## المزيد من تحرير السوق:

تتطلب المادة (٢٩) من قانون القطاع أن تقوم الهيئة بإعداد تقييمها عما إذا كان قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به مستعداً لتطبيق أي من إجراءات التحرير الأربعة المحددة في القانون مع تضمين ذلك في التقارير السنوية. الجدول (٢) أدناه يوضح إجراءات التحرير الأربعة ويعرض تقييم الهيئة عما إذا كان السوق مستعداً لتطبيقها.

### الجدول (٢) المزيد من تحرير السوق:

| إجراءات تحرير السوق | تقييم الهيئة لمدى استعداد السوق |
|---|---|
| ١- التنازل عن مصالح الحكومة في شركة الكهرباء القابضة (ش.م.ع.م) أو الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (ش.م.ع.م). | ترى الهيئة أن السوق ليس مستعداً لمثل هذا الإجراء.<br>من غير الواضح بالنسبة للهيئة ما إذا كان المشتركون والمستثمرون والحكومة سوف يستفيدون من مثل هذا الإجراء في الوقت الحالي.<br>ستقوم الهيئة بإعادة النظر في هذا الموضوع في التقارير السنوية اللاحقة ولكنها لا تقترح اتخاذ خطوات لتهيئة السوق لتطبيق هذا الإجراء. |
| ٢ - السماح للمنشآت الإنتاجية المرخص لها بالبيع لأشخاص آخرين خلاف الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (ش.م.ع.م). | ترى الهيئة أن السوق ليس مستعداً لمثل هذا الإجراء.<br><br>توقعات الهيئة هي أن بعض المشتركين- خصوصاً كبار مستهلكي الكهرباء - سوف يستفيدون من تطبيق هذا الإجراء. ومع هذا فإن تطبيقه سوف ينطوي على تغييرات جوهرية في تحديد المخاطر بالعقود الحالية (اتفاقيات شراء الطاقة - واتفاقيات شراء الطاقة والمياه) ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأمر يتطلب من الهيئة النظر في تأثير ذلك على معايير التخطيط لسلامة التوليد في رخصة الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه.<br><br>فيما يتعلق بالإجراءات التمهيدية ، ستقوم الهيئة بالتشاور مع كبار مستهلكي الكهرباء والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لتحديد مدى الاستفادة وتأثيرات تطبيق هذا الإجراء. |
| ٣ - السماح لأشخاص آخرين خلاف الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (ش.م.ع.م) وشركة كهرباء المناطق الريفية (ش.م.ع.م) باستيراد وتصدير الكهرباء من وإلى بلد آخر. | ترى الهيئة أن السوق ليس مستعداً لمثل هذا الإجراء.<br><br>نظراً لأنه لم يتم حتى الآن تنفيذ أية عمليات للتصدير أو الاستيراد فإن الهيئة تعتبر أنه من السابق لأوانه التفكير في السماح لأشخاص آخرين خلاف الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه وشركة كهرباء المناطق الريفية باستيراد أو تصدير الكهرباء. من المتوقع أن يتم البدء في تشغيل عدد من وسائل الربط الدولي في عام ٢٠٠٦م ، والخبرة المكتسبة من تشغيلها سوف تساعد على اتخاذ قرار بشأن تطبيق هذا الإجراء .<br><br>سوف تقوم الهيئة بتناول هذا الموضوع في التقارير السنوية اللاحقة إلا أنها لا تقترح اتخاذ إجراء في هذا الوقت لتهيئة السوق لتطبيق مثل هذا الإجراء. |

| إجراءات تحرير السوق | تقييم الهيئة لمدى استعداد السوق |
|---|---|
| ٤- خلق المنافسة فيما بين المرخص لهم بالتزويد. | ترى الهيئة أن السوق ليس مستعداً لمثل هذا الإجراء.<br><br>هناك واجب قانوني يقع على الهيئة بتعزيز المنافسة والنظر في إدخال المنافسة في التزويد بالكهرباء كهدف هام من الممكن تحقيقه. تأمل الهيئة في تطبيق المنافسة في التزويد خلال خمس سنوات شريطة الوفاء بالشروط الموضحة أدناه.<br><br>الشروط الموضحة أدناه مطلوبة لتسهيل إدخال عنصر المنافسة في التزويد:<br><br>× من المطلوب إدخال تغييرات جوهرية في الطريقة التي يتم بها التعاقد على والقيام بمهام قراءة العدادات وإصدار الفواتير وتحصيل قيمتها. لدى الهيئة تحفظات جوهرية على العقود الحالية بشأن قراءة العدادات وإصدار الفواتير وتحصيل قيمتها. على سبيل المثال ، قام المرخص لهم بالتزويد بسداد ما يزيد عن خمسة (٥) ملايين ريال عماني كأتعاب للمقاولين في عام ٢٠٠٥م. ووفقاً لشروط العقود المبرمة معهم ، لا توجد مسؤولية تقع على المقاولين عن الخطأ في قراءة العدادات ، وهو أحد المهام الرئيسية للعقود المبرمة معهم. تقوم الهيئة حالياً بالعمل مع المرخص لهم بالتزويد لضمان تطبيق اتفاقيات أكثر ملائمة لقراءة العدادات وإصدار الفواتير وتحصيل قيمتها خلال عام ٢٠٠٧م.<br><br>× فصل تكلفة أعمال التزويد عن أعمال التوزيع. سيتم تطبيق ذلك أولاً من خلال فصل الحسابات ، مع إجراء تعديل على معادلة آلية التحكم في الأسعار لحساب العائد المسموح به بشكل منفصل لمهام التزويد والتوزيع. إن تحديد تكاليف أعمال التزويد يعتبر مطلباً هاماً لإدخال عنصر المنافسة في التزويد ، و<br><br>× توعية المشترك: حتى تكون عملية المنافسة في التزويد ناجحة فإن ذلك يتطلب مشاركة فعالة من المشتركين. تقترح الهيئة تنظيم حملة لرفع مستوى الوعي لدى المشتركين عن ترتيبات سوق الكهرباء الجديدة ، ومستوى الخدمة التي يحق للمشتركين الحصول عليها من مزودي الخدمة المصرح لهم. |

# الدعم المالي للكهرباء:

تتطلب المادة (١٨) من قانون القطاع قيام وزارة المالية بتقديم الدعم المالي للكهرباء والذي تقوم الهيئة باحتسابه ويدفع إلى المرخص لهم بالتزويد وذلك على أساس سنوي. يوجد عدد أربع شركات مرخص لها بالتزويد هي مسقط ومجان ومزون لتوزيع الكهرباء وشركة كهرباء المناطق الريفية.

على الهيئة أن توضح في تقريرها السنوي الطريقة المستخدمة لحساب الدعم المالي للكهرباء المدفوع في كل سنة. تقوم الهيئة بإجراء حسابين للدعم المالي: أولاً الدعم المطلوب لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء و ثانياً الدعم المطلوب لشركة كهرباء المناطق الريفية. وفيما يلي توضيح لكيفية إجراء كل حساب على حدة:

## التعريف:

تعرف الهيئة الدعم المالي على أنه الفرق بين التكلفة الاقتصادية للتزويد بالكهرباء (بما في ذلك تكاليف التمويل) وعائد التعرفة المعتمدة (و عائدات أخرى). وحيث أن الهيكل الحالي للتعرفة المعتمدة المعمول بها في السلطنة لا تكفي لتغطية كامل التكلفة الاقتصادية للتزويد بالكهرباء ، فإن الأمر يتطلب تقديم الدعم للاستمرار في تشغيل القطاع.

## الدعم خلال عام ٢٠٠٥م - شبكة الكهرباء الرئيسة المرتبطة :

يتطلب حساب الدعم اللازم لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء البدء بتحديد توقعات الطلب على الكهرباء خلال الفترة المطلوب فيها الدعم. تقوم الهيئة بعد ذلك بتقدير التكلفة الاقتصادية لمقابلة توقعات الطلب على الكهرباء وتستنتج قيمة الدعم المطلوب لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع الكهرباء عن طريق طرح التعرفة المعتمدة المتوقع تحصيلها من المشتركين و عائدات أخرى من إجمالي التكلفة الاقتصادية للتزويد بالكهرباء.

تخضع كل من شركة مسقط ومجان ومزون لآلية التحكم في الأسعار والتي تحدد الحد الأقصى لعائدات كل شركة على حدة في كل سنة (التعرفة المعتمدة (و عائدات أخرى) والدعم. الحد الأقصى المسموح به من العائدات محدد لكل سنة بموجب المعادلة الواردة في الشكل رقم (٢٣):

**الشكل (٢٣) معادلة حساب أقصى عائد مسموح به $MAR_t$ لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء**

$$MAR_t = PC_t + C\&UofS_t + MANCSR_t + LF_t - K_t$$

حيث أن :

$PC_t$ تمثل تكلفة شراء الكهرباء المزود بها بالجملة من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه في السنة t

$C\&UofS_t$ هي المبالغ المدفوعة للشركة العمانية لنقل الكهرباء مقابل التوصيل واستخدام شبكة النقل المرخص لها في السنة t

$MANCSR_t$ تمثل اقصى عائد مسموح به لاستخدام الشبكة وخدمات المشتركين لآلية التحكم في الاسعار نوع RPI-X التي تعوض تكاليف تشغيل شبكات المرخص لهم بالتوزيع والقيام بانشطة التزويد في السنة t

$LF_t$ رسوم الرخصة المدفوعة للهيئة في السنة t

$K_t$ معامل التصحيح والذي يحسب على اساس المعادلة

$$Kt = (ARR^{t-1} - MAR^{t-1}) \times (1 + (i/100))$$

حيث أن :

$ARR_{t-1}$ العائد الفعلي الخاضع للتنظيم في السنة السابقة ( عند حساب الدعم المالي لعام ٢٠٠٦ تكون السنة السابقة هي٢٠٠٥).

$AAR_{t-1}$ اقصى عائد فعلي مسموح به في السنة السابقة ( عند حساب الدعم المالي لعام ٢٠٠٦ تكون السنة السابقة هي ٢٠٠٥)

i هو سعر محدد للفائدة مضافا الى العائد الزائد التحصيل والعائد الناقص التحصيل، وهو معرف في رخصة التوزيع والتزويد على انه متوسط التكلفة المرجح لسعر الفائدة للايداعات في السنة السابقة كما يتم نشرها من قبل البنك المركزي العماني

المصدر : الشروط المتعلقة بالقيود على الرسوم لرخصة التوزيع والتزويد

تتيح معادلة أقصى عائد مسموح به لشركات التوزيع تمرير تكلفة شراء الكهرباء بالجملة $PC_t$ وقيمة المبالغ المدفوعة إلى الشركة العمانية لنقل الكهرباء $C\&UofS_t$ حيث أن تلك التكاليف خاضعة للتنظيم عن طريق آلية التحكم في الأسعار للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه والشركة العمانية لنقل الكهرباء.

الفقرة ٩ من المادة (٢٢) من قانون القطاع تتطلب من الهيئة ضمان تشغيل المرخص لهم لأنشطتهم بفعالية بما يؤدي إلى اجتذاب التمويل لأنشطتهم المرخص بها على نحو اقتصادي. تقوم الهيئة بالوفاء بهذا الالتزام من خلال تضمين علاوة مناسبة لتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال في آلية التحكم في الأسعار الخاصة بالشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه والشركة العمانية لنقل الكهرباء وشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء (شروط السداد باتفاقيات شراء الطاقة واتفاقيات شراء الطاقة والمياه تتضمن التكلفة الرأسمالية لتوليد الكهرباء). الحد الأقصى المسموح به من العائدات بآلية التحكم في الأسعار لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء تتضمن جميع التكاليف المرتبطة بتزويد الكهرباء بالشبكة الرئيسة المرتبطة ، بما في ذلك تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال. وبناءً على ذلك فإن الهيئة تعتبر أن معادلة أقصى عائد مسموح به تعكس التكلفة الاقتصادية للتزويد بالكهرباء.

يمكن تحديد متطلبات الدعم لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء من خلال المعادلة الموضحة في الشكل (٢٤):

**الشكل (٢٤): تعريف الدعم لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء**

$$\text{Disco Subsidy}_t = \text{MAR}_t - \text{Permitted Tariff (and other) revenue}_t$$

إن متطلبات الدعم المالي لشركات مسقط ومجان ومزون لتوزيع الكهرباء في السنة تساوي أقصى عائد مسموح به خلال آلية التحكم في الأسعار في السنة t ناقصاً عائد التعرفة المعتمدة (وجميع العائدات الأخرى ) في السنة t

بلغت التقديرات الأولية للهيئة عن الدعم المطلوب سداده إلى شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء عن الفترة من ١ مايو ٢٠٠٥م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م (٦٦,٣) مليون ريال عماني. ووفقاً للمادة (١٨) من قانون القطاع قامت وزارة المالية بتقديم دعم لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء مقداره (٢٠,٨) مليون ريال ، و (١٨,٩) مليون ريال و (٢٦,٦) مليون ريال على التوالي.

تود الهيئة الإشادة بالتعاون والإسهام المتميز لكل من وزارة المالية وشركة الكهرباء القابضة (ش.م.ع.م) مما أدى إلى نجاح تطبيق وإدارة ترتيبات الدعم الجديدة.

على الهيئة القيام بتصحيح أي زيادة أو نقص في الدعم المدفوع في أي سنة معينة في السنة اللاحقة. هذا التصحيح يتم القيام به تلقائياً من خلال معامل التصحيح $K_t$ الخاص بآلية التحكم في الأسعار لأقصى عائد مسموح به الموضحة في الشكل (٢٣). ونؤكد لوزارة المالية بأنه في حين أن تقديرات الهيئة للدعم المطلوب توضع على أساس توقعات الطلب والتكلفة التقديرية . فإنه يتم إجراء تعديلات لاحقة من خلال معامل التصحيح لتسوية الدعم التقديري مع متطلبات الدعم الفعلي بناءً على ناتج الطلب والتكاليف.

الشكل رقم (٢٥) يوضح القيم الفعلية لكل عنصر من مكونات أقصى عائد مسموح به في عام ٢٠٠٥م ($MAR_{2005}$) لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء ، والعائد الفعلي الخاضع للتنظيم ($ARR_{2005}$) في عام ٢٠٠٥م. إن المعلومات الفعلية للعام ٢٠٠٥ والموضحة أدناه تم توفيرها من بيانات آلية التحكم في الأسعار للمرخص لهم وبما أن هذه البيانات لم يتم تدقيقها حتى الآن فان بعض المعلومات الفعلية سوف تكون خاضعة لتعديلات لاحقة.

## الشكل (٢٥): الدعم المالي للكهرباء - الشبكة الرئيسة المرتبطة ٢٠٠٥م (فعلي)

**حسابات الدعم المالي بالشبكة الرئيسه المرتبطة(٢٠٠٥ فعلي)**

اقصى عائدات مسموح بها (٢٠٠٥ فعلي )

| ريال عماني (اسمية) | مسقط | مجان | مزون | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| تكاليف شراء في السنة t $PC_t$ | ٥٠,٤٠٣,٧٢٠ | ١٩,٧٣٧,٦٩٢ | ٣٠,٢٠٢,٨٨٢ | ١٠٠,٣٤٤,٢٩٤ |
| رسوم التوصيل واستخدام شبكة النقل في السنة t $C\&UofS_t$ | ١٠,٤٩٨,٤٧٣ | ٥,٢٧٩,٦٤١ | ٧,٦٦٨,٦٥٧ | ٢٣,٤٤٦,٧٧١ |
| اقصى عائد مسموح به للشبكة وخدمات المشتركين في السنة t $MANCSR_t$ | ١٣,٧٨١,٤٧١ | ١٠,١٨١,٨٥٧ | ١٤,٢١٥,٧٢٥ | ٣٨,١٧٩,٠٥٤ |
| رسوم الرخصة في السنة t $LF_t$ | ١١٢,٠٨٧ | ١١٢,٠٨٧ | ١١٢,٠٨٧ | ٣٣٦,٢٦١ |
| معدل التصحيح في السنة t $K_t$ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| أقصى عائد مسموح به في السنة ٢٠٠٥م $MAR_{2005}$ | **٧٤,٧٩٥,٧٥٢** | **٣٥,٣١١,٢٧٧** | **٥٢,١٩٩,٣٥١** | **١٦٢,٣٠٦,٣٨٠** |

العائدات الفعلية الخاضعة للتنظيم ( فعلية ٢٠٠٥)

| ريال عماني (اسمية) | مسقط | مجان | مزون | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| تقديرات الدعم المالي | ٢٠,٨٠٠,٠٠٠ | ١٨,٩٠٠,٠٠٠ | ٢٦,٦٠٠,٠٠٠ | ٦٦,٦٦٨,٦٥٧ |
| العائد المحصل من المشتركين | ٥٨,٤٤٥,٩٩٦ | ١٩,٤٤٠,٦١٧ | ٢٥,٧٥١,٤٥٩ | ١٠٣,٦٣٨,٠٧٢ |
| العائد الفعلي الخاضع للتنظيم في عام ٢٠٠٥ $ARR_{2005}$ | ٧٩,٢٤٥,٩٩٦ | ٣٨,٣٤٠,٦١٧ | ٥٢,٣٥١,٤٥٩ | ١٦٩,٩٣٨,٠٧٢ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الفعلي الخاضع للتنظيم (٢٠٠٥م) ناقص اقصى عائدمسموح به $ARR_{2005} - MAR_{2005}$ | ٤,٤٥٠,٢٤٤ | ٣,٠٢٩,٣٣٩ | ١٥٢,١٠٩ | ٧,٦٣١,٦٩٢ |
| فائدة بالمعدل المحدد ١,٢٥٪ | ٥٥,٦٢٨ | ٣٧,٨٦٧ | ١,٩٠١ | ٩٥,٣٩٦ |
| التصحيح في عام ٢٠٠٦ $K_{2006}$ | ٤,٥٠٥,٨٧٢ | ٣,٠٦٧,٢٠٦ | ١٥٤,٠١٠ | ٧,٧٢٧,٠٨٨ |

ملاحظة: ١مايو ٢٠٠٥م الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م

المصدر: حسابات الهيئة على أساس بيانات غير مدققة لآلية التحكم في الأسعار الخاص بالمرخص لهم.

الدعم الفعلي المطلوب من قبل شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء خلال الفترة من ١ مايو حتى ٣١ ديسمبر كان (٥٨,٧) مليون ريال عماني، وهو أقل بحوالي (٧,٦) مليون ريال عماني عن تقديرات الهيئة البالغة (٦٦,٣) مليون ريال عماني. وبعد تطبيق فائدة بالسعر المحدد وهو (١,٢٥٪) فإنه و بموجب معامل التصحيح لعام ٢٠٠٦م سيتم خصم مبلغ إجمالي قدره (٧,٧) مليون ريال عماني من تقديرات الهيئة للدعم المطلوب لشركات التوزيع (انظر الشكل ٢٦).

هناك سببان رئيسيان لإنخفاض متطلبات الدعم في عام ٢٠٠٥م ، الأول هو أن تكلفة الشراء للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه كانت أقل من التوقعات وذلك نظراً لسداد مدفوعات أقل من المتوقع لبعض المنشآت الإنتاجية مقابل جاهزية المحطات. أما السبب الآخر والأهم فهو أن شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء قد قامت بتحصيل عائدات أكبر للكيلووات ساعة عن السنة السابقة. فقد زادت العائدات الفعلية المحصلة من المشتركين بحوالي خمسة (٥) ملايين ريال عماني عن التقديرات (النسبة المئوية للزيادة في العائد كانت أعلى من النسبة المئوية للزيادة في الطلب).

تعزو الهيئة هذا التحسن في تحصيل العائد من المشتركين إلى استجابة شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء إلى الحوافز التي تتضمنها آلية التحكم في الأسعار الخاصة بكل منها. وفي حين أن الهيئة ترحب بهذا التحسن فإنها ترى أن هناك مجالاً لمزيد من التحسن إذا أمكن تخفيض إجمالي الفاقد الفني وغير الفني في الشبكة الرئيسة المرتبطة من المعدل الحالي البالغ ٢٢٪ إلى معدلات أكثر قبولاً.

## الدعم المالي لعام ٢٠٠٦م:

يوضح الشكل (٢٦) تقديرات الهيئة للدعم المالي المطلوب لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء خلال العام ٢٠٠٦م:

**الشكل (٢٦): تقديرات الدعم المالي للكهرباء - الشبكة الرئيسة المرتبطة لعام ٢٠٠٦م. (تقديري)**

**حسابات الدعم المالي بالشبكة الرئيسه المرتبطة (٢٠٠٦ تقديري)**

اقصى عائدات مسموح بها (٢٠٠٦ تقديري) : $MAR_t = PC_t + C\&UofS_t + MANCSR_t + LF_t - K_t$

| ريال عماني (اسمية) | مسقط | مجان | مزون | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| تكاليف شراء في السنة t $PC_t$ | ٧٣,٥٨٨,٢٣٨ | ٣١,٩٧٥,٨٤١ | ٤٠,٤٤٤,٣٢٩ | ١٤٦,٠٠٨,٤٠٨ |
| رسوم التوصيل واستخدام شبكة النقل في السنة t $C\&UofS_t$ | ١٢,٥٠٦,٤٩٤ | ٥,٩٨١,٣٦٧ | ٨,٧٠٠,١٧٠ | ٢٧,١٨٨,٠٣٠ |
| اقصى عائد مسموح به للشبكة وخدمات المشتركين في السنة t $MANCSR_t$ | ٢٢,١٩٦,٣٣٥ | ١٦,٨١٠,٣٠٣ | ٢٢,٨٧٣,٩١٧ | ٦١,٨٨٠,٥٥٤ |
| رسوم الرخصة في السنة t $LF_t$ | ١٣٠,٠١١ | ١٣٠,٠١١ | ١٣٠,٠١١ | ٣٩٠,٠٣٣ |
| معدل التصحيح في السنة t $K_{2006}$ | ٤,٥٠٥,٨٧٢ | ٣,٠٦٧,٢٠٦ | ١٥٤,٠١٠ | ٧,٧٢٧,٠٨٨ |
| أقصى عائد مسموح به في السنة ٢٠٠٦م $MAR_{2006}$ | **١٠٣,٩١٥,٢٠٥** | **٥١,٨٣٠,٣١٦** | **٧١,٩٩٤,٤١٦** | **٢٢٧,٧٣٩,٩٣٦** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الكهرباء المتوقع تزويدها في عام ٢٠٠٦ بالميجاوات | ٤٢٥٠١٠٠ | ١٩١٥١٠٠ | ٢٣٧٣٨٠٠ | ٨٥٣٩٠٠٠ |
| التكلفة الاقتصادية بيسة/كيلوواط ساعة تم التزويد به | ٢٤,٥ | ٢٧,١ | ٣٠,٣ | ٢٦,٧ |

الدعم المالي (٢٠٠٦ تقديري) $Subsidy_t = MAR_t - Permitted\ Tariff\ (\&\ other)\ revenue_t$

| | مسقط | مجان | مزون | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| التعرفة المتعددة وعائدات اخرى | ٧٢٤٤٧١٩٨ | ٢٥٧٢٦٢٥٦ | ٣١٢٩١٦٨٢ | ١٢٩٤٦٥١٣٧ |
| الدعم المالي المطلوب في عام ٢٠٠٦ | ٣١٤٦٨٠٠٧ | ٢٦١٠٤٠٦٠ | ٤٠٧٠٢٧٣٤ | ٩٨٢٧٤٨٠٠ |
| الدعم المالي بيسة/كيلوواط ساعة | ٧,٤ | ١٣,٦ | ١٧,١ | ١١,٥ |

ملاحظة : الأول من يناير ٢٠٠٦م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م

إن تقديرات عام ٢٠٠٦م لتكلفة شراء الكهرباء بالجملة $PC_t$ تعكس تعرفة تزويد الكهرباء بالجملة المعتمدة. و تعكس قيمة $C\&UofS_t$ و $MANCSR_t$ لعام ٢٠٠٦م أقصى دعم مسموح به لآلية التحكم في الأسعار المعنية. وتعكس $LF_t$ رسوم الرخصة لعام ٢٠٠٦م، ومعامل التصحيح $K_{2005}$ لعام ٢٠٠٦م هي القيمة التي تم حسابها في الشكل (٢٥).

إن تقديرات الهيئة للدعم المطلوب لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء خلال عام ٢٠٠٦م تبلغ (٩٨,٣) مليون ريال عماني.

## الدعم المالي لشركة كهرباء المناطق الريفية في عام ٢٠٠٥م:

واجهت الهيئة صعوبات بالغة في محاولة حساب الدعم المالي لشركة كهرباء المناطق الريفية لعام ٢٠٠٥م. تعزى هذه الصعوبات في الأساس إلى محدودية توفير المعلومات المطلوبة. وقد تتطلب ذلك أن تحيد الهيئة عن آلية التحكم في الأسعار الواردة في رخصة الشركة ، والاعتماد على الافتراضات والتقديرات لتحديد الدعم المطلوب للشركة خلال الفترة من ١ مايو ٢٠٠٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م بمبلغ وقدره (١٢) مليون ريال عماني. ووفقاً للمادة (١٨) من قانون القطاع قامت وزارة المالية بسداد (١٢) مليون ريال عماني من الدعم المالي على مدى عام ٢٠٠٥م. يوضح الشكل (٢٧) المعلومات المستخدمة في حساب الدعم لشركة كهرباء المناطق الريفية لعام ٢٠٠٥م.

الشكل (٢٧): حساب الدعم المالي لشركة كهرباء المناطق الريفية لعام ٢٠٠٥م:

**الدعم المالي لشركة كهرباء المناطق الريفية - ٢٠٠٥ م[1]**
**(تقديري)**

ريال عماني

| تكاليف الكهرباء لشركة كهرباء المناطق الريفية | ٢٠٠٥ |
|---|---|
| التكاليف المباشرة[2] | ١٠,٧٧٨,٨٤٢ |
| التكاليف الادارية وتكاليف أخرى | ١,٣٥٧,٥٩٦ |
| الاهلاكات | ٩٥٧,٥١٧ |
| العائد على رأس المال | ١,٤٠١,٢٦٥ |
| **اجمالي** | **١٤,٤٩٥,٢٢١** |

| | |
|---|---|
| نفقات رأسمالية اضافية | ٤٠٠,٠٠٠ |
| رسوم الرخصة (الكهرباء) | ١١٧,٣٠٠ |
| **اجمالي** | **٥١٧,٣٠٠** |

| | |
|---|---|
| اجمالي تكاليف الكهرباء لشركة كهرباء المناطق الريفية | ١٥,٠١٢,٥٢١ |

| عائد الكهرباء لشركة كهرباء المناطق الريفية | ٢٠٠٥ |
|---|---|
| مبيعات الكهرباء لجميع المشتركين (ما عدا الحكومة) | ١,٣٧٦,٤٢٩ |
| مبيعات الكهرباء للحكومة | ١,١٩٠,١٥٠ |
| تكاليف أخرى | ٤٧٢,٧٥٦ |
| **اجمالي عائد الكهرباء لشركة كهرباء المناطق الريفية** | **٣,٠٣٩,٣٣٦** |

| | |
|---|---|
| الدعم المالي للكهرباء | ١١,٩٧٣,١٨٥ |

[1] ١ مايو ٢٠٠٥ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥
[2] والتي تمثل تكاليف وقود الديزل منها ٨,٤٢٧ مليون ريال عماني
المصدر: بيانات الحسابات، مسودة ميزانية شركة كهرباء المناطق الريفية، افتراضات الهيئة.

**العائد على حسابات رأس المال**

ريال عماني

| البنـــد | أصـــول الكهربـــاء: صافي القيمة الدفترية | أصـــول الكهربـــاء: العائد |
|---|---|---|
| أصول عامة | ٢,٤٨٠,٢٦٠ | ١٨٧,٢٦٠ |
| أصول توزيع | ١٠,٨١٩,٠٩٤ | ٨١٦,٨٤٢ |
| أصول ديزل | ٤,٩٦٤,٥٤٩ | ٣٩٧,١٦٤ |
| **الاجمالي** | **١٨,٢٦٣,٩٠٣** | **١,٤٠١,٢٦٥** |

افتراضات تكاليف رأس المال الحقيقية لتكلفة متوسط رأس المال المرجح قبل الضريبة

| | |
|---|---|
| التوزيع والتزويد | ٧,٥٥٪ |
| أصول التوليد | ٨,٠٠٪ |

تشعر الهيئة بخيبة أمل من حقيقة أن حساب الدعم لشركة كهرباء المناطق الريفية خلال عام ٢٠٠٥م لا يرقى إلى مستوى شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء من ناحية الشفافية والدقة والثقة بالإضافة إلى ذلك فإن الهيئة لم تستطع حتى الآن تسوية تقديراتها للدعم المالي لشركة كهرباء المناطق الريفية لعام ٢٠٠٥م مقابل الطلب والتكاليف الفعلية.

## الدعم المالي لعام ٢٠٠٦ - الشبكات الريفيه:

واجهت الهيئة مرة أخرى صعوبات عند محاولتها حساب الدعم المالي لشركة كهرباء المناطق الريفية لعام ٢٠٠٦م - إلا أنها لم تكن مستعدة هذه المرة للاعتماد على الافتراضات والتقديرات كما فعلت عند حسابها للدعم المالي المطلوب للشركة لعام ٢٠٠٥م. ومع إدراك الهيئة بأن الشركة بحاجة مستمرة إلى السيولة للإستمرار في القيام بأنشطتها ، فقد وافقت الهيئة على تزويد وزارة المالية بتقديرات مؤقتة للدعم المطلوب للشركة لعام ٢٠٠٦م على أساس ربع سنوي. الشكل (٢٨) يوضح تفاصيل التقديرات المؤقتة للدعم الربع سنوي حتى تاريخه.

الشكل (٢٨): الدعم المالي لشركة كهرباء المناطق الريفية - التقديرات الربع سنوية لعام ٢٠٠٦م

**الدعم المالي لشركة كهرباء المناطق الريفية - تقديرات ربع سنوية ٢٠٠٦**

| | | |
|---|---|---|
| الربع الأول ٢٠٠٦: | ٢,٤ مليون ريال عماني | ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥ |
| الربع الثاني ٢٠٠٦: | ٥,٠ مليون ريال عماني | ١٦ مايو ٢٠٠٦ |

المصدر: تم حسابها بواسطة الهيئة

حقيقة أن الأنشطة الخاضعة للتنظيم التي تقوم بها شركة كهرباء المناطق الريفية (توليد الكهرباء ، التوليد والتحلية ، توزيع وتزويد الكهرباء) تغطي منطقة جغرافية واسعة تجعل من إدارة المعلومات أكثر صعوبة مما لو كانت الشركة تقوم بنشاط واحد خاضع للتنظيم في موقع واحد. و تعمل الهيئة مع الشركة على تحسين قدرتها على إدارة المعلومات وتتوقع أن تصبح الشركة قادرة على الرد على طلبات الحصول على معلومات موثوقة ودقيقة خلال المدة الزمنية المتفق عليها. على شركة كهرباء المناطق الريفية واجب قانوني بتزويد الهيئة بالمعلومات التي تطلبها.

قامت الهيئة خلال عام ٢٠٠٥م بتعيين الاستشاري (PB Power) لتطوير إطار تنظيمي للتقارير بشركة كهرباء المناطق الريفية. يتمحور الإطار التنظيمي للتقارير على أساس نموذج يتضمن معلومات عن التكلفة ، والإنتاج والأصول لكل شبكة من شبكات شركة كهرباء المناطق الريفية على حده. تم تصميم هذا النموذج لضمان حصول الهيئة على المعلومات التي تطلبها لتنظيم أنشطة الشركة. وتأمل الهيئة في أن يتم تطبيق الإطار التنظيمي المذكور خلال عام ٢٠٠٦م ، وبعد تطبيقه يكون بالإمكان توفير المعلومات المطلوبة لتأكيد الدعم المالي المطلوب للشركة في عام ٢٠٠٥م وعام ٢٠٠٦م.

سعت الهيئة للحصول على تعاون ومساعدة مجلس إدارة شركة كهرباء المناطق الريفية ومساهميها وإدارتها لضمان تحسين قدرة الشركة على إدارة المعلومات. ويتمثل قلق الهيئة في أنه إذا تعذر تطبيق الإطار التنظيمي للتقارير بنجاح ، فقد ترى الحكومة إعادة النظر في كيفية تنظيم وإدارة الأنشطة بالمناطق الريفية.

## تعرفة الكهرباء:

لقد تم النص على أحد أهم ضوابط حماية المشتركين في قانون القطاع و هو أن تتم الموافقة على جميع أنواع تعرفة التزويد بالكهرباء (التعرفة المعتمدة) من قبل مجلس الوزراء الموقر. يوضح الشكل (٢٩) التعرفة المعتمدة للشرائح المختلفة من المشتركين ، و الرسوم المعتمدة لقطع و إعادة التيار الكهربائي.

### الشكل (٢٩): التعرفة المعتمدة

**أ) التعرفة المعتمدة للتزويد بالكهرباء**

| شرائح التعرفه المعتمدة | التعرفة المعتمدة للتزويد بالكهرباء | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| صناعي[1] | جميع المناطق ماعدا محافظة ظفار | | | | محافظة ظفار | |
| | من شهر سبتمبر الى شهر ابريل: ١٢ بيسه لكل كيلووات ساعة | | | | من شهر أغسطس الى شهر مارس: ١٢ بيسة لكل كيلووات ساعة | |
| | من شهر مايو الى شهر أغسطس: ٢٤ بيسة لكل كيلووات ساعة | | | | من شهر ابريل الى شهر يوليو: ٢٤ بيسة لكل كيلووات ساعة | |
| تجاري | سعر ثابت بمعدل ٢٠ بيسه لكل كيلووات ساعة | | | | | |
| وزارة الدفاع | سعر ثابت بمعدل ٢٠ بيسه لكل كيلووات ساعة | | | | | |
| سكني | ٠-٣٠٠٠ كيلووات ساعة | ٣٠٠١-٥٠٠٠كيلووات ساعة | ٥٠٠١-٧٠٠٠ كيلووات ساعة | ٧٠٠١-١٠٠٠٠ كيلووات ساعة | أكثر من ١٠٠٠٠ كيلووات ساعة | |
| | ١٠ بيسة لكل كيلووات ساعة | ١٥بيسة لكل كيلووات ساعة | ٢٠ بيسة لكل كيلووات ساعة | ٢٥ بيسة لكل كيلووات ساعة | ٣٠ بيسة لكل كيلووات ساعة | |
| حكومي | ٠-٣٠٠٠ كيلووات ساعة | ٣٠٠١-٥٠٠٠كيلووات ساعة | ٥٠٠١-٧٠٠٠ كيلووات ساعة | ٧٠٠١-١٠٠٠٠ كيلووات ساعة | أكثر من ١٠٠٠٠ كيلووات ساعة | |
| | ١٠ بيسة لكل كيلووات ساعة | ١٥بيسة لكل كيلووات ساعة | ٢٠ بيسة لكل كيلووات ساعة | ٢٥ بيسة لكل كيلووات ساعة | ٣٠ بيسة لكل كيلووات ساعة | |
| زراعي/سمكي | ٠-٧٠٠٠ كيلووات/ساعه | | | ٧٠٠١ وأكثر | | |
| | ١٠ بيسة لكل كيلووات ساعة | | | ٢٠ بيسة لكل كيلووات ساعة | | |
| سياحي وفندقي[2] | ٠-٣٠٠٠ كيلووات ساعة | ٣٠٠١-٥٠٠٠كيلووات ساعة | ٥٠٠١-٧٠٠٠ كيلووات ساعة | أكثر من ٧٠٠٠ كيلووات ساعة | | |
| | ١٠ بيسة لكل كيلووات ساعة | ١٥بيسة لكل كيلووات ساعة | ٢٠ بيسة لكل كيلووات ساعة | ٢٠ بيسة لكل كيلووات ساعة | | |

[1] يتطلب ذلك حصول المشتركين على رسالة تزكية من وزارة التجارة والصناعة وأن لا يقل معامل القدرة عن ٠,٩ في جميع الأوقات.
[2] تخضع للوائح و موافقة وزارة السياحة.

**ب) رسوم قطع وإعادة التيار الكهربائي**

رسوم قطع الكهرباء (جميع أنواع العدادت): ٧,٥٠٠ ريال عماني
رسوم إعادة تالتيار الكهربائي (جميع أنواع العدادت): ٧,٥٠٠ ريال عماني

يسر الهيئة أن تعلن عن تطورين هامين للتعرفة المعتمدة منذ الأول من مايو ٢٠٠٥م هما:

١ - تطبيق تعرفة معتمدة جديدة لتزويد الكهرباء لمنشآت وزارة الدفاع . تضمن التعرفة الجديدة لوزارة الدفاع إستمرار اتفاقية التعرفة المبرمة منذ وقت طويل بين وزارة الدفاع ووزارة الإسكان والكهرباء والمياه ، و

٢ - أبدى أصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى المحترمون بصلالة قلقهم من الصعوبات التي تسببها الرسوم المفروضة على المشتركين من ذوي الدخل المحدود عن قطع وإعادة الخدمة ، حيث أنه يطلب من المشتركين سداد رسوم قدرها (٣٠) ريال عماني عن قطع الخدمة ومبلغ مماثل عن إعادتها. و قد كانت تلك الرسوم محل إهتمام الهيئة أيضاً و بالتالي قامت بالتشاور مع المرخص لهم بالتزويد للتأكد من أسس تلك الرسوم ، والمدى الذي تعكس فيه تلك الرسوم التكلفة الفعلية لقطع وإعادة الخدمة ، وما إذا كان يجب الاستمرار في تطبيق تلك الرسوم. توصلت الهيئة إلى أن تلك الرسوم لا تعكس التكلفة الفعلية لقطع وإعادة الخدمة وأوصت بتطبيق رسوم قدرها ٧/٥٠٠ ر.ع على كافة شرائح المشتركين. وقد وافق مجلس الوزراء الموقر على توصيات الهيئة و تطبيق الرسوم الجديدة لقطع وإعادة الخدمة على كافة مناطق السلطنة.

تود الهيئة أن تتقدم بالشكر لمجلس الوزراء الموقر لاعتماد التعرفة المعتمدة الجديدة، كما تشكر وزارة الدفاع ووزارة الإسكان والكهرباء والمياه والمرخص لهم بالتوزيع والتزويد على تعاونهم البناء في تطبيق التعرفة المعتمدة الجديدة.

## التوصية بتعرفة معتمدة جديدة:

هنالك واجب قانوني على الهيئة يقضي بحماية مصالح ذوي الاحتياجات الخاصة من المشتركين. واستجابة لهذا الواجب فإن الهيئة تعفي المشتركين الذين يحصلون على الضمان الاجتماعي من مساهمات رسوم التوصيل ، كما إعتمدت الهيئة قواعد عمل بالنسبة للمشتركين من ذوي الإحتياجات الخاصة ليتم تطبيقها من قبل المرخص لهم بالتزويد.

ترى الهيئة أنه يمكن عمل المزيد لمساعدة المشتركين من ذوي الاحتياجات الخاصة وتقترح تطبيق تعرفة معتمدة جديدة على هؤلاء المشتركين. إن مثل هذه التعرفة تعتبر وسيلة فعالة لتوجيه المساعدة إلى أشد المحتاجين إليها. وفيما يتعلق بإدارة هذا العمل ، تقترح الهيئة أن يتم تطبيق التعرفة المعتمدة الجديدة على المشتركين المسجلين في سجلات المرخص لهم بالتزويد كمشتركين من ذوي الاحتياجات الخاصة. و ستقوم الهيئة بالتشاور مع الأشخاص المعنيين بشأن مستوى وهيكل التعرفة المعتمدة الجديدة ، ورفع توصيات تفصيلية بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء الموقر.

## التوصية بشأن تعرفة جديدة منعكسة عن التكلفة:

وفقاً لقانون القطاع ، فمن المتوقع استحداث تعرفة منعكسة عن التكلفة. تلك التعرفة ، كما يدل عليها اسمها ، لا تتضمن أي عنصر من عناصر الدعم بل تعكس التكلفة الفعلية للتزويد بالكهرباء. إن الفائدة الفورية التي يمكن تحقيقها من تطبيق التعرفة المنعكسة عن التكلفة هو مزيد من الشفافية والتوجيه الأفضل للدعم.

توصى الهيئة بتطبيق التعرفة المنعكسة عن التكلفة على المشتركين من القطاع الصناعي اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٧م. إن هيكل التعرفة المنعكسة عن التكلفة سيكون وفقاً لما هو موضح بالشكل (٣٠):

### الشكل (٣٠): التعرفة المنعكسة عن التكلفة

**التعرفة المنعكسة عن التكلفة** = $BST_t + T_t + D_t + S_t$

**حيث أن:**

| | |
|---|---|
| $BST_t$ | تكاليف الطاقة التي تم حسابها في تعرفة التزويد بالجملة في السنة |
| $T_t$ | رسوم تكاليف استخدام شبكة النقل |
| $D_t$[1] | رسوم تكاليف استخدام شبكة التوزيع، و |
| $S_t$ | رسوم التكاليف الإدارية للتزويد |

[1] *لاتنطبق على المشتركين الموصولين بشبكة النقل*

تتوقع الهيئة أن يستفيد كبار مستهلكي الكهرباء – الذين يوجد منهم عدد متزايد بالسلطنة – والذين يستطيعون التحكم في توقيت و حجم استهلاكهم من الكهرباء من تطبيق التعرفة المنعكسة عن التكلفة. ستقوم الهيئة بالتشاور مع الاشخاص المعنيين لتطبيق التعرفة المنعكسة عن التكلفة وتقدم توصيات مفصّلة بذلك الى مجلس الوزراء الموقّر.

# التنظيم :

## هيئة تنظيم الكهرباء - عمان

أنشئت هيئة تنظيم الكهرباء – عمان وفقاً للمادة (١٩) من قانون القطاع ككيان مستقل إدارياً وماليا مع خضوعها لقانون الرقابة المالية للدولة. تختص الهيئة بتنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به وفقاً للمادة (٢) من قانون القطاع.

تم تخصيص أجزاء هامة من قانون القطاع لتأسيس وإدارة الهيئة: فعلى سبيل المثال ، تتناول المواد من (٢٢) الى (٣٩) من القانون مهام وواجبات الهيئة ، وتنص المواد من (٤٠) إلى (٤٩) على أحكام تشكيل الهيئة ، في حين أن المواد من (٥٠) إلى (٦٢) توضح النظام المالي والإداري للهيئة.

قررت الحكومة بناءً على المادة (٤٠) من قانون القطاع أن تتشكل الهيئة من ثلاثة أعضاء في المرحلة الأولى. ووفقاً لذلك وافق مجلس الوزراء الموقر على تعيين الأشخاص المذكورين أدناه كأعضاء في الهيئة:

**الفاضل/ عامر بن مبارك الكيومي**
عضو غير تنفيذي ( غير متفرغ)

**الدكتور/ صالح بن محمد العلوي**
عضو غير تنفيذي (غير متفرغ)

**الفاضل/ جون كونين**
الرئيس التنفيذي وعضو (متفرغ)

إن هؤلاء الأعضاء مسؤولون بصورة جماعية عن إدارة شؤون الهيئة وعن ضمان وفاء الهيئة بواجباتها ومهامها القانونية . في أعقاب تعيينهم عقد الأعضاء سلسلة من الاجتماعات المنتظمة خلال عام ٢٠٠٥م لاستكمال تأسيس الهيئة. و كانت هناك أولوية ملحة للأعضاء بتعيين رئيس للهيئة وفقاً للمادة (٤٠) من قانون القطاع. وقد قام الأعضاء باختيار الدكتور/ صالح بن محمد العلوي رئيساً للهيئة بالإجماع. الشكل رقم (٣١) يوضح تواريخ اجتماعات الأعضاء.

**الشكل (٣١) اجتماعات الأعضاء خلال عام ٢٠٠٥م**

اجتماعات الأعضاء في ٢٠٠٥

| | تاريخ التعيين | تاريخ الإجتماعات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ٢٦ مايو ٢٠٠٥ | ٢٨ يونيو ٢٠٠٥ | ١٤ سبتمبر ٢٠٠٥ | ١٩ اكتوبر ٢٠٠٥ | ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥ | ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥ |
| د. صالح بن محمد العلوي | فبراير ٢٠٠٥ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| جون كونين | ابريل ٢٠٠٥ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| عامر بن مبارك الكيومي | أكتوبر ٢٠٠٥ | | | | ✓ | ✓ | ✓ |

## المهام والواجبات:

تضطلع الهيئة بعدد من الواجبات العامة والمحددة ، وهي تعكس بشكل كبير أهداف الحكومة بشأن قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به في عمان. تحدد المادة (٢٢) من قانون القطاع واجبات الهيئة والتي تتضمن:

- ضمان توفير خدمات الكهرباء والمياه المرتبطة بها في عمان.
- تعزيز المنافسة في قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به .
- ضمان التشغيل الآمن والفعال والاقتصادي لقطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به بما يحقق المصلحة العامة.
- حماية مصالح المشتركين ، وعلى وجه الخصوص ذوي الدخل المحدود منهم ، والمرضى وكبار السن ، وواجب إعداد المعايير المتعلقة برعاية المشتركين والعمل بموجب تلك المعايير.
- ضمان الالتزام بسياسات الحكومة المتعلقة بحماية البيئة ، والتعمين ، والمنتجات العمانية.
- التأكد من المقدرة المالية والفنية للمرخص لهم وضمان أن الشركات التي تعمل بكفاءة تستطيع أن تمول أنشطتها بنفسها.
- ضمان قيام الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (ش.م.ع.م) بإجراء المنافسات للسعة الجديدة والناتج المرتبط بها بعدالة وشفافية.
- تسهيل تخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به في عمان ، وواجب إجراء مراجعة سنوية حول إمكانية تحقيق المزيد من التحرير في قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به.
- إعداد وحفظ سجل عمومي لكافة الأمور المتعلقة بالرخص والإعفاءات.

## تخضع الهيئة لعدد من الواجبات التنظيمية ، تتضمن:

- عدم التمييز ضد أو تفضيل أي فرد أو شركة بدون مبرر قانوني.
- أن يكون تصرفها في الحالات المتشابهة متماثلاً ، وعلى وجه الخصوص ، ضمان أن يتم منح كافة الرخص والإعفاءات لنفس النشاط الخاضع للتنظيم بنفس الشكل والمضمون ، كلما رأت الهيئة أن ذلك مناسباً.
- تخفيض الأعباء التنظيمية الواقعة على حاملي الرخص والإعفاءات قدر المستطاع.
- تقديم أسباب مكتوبة للقرارات التي تتخذها.

يمنح قانون القطاع الهيئة الصلاحيات اللازمة لتأدية مهامها. وللهيئة صلاحية منح الرخص والإعفاءات ، وتحديد الشروط والبنود التي يتم بموجبها إصدار تلك الرخص، وصلاحية تعديل الرخص (عندما تقتضي المصلحة العامة ذلك ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٠٩) من قانون القطاع) ، بالإضافة إلى صلاحية إجراء التحريات وإصدار اللوائح والقرارات التي يخولها قانون القطاع.

قامت وزارة المالية بمنح قرض للهيئة قدره (٣٥٠٠٠٠) ريال عماني لتمويل عملية تأسيسها ، وقد قامت الهيئة بسداد هذا القرض بالكامل في عام ٢٠٠٥م وتقوم الهيئة حالياً بتمويل نفسها ذاتياً من خلال رسوم الرخص.

تغطي الهيئة جميع تكاليفها من خلال رسوم الرخص وتقوم بتوزيع التكلفة على الأنشطة الخاضعة للتنظيم على أساس الوقت الذي تتوقع الهيئة أن تقضيه في تنظيم كل نشاط على حده. يوضح الشكل رقم (٣٢) رسوم الرخص لكل نشاط خاضع للتنظيم لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م ، وعدد المرخص لهم لكل نشاط خاضع للتنظيم.

### الشكل (٣٢) : رسوم الرخص

| النشاط الخاضع للتنظيم | ٢٠٠٥ | | ٢٠٠٦ | |
|---|---|---|---|---|
| | الرسوم | الرخص | الرسوم | الرخص |
| التوليد | ١٩,٥٥٠ | ٤ | ١٩,٩٠٠ | ٤ |
| التوليد مع التحلية | ٣٣,٣٦٣ | ٢ | ٣٣,٦١٨ | ٣ |
| النقل والتحكم | ١١٧,٣٠٠ | ١ | ١٣٩,٢٩٧ | ١ |
| التوزيع والتزويد | ١١٢,٠٨٧ | ٣ | ١٣٠,٠١١ | ٣ |
| أنشطة شركة كهرباء المناطق الريفية | ١١٩,٤٢٥ | ١ | ١٥٥,١٢٧ | ١ |
| أنشطة الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه | ١٣٢,٠٩٠ | ١ | ١٩٠,٣٧٣ | ١ |
| الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه : الكهرباء | ٩٣,٨٤٠ | | ١٢٠,٧٢٤ | |
| الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه : المياه | ١٢,٧٥٠ | | ٦,٣٣٢ | |
| الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه : صلالة | ٢٥,٥٠٠ | | ٦٣,٣١٧ | |
| إجمالي الدخل عن رسوم الرخص | ٨٥٠,٠٠٠ | | ١,٠٥٥,٢٨٣ | |

الشكل رقم (٣٣) يوضح الهيكل التنظيمي للهيئة:

### الشكل (٣٣) : الهيكل التنظيمي للهيئة

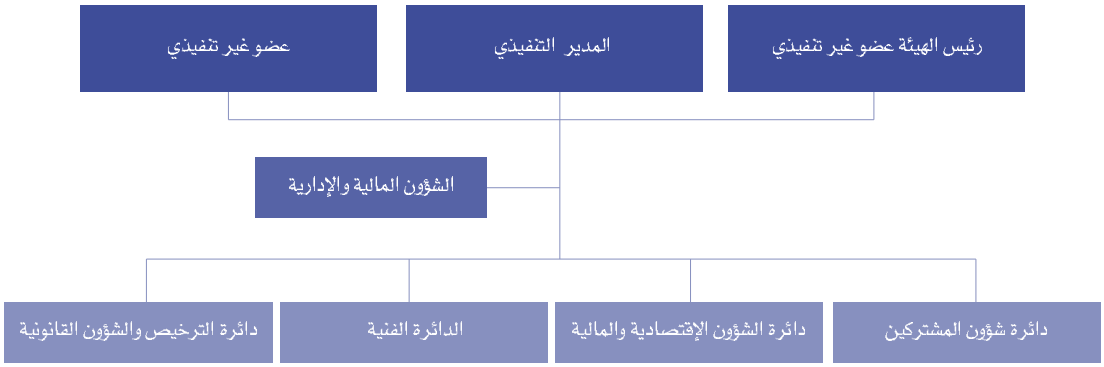


يتم تنفيذ الأعمال اليومية للهيئة من خلال أربع دوائر يعمل بها موظفون متخصصون على أساس التفرغ الكامل. تقوم إدارة الشؤون المالية والإدارية بتقديم الدعم اللازم لأعضاء الهيئة و الدوائر.

حددت الهيئة متطلباتها من الموظفين على المدى المتوسط بحوالي (٢٥) موظفاً متخصصاً متفرغاً. ومع تطور قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به وزيادة أعباء العمل بالهيئة ، سيقوم الأعضاء بمراجعة إحتياجات التوظيف ومراجعة الهيكل التنظيمي ومن ثم إجراء أية تعديلات ضرورية وفقاً لذلك.

ترى الهيئة أن تعيين المواطنين العمانيين يعد أولوية هامة ، ويمثل الموظفون العمانيون ما نسبته (٧٨٪) من إجمالي عدد موظفي الهيئة. ونظراً لأن تنظيم مرافق الخدمات يعد من المفاهيم الجديدة بالسلطنة فإن ذلك يحد من إمكانية تعيين موظفين عمانيين مؤهلين لهذا العمل. ولمواجهة هذه المشكلة ، تقوم الهيئة بتعيين خريجين عمانيين من تخصصات مختلفة وتوفر لهم التدريب التخصصي اللازم و إتاحة الفرصة لهم للتعرف على أفضل التجارب و الخبرات (الدولية) في شأن تنظيم المرافق و الإستفادة منها. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز القدرات المهنية للموظفين العمانيين لتمكينهم من تولي مسؤولية إدارة شؤون الهيئة في كل جوانبها و تقليل الإعتماد على الوافدين.

## دائرة شؤون المشتركين:

إن دائرة شؤون المشتركين هي المسئولة عن ضمان أن مصالح المشتركين تلقى الأولوية والعناية المناسبتين من الهيئة.

أسندت إلى الدائرة مهمة اعتماد ومراقبة الإجراءات المطلوب تنفيذها من قبل المرخص لهم مثل معايير الأداء المضمونة والعامة ، وإعداد قواعد العمل في حالة تأخر المشترك عن السداد وإعداد سجل المشتركين من ذوي الاحتياجات الخاصة ، والإرشادات بشأن الاستخدام الفعال للكهرباء.

تقوم االدائرة بالتنسيق مع المشتركين الذين يرغبون في تسجيل شكاواهم بشأن الخدمات المقدمة لهم من قبل المرخص لهم بالتزويد و الذين يرغبون في الحصول على مشورة بشأن الأمور المتعلقة بالكهرباء.

**قامت الدائرة في عام ٢٠٠٥م:**

أ ) باعتماد إجراءات النظر في شكاوى المشتركين ، وتنص تلك الإجراءات على فترة زمنية محددة للبت في الشكاوى وتتطلب من المرخص لهم إخطار المشتركين بما تم اتخاذه من إجراءات لمعالجة تلك الشكاوى. وإذا كان المشترك غير مقتنع بالطريقة التي يقترحها المرخص لهم بالتزويد لحل الشكوى ، ويحق له إحالة الشكوى إلى الهيئة للفصل فيها.

ب) باعتماد نموذج الخطابات التي يستخدمها المرخص لهم بالتزويد عند مراسلة المشتركين حول شكواهم. إن اعتماد نموذج لتلك المراسلات سوف يضمن حصول المشترك على معلومات واضحة ودقيقة ويمنع استخدام عبارات قد تكون غير لائقة.

ج) أصدرت الهيئة في عام ٢٠٠٥م قرارها الأول بالفصل في شكوى أحد المشتركين. و تتعلق الشكوى بطلب من أحد المرخص لهم بالتزويد من المشترك سداد العائدات التي لم يصدر بها فواتير نتيجة لخطأ في قراءة العداد خلال الفترة من مايو ١٩٩٦م إلى يناير ٢٠٠٥م، فقررت الهيئة بأنه لا يجب أن يطلب من المشتركين سداد المبالغ التي لم يصدر بها فواتير بسبب وجود خطأ في قراءة العداد لمدة تزيد عن (١٢) شهراً متتالية. لقد أسس قرار الفصل سابقة هامة في السياسات المتبعة وضمان أن المرخص لهم بالتزويد ومقاوليهم يتحملون العواقب المالية الناجمة عن الخطأ المنتظم في قراءة العداد لمدة زمنية طويلة.

د) بإصدار إرشادات للمشتركين (من خلال موقع الهيئة على شبكة المعلومات العالمية www.aer-oman.org ) حول الكيفية التي يمكن بها للهيئة مساعدة المشتركين في التعامل مع الشركات التي تزودهم بالكهرباء. توضح تلك الإرشادات الإجراءات الجديدة لشكاوى المشتركين وتتضمن تفصيلا لكيفية قيام الهيئة بالفصل في الشكاوى.

هـ) بالنظر في شكاوى (١٢) مشتركاً أحيلت إلى الهيئة للفصل فيها. تم الفصل في ثلاث من هذه الشكاوى وفقاً لقرار الفصل الذي اتخذته الهيئة في ٥ ديسمبر ٢٠٠٥م. وقد دعمت الهيئة موقف مزودي الخدمة في حالتين ، وتم سحب حالة خلال مرحلة التحقيق فيها ، والحالات الست المتبقية ما تزال قيد التحقيق.

لقد عقدت الدائرة اجتماعات منتظمة في العام ٢٠٠٥م مع شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء وشركة كهرباء المناطق الريفية لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالمشتركين. و سوف يستمر التنسيق مع تلك الشركات في عام ٢٠٠٦م.

قامت الدائرة بتحديد عدد من الأولويات خلال عام ٢٠٠٦م ، بما في ذلك نشر معايير رعاية المشترك الصادرة من الهيئة وقواعد العمل للمرخص لهم. إن أحد أهم الأولويات سيكون ضمان تحمل المرخص لهم بالتزويد مسؤوليات أكبر عن قراءة العدادات وإصدار الفواتير وتحصيل قيمتها والتي تم التعاقد مع شركات أخرى للقيام بها حالياً.

## دائرة الشؤون الاقتصادية والمالية:

إن دائرة الشؤون الاقتصادية والمالية هي المسئولة عن التنظيم الاقتصادي لقطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به.

تعتبر الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه و الشركة العمانية لنقل الكهرباء وشركة كهرباء المناطق الريفية وشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء من الناحية القانونية شركات احتكارية ولها إمكانية أن تكون قوة سوقية هامة. تقوم الهيئة بتقييد القوة السوقية من خلال أدوات التنظيم الاقتصادي مثل فرض شروط الشراء الاقتصادي والتدخل المباشر للموافقة على هيكل تعرفة تزويد الكهرباء والمياه بالجملة ورسوم التوصيل بالشبكة المرخص بها واستخدامها. إن الأداة الأساسية للتنظيم الاقتصادي تتمثل في آلية التحكم في الأسعار نوع (RPI-X). تعطي الأجزاء التالية وصفاً لآلية التحكم في الأسعار وتحدد أقصى عائد مسموح به بموجب تلك الآلية خلال عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م. الملحق (ج) يتضمن الافتراضات التي استخدمتها الهيئة عند وضع آلية التحكم في الأسعار.

### آلية التحكم في أسعار الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه:

تتمثل الواجبات الأساسية للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه في تزويد الكهرباء بالجملة إلى المرخص لهم بالتزويد وأن تقوم بتزويد المياه بالجملة إلى أقسام المياه ، والوفاء بالالتزامات الحكومية كطرف في اتفاقية امتياز صلالة. تحتفظ الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بحسابات منفصلة لمهام شراء الكهرباء والمياه (أعمال الشراء) ومهام صلالة (أعمال صلالة). يوضح الشكل رقم (٣٤) آليات التحكم في الأسعار المطبقة على كل عمل من تلك الأعمال.

الشكل (٣٤) : آليات التحكم في الأسعار للأعمال المنفصلة للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه

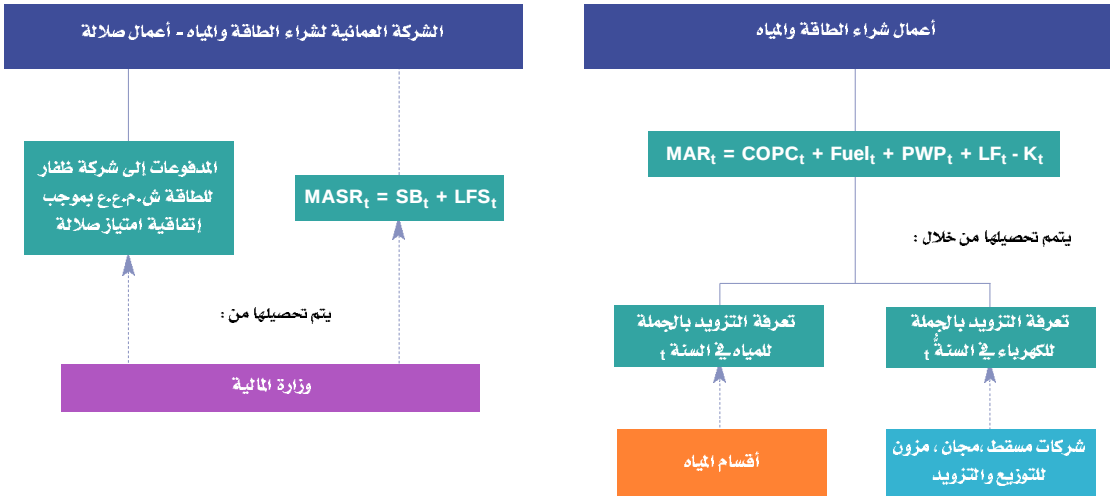


تقوم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه باسترداد جميع تكاليف أعمال الشراء التي تقوم بها من خلال تعرفة تزويد الكهرباء والمياه بالجملة المعتمدة (أنظر أدناه) ، مع مراعاة حدود العائد المحددة بواسطة آلية التحكم في الأسعار الموضحة في الشكل (٣٥).

### الشكل (٣٥): معادلة آلية التحكم في أسعار شراء الطاقة والمياه

$$MAR_t = COPC_t + Fuel_t + PWP_t + LF_t - K_t$$

**حيث أن:**

| | |
|---|---|
| $COPC_t$ | هي المبالغ المستحقة للدفع ( فيما عدا أية مبالغ ناتجة عن خرق اتفاقية ذات صلة) بموجب اتفاقيات شراء الطاقة و اتفاقيات شراء الطاقة و المياه، وأي اتفاقيات أخرى تكون الشركة العمانية لشراء الطاقة و المياه طرفا فيها في السنة t. |
| $Fuel_t$ | و يتصد بها قيمة مشتريات الوقود من صافي مبيعات الوقود في السنة t. |
| $PWP_t$ | القيمة المعلنة المحددة من قبل الهيئة لتعويض الشركة العمانية لشراء الطاقة و المياه عن تكاليف أعمال الشراء (يشتمل ذلك على عائد). ويتم احتساب قيمة $PWP_t$ في كل سنة قادمة وفقاً للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI-X |
| $LF_t$ | رسوم رخصة الطاقة و المياه في السنة t. |
| $K_t$ | معامل التصحيح |

المصدر: الشروط المتعلقة بالقيود على الرسوم برخصة الشركة العمانية لشراء الطاقة و المياه.

أقصى عائد مسموح به في هذه الآلية يتيح حصول الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه على هامش يبلغ ( ٠,٢٥٪) من تكاليف شراء السعة والناتج ($COPC_t$) للتعويض عن المخاطر المرتبطة بالشراء.

قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بتزويد الهيئة بتقديرات مكونات عناصر آلية التحكم في أسعار الشراء. كانت تلك التقديرات هي الأساس في وضع الآلية الأولية للتحكم في الأسعار لعام ٢٠٠٥م ولتعرفة تزويد الكهرباء والمياه بالجملة المعتمدة لعام ٢٠٠٥م. اعتمدت الهيئة الأسس التي يتم بناءاً عليها توزيع كل من تكاليف الإنتاج المزدوج بالمنشآت الإنتاجية بمحطة بركاء ومحطة الغبرة ، و القيمة المعلنة للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ($COPC_t$) بين الكهرباء و المياه.

الشكل (٣٦) يقدم ملخصاً لأقصى عائد مسموح به لأعمال الشراء لعام ٢٠٠٥م (فعلي) وعام ٢٠٠٦م (تقديري).

### الشكل (٣٦) أقصى عائد مسموح به لأعمال الشراء للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه خلال عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م:

**آلية التحكم في الأسعار لأعمال الشراء للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه**

**أقصى عائد مسموح به (MAR)**

| ريال عماني (إسميه) | الكهرباء والمياه ٢٠٠٥[1] | عائدات تعرفة التزويد بالجملة ٢٠٠٦[2] (تقديري) | | الكهرباء والمياه ٢٠٠٦[2] (تقديري) |
|---|---|---|---|---|
| | | الكهرباء | المياه | |
| $COPC_t$ | ١٢٧,١٣٥,٠٩٩ | ١٤٦,٦٢٩,٦١٦ | ٤٤,٥٦٧,٨٤٩ | ١٩١,١٩٧,٤٦٥ |
| $Fuel_t$ | ٧٥٦- | ٠ | ٠ | ٠ |
| $PWP_t$ | ١,٦٨٥,٤٣٠ | ١,٩٦٧,٤٠٧ | ٦٠٨,٨٢٤ | ٢,٥٧٦,٢٣١ |
| $LF_t$ | ١٠٦,٥٩٠ | ١٢٠,٧٢٤ | ٦,٣٣٢ | ١٢٧,٠٥٦ |
| $K_t$ | ٠ | ٢,٧٠٩,٣٣٩ | | ٢,٧٠٩,٣٣٩ |
| $MAR_{2005}$ | ١٢٨,٩٢٦,٣٦٣ | ١٤٦,٠٠٨,٤٠٨ | ٤٥,١٨٣,٠٠٥ | ١٩١,١٩١,٤١٣ |
| مشتريات عام ٢٠٠٦ (تقديري): م.و.س / م٣ | | ١١,٣٥٤,٤٢١ | ٨٢,٦٤٨,٨٤٨ | |
| تكلفة الوحدة المشتراه بيسه/كيلووات ساعه، بيسه/م٣ | | ١٢,٩ | ٠,٥٤٧ | |

**العائد الفعلي الخاضع للتنظيم (ARR)**

| ريال عماني | ٢٠٠٥[1] |
|---|---|
| عائد تعرفة التزويد بالجملة للكهرباء | ١٠٠,٢٥٦,٦٧٠ |
| عائد تعرفة التزويد بالجملة للمياه | ٣٢,٨٦٦,٧٧٥ |
| رسوم مياه تم استرجاعها | ١,٥٢١,١٩٢- |
| العائد الفعلي الخاضع للتنظيم لعام ٢٠٠٥ $ARR_{2005}$ | ١٣١,٦٠٢,٢٥٣ |
| العائد الفعلي الخاضع للتنظيم لعام ٢٠٠٥ ناقص أقصى عائد مسموح به لعام ٢٠٠٥ | ٢,٦٧٥,٨٩٠ |
| فائدة بمعدل محدد ١,٢٥٪ | ٣٣,٤٤٩ |
| معامل التصحيح لعام ٢٠٠٦ $K_{2005}$ | ٢,٧٠٩,٣٣٩ |

[1] من ١ مايو ٢٠٠٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

[2] من ١ يناير ٢٠٠٦ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

كانت هناك زيادة كبيرة في تحصيل عائد تعرفة التزويد بالجملة للكهرباء والمياه خلال عام ٢٠٠٥ نظراً للفارق بين معدل الجاهزية المفترضة، والجاهزية الفعلية لبعض المنشآت الإنتاجية المرخص لها. و قد وافقت الشركة العمانية الشراء الطاقة والمياه على مراجعة الأسس التي تبنى عليها افتراضات الجاهزية حتى يتسنى تجنب تكرار مثل هذا التحصيل الزائد خلال عام ٢٠٠٦م. تم تنزيل الزيادة في العائد المحصل لتعرفة تزويد المياه بالجملة مباشرة من قسم المياه بوزارة الإسكان والكهرباء والمياه في عام ٢٠٠٥م. يتم خصم الزيادة في تحصيل عائد تزويد الكهرباء بالجملة عن طريق معامل التصحيح (بما في ذلك احتساب فائدة سنوية بنسبة ١,٢٥٪) من عائد تعرفة تزويد الكهرباء بالجملة خلال عام ٢٠٠٦م.

أتاحت تعرفة تزويد الكهرباء والمياه بالجملة المعتمدة للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه الحصول على (١٩١,٢) مليون ريال عماني عبارة عن (١٤٦) مليون ريال عماني لتزويد الكهرباء بالجملة و (٤٥,٢) مليون ريال عماني لتزويد المياه بالجملة. يوضح الشكل رقم (٣٧) تعرفة تزويد الكهرباء والمياه بالجملة المعتمدة لعام ٢٠٠٦م.

### الشكل (٣٧): تعرفة تزويد الكهرباء والمياه بالجملة خلال عام ٢٠٠٦م

**تعرفة التزويد بالجملة ٢٠٠٦م**

**تعرفة التزويد بالجملة للكهرباء - ٢٠٠٦م**

| ريال عماني | خارج أوقات الذروة | الذروة في وقت الليل | الذروة اثناء اليوم من أيام أسبوع العمل | الذروة في يوم الخميس | الذروة في يوم الجمعة |
|---|---|---|---|---|---|
| يناير إلى أبريل | ٧,٥ | ٧,٥ | ٧,٥ | ٧,٥ | ٧,٥ |
| مايو إلى أغسطس | ٧,٥ | ١٠,٠ | ٨٠,٠ | ٣٠,٠ | ٢٠,٠ |
| سبتمبر إلى ديسمبر | ٧,٥ | ٧,٥ | ٧,٥ | ٧,٥ | ٧,٥ |

| الفترة | الأيام/الأوقات |
|---|---|
| خارج أوقات الذروة | جميع أيام الأسبوع ، من الساعة ٢ إلى الساعة ١٣ ومن الساعة ١٧ إلى الساعة ٢٢ |
| الذروة في وقت الليل | جميع أيام الأسبوع، من الساعة ٢٢ إلى الساعة ٢ في اليوم التالي |
| الذروة اثناء اليوم من أيام أسبوع العمل | من السبت إلى الأربعاء من الساعة ١٣ إلى الساعة ١٧ |
| الذروة في يوم الخميس | الخميس من الساعة ١٣ إلى الساعة ١٧ |
| الذروة في يوم الجمعة | الخميس من الساعة ١٣ إلى الساعة ١٧ |

المصدر: منشور تعرفة التزويد بالجملة المعد بواسطة الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لعام ٢٠٠٦م

**تعرفة تزويد المياه بالجملة ٢٠٠٦م**

| الغبرة | بركاء |
|---|---|
| ١,٩٨١ | ١,٢١٣ |
| ٠,١٠٠ | ٠,٠٥٠ |
| ٥٤,٣٥٤ | ٢٨,٢٩٥ |

التكلفة الثابتة : مليون ريال لكل شهر
التكلفة المتغيرة : ريال لكل م٣
الإنتاج المتوقع : مليون م٣

المصدر : الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م

توفر تعرفة تزويد الكهرباء بالجملة معلومات هامة حول تكلفة الكهرباء خلال ساعات اليوم المختلفة وخلال الشهور المختلفة من السنة. إن مؤشر السعر سيمثل مكوناً هاماً للتعرفة المنعكسة عن التكلفة والتي تأمل الهيئة في تطبيقها على كبار المشتركين الصناعيين اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٧م.

## آلية التحكم في الأسعار بنظام كهرباء صلالة:

تقوم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ، بصفتها طرف في اتفاقية امتياز صلالة ، بمراقبة مدى التزام شركة ظفار للطاقة (ش.م.ع.ع) بمعايير الأداء المنصوص عليها في اتفاقية الامتياز وتسهيل سداد المستحقات الشهرية لشركة ظفار للطاقة (ش.م.ع.ع). تقوم وزارة المالية بتمويل المستحقات الشهرية لشركة ظفار للطاقة وتعويض الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه عن التكاليف الإدارية المتعلقة بأنشطة أعمال صلالة. إن تكاليف الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه عن أعمال صلالة (فيما عدا المستحقات لشركة ظفار للطاقة) تخضع لآلية التحكم في الأسعار التي تحدد المبالغ التي يمكن للشركة الحصول عليها من وزارة المالية كل سنة.

**الشكل (٣٨) آلية التحكم في أسعار الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه عن أعمال صلالة :**

**معادلة آلية التحكم في الأسعار لأعمال صلالة الخاصة بالشركة العمانية لشراء الطاقة و المياه.**

$$MASR_t = SB_t + LFS_t$$

**حيث أن:**

| | |
|---|---|
| $MASR_t$ | أقصى عائد مسموح به لأعمال صلالة في السنة t |
| $SB_t$ | القيمة المعلنة المحددة من قبل الهيئة لتعويض الشركة العمانية لشراء الطاقة و المياه عن تكاليف أعمال صلالة. ويتم احتساب قيمة $SB_t$ في كل سنة قادمة وفقاً للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI-X |
| $LFS_t$ | رسوم الرخصة عن أعمال صلالة في السنة t |

المصدر: الشروط المتعلقة بالقيود على الرسوم برخصة الشركة العمانية لشراء الطاقة و المياه.

بلغ أقصى عائد مسموح به لأعمال صلالة($MASR_t$) ٣٤٥,٨١٤ ريال عماني في عام ٢٠٠٥م (١ مايو إلى ٣١ ديسمبر) و تمت زيادته ليصل إلى ٥٥١,٨٦٨ في عام ٢٠٠٦م.

## آلية التحكم في الأسعار لأعمال النقل والتحكم :

تغطي آلية التحكم في الأسعار للشركة العمانية لنقل الكهرباء الفترة من ١ مايو ٢٠٠٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م ، يوضح الشكل (٣٩) تفاصيل آلية التحكم في الأسعار.

**الشكل (٣٩): معادلة آلية التحكم في أسعار النقل والتحكم**

معادلة آلية التحكم في أسعار النقل والتحكم

$$MAR_t = (a_t + (b_t \times MTSD_t) + (c_t \times RUT_t)) + LF_t - K_t$$

**حيث أن:**

| | |
|---|---|
| $a_t$ $b_t$ and $c_t$ | القيمة المعلنة المحددة من قبل الهيئة لعام ٢٠٠٥ ويتم حسابها في كل سنة قادمة وفقا للتغيير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.CPI-X |
| $MTSD_t$ | أقصى طلب للكهرباء في شبكة النقل في السنة t ويتم قياسه في نقاط الخروج من شبكة النقل |
| $RUT_t$ | اجمالي الوحدات المنقولة الخاضعة للتنظيم في السنة t ويتم قياسه في نقاط الخروج من شبكة النقل |
| $LF_t$ | رسوم الرخصة ويتم سدادها للهيئة في السنة t |
| $K_t$ | معامل التصحيح |

المصدر: الشروط المتعلقة بالقيود على الرسوم برخصة الشركة العمانية لنقل الكهرباء.

تحديد آلية التحكم في أسعار الشركة العمانية لنقل الكهرباء يتطلب توقعات الطلب الأقصى على شبكة النقل والوحدات التي يتم نقلها في كل سنة عن مدة تطبيق آلية التحكم في الأسعار. تم استخراج القيمة الحالية للتكاليف المتوقعة (التكلفة الرأسمالية ، تكاليف التشغيل ورأس المال المستخدم) لمقابلة توقعات الطلب باستخدام متوسط التكلفة المرجح لرأس المال قبل الضريبة بنسبة (٧,٥٥٪). قامت الهيئة بناءً على ذلك بتحديد قيمة عناصر العائد ($a_t$ و $b_t$ و $c_t$)وتم استخراج القيمة الحالية للعائد المسموح به بما يعادل القيمة الحالية للتكلفة.

يوضح الشكل (٤٠) تفاصيل أقصى عائد مسموح به للشركة العمانية لنقل الكهرباء خلال عام ٢٠٠٥م (فعلي) وخلال عام ٢٠٠٦م (تقديري) وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بآلية التحكم في الأسعار.

**الشكل (٤٠): أقصى عائد مسموح به للشركة العمانية لنقل الكهرباء خلال عام ٢٠٠٥م (فعلي) وخلال عام ٢٠٠٦م (تقديري)**

أقصى عائد مسموح به للشركة العمانية لنقل الكهرباء – ٢٠٠٥م (فعلي) و٢٠٠٦م (تقديري)

أقصى عائد مسموح به ٢٠٠٥م (فعلي) و٢٠٠٦م (تقديري)

| البند | | الأساس | | ٢٠٠٥[1] | ٢٠٠٦[2] |
|---|---|---|---|---|---|
| $a_t$ | | ريال عماني | | ١٥٣٦٤٩٣٨ | ١٥٧٦٤٤٢٦ |
| $b_t$ | | ريال لكل كيلووات | $MTSD_t$ | ٢,٤١٣٠ | ٢,٤٧٥٧ |
| $MTSD_t$[3] | | كيلوات | | ٢٣٩٥١٠٠ | ٢٦٥٧٢٥٥ |
| $c_t$ | | ريال عماني لكل | $RUT_t$ | ٠,٢٧٩٧ | ٠,٤٢٧٦ |
| $RUT_t$[4] | | (م.و/س) | | ٧٧٩٨١٠٢ | ١١٠١٤٣٠٧ |
| $X_t$ | | ريال عماني | | ٠,٠ | ٠,٠ |
| $LF_t$ | | ريال عماني | | ١١٧٣٠٠ | ١٣٩٢٩٧ |
| $K_t$ | | ريال عماني | | ٠ | ٣٦٤٦ |
| $MAR_t$ | | | | **٢٣٤٤٢٨٨٦** | **٢٧١٨٨٠٢٩** |
| | | ٢٠٠٦ ريال لكل كيلووات | $MTSD_t$ | | ١٠,٢٣٢ |
| | | ٢٠٠٦ بيسة لكل كيلووات ساعة | | | ٢,٤٦٨ |

العائدات الفعلية الخاضعة للتنظيم (٢٠٠٥ فعلي)

| | | ٢٠٠٥ |
|---|---|---|
| العائد الفعلي الخاضع للتنظيم (٢٠٠٥) | ريال عماني | ٢٣٤٤٦٤٨٦ |
| العائد الفعلي الخاضع للتنظيم (٢٠٠٥) ناقص أقصى عائد مسموح به | ريال عماني | ٣٦٠٠ |
| فائدة عند معدل محدد (١,٢٥٪) | ريال عماني | ٤٥ |
| معامل التصحيح ٢٠٠٦ | ريال عماني | ٣٦٤٦ |

[1] من ١ مايو ٢٠٠٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥
[2] من ١ يناير ٢٠٠٦ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
[3] الفعلي ٢٠٠٥، المتوقع ٢٠٠٦
[4] الفعلي ٢٠٠٥، المتوقع ٢٠٠٦

المصدر : بيانات آلية التحكم في الأسعار

بلغ أقصى عائد مسموح به خلال عام ٢٠٠٦م (٢٧,٢) مليون ريال عماني ، والذي تقوم الشركة العمانية لنقل الكهرباء بإسترداده من خلال رسوم التوصيل بالشبكة واستخدامها.

## آلية التحكم في أسعار التوزيع والتزويد:

إن آليات التحكم في الأسعار لشركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء تغطي الفترة من الأول من مايو ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، الشكل (٤١) يوضح آلية التحكم في أسعار التوزيع والتزويد.

**الشكل (٤١): آلية التحكم في الأسعار للتوزيع و التزويد:**

معادلة آلية التحكم في الأسعار للتوزيع والتزويد ( أقصى عائد مسموح به )

$$MAR_t = PC_t + C\&UofS_t + MANCSR_t + LF_t - K_t$$

حيث أن:

| | |
|---|---|
| $PC_t$ | تمثل تكلفة شراء الكهرباء المزود بها بالجملة من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه في السنة t |
| $C\&UofS_t$ | هي المبالغ المدفوعة للشركة العمانية لنقل الكهرباء مقابل التوصيل واستخدام شبكة النقل المرخص لها في السنة المعنية t |
| $MANCSR_t$ | تمثل اقصى عائد مسموح به لاستخدام الشبكة وخدمات المشتركين من خلال آلية التحكم في الأسعار نوع RPI-X التي تعوض تكاليف تشغيل شبكات المرخص لهم بالتوزيع والقيام بأنشطة التزويد في السنة ويتم تحديدها على أساس المعادلة التالية : |

$$MANCSR_t = a_t + (b_t \times RUD_t) + (c_t \times CA_t)$$

حيث أن:

| | |
|---|---|
| $a_t$ $b_t$ and $c_t$ | هي القيم المعلنة التي تحددها الهيئة في عام ٢٠٠٥ ويتم حسابها في كل سنة قادمة وفقاً للتغيير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI - X. |
| $RUD_t$ | الوحدات الموزعة الخاضعة للتنظيم في السنة t |
| $CA_t$ | عدد المشتركين المسجلين في السنة t |
| $LF_t$ | رسوم الرخصة المدفوعة للهيئة في السنة t |
| $K_t$ | معامل التصحيح |

من معادلة أقصى عائد مسموح به

المصدر: الشروط المتعلقة بالقيود على الرسوم برخصة التوزيع والتزويد.

لقد تم توضيح معادلة أقصى عائد مسموح به عند إستعراض الطريقة التي يتم بها حساب الدعم المالي للشركة الرئيسة المرتبطة.

تم تحديد أقصى عائد مسموح به للشبكة وخدمة المشتركين بخصم التكاليف المتوقعة لأعمال التوزيع والتزويد (التكلفة الرأسمالية ، وتكاليف التشغيل ، ورأس المال المستخدم) في كل سنة من مدة التحكم في الأسعار باستخدام متوسط التكلفة المرجح لرأس المال قبل الضريبة بنسبة (٧,٥٥٪). قامت الهيئة بناءً على ذلك بتحديد قيمة عناصر العائد ( $a_t$ و $b_t$ و $c_t$ ) وتم استخراج القيمة الحالية للعائد المسموح به بما يعادل القيمة الحالية للتكلفة. الشكل (٤٢) يوضح أقصى عائد مسموح به للتوزيع والتزويد لعام ٢٠٠٥ (فعلي) وعام ٢٠٠٦ (تقديري).

## الشكل (٤٢): أقصى عائد مسموح به للتوزيع والتزويد لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦

أقصى عائد مسموح به لكل من شركات مسقط، مجان، ومزون للتوزيع اولتزويد – العائد لعام ٢٠٠٥م(الفعلي) ولعام ٢٠٠٦م(تقديري)

ريال عماني (اسمية)

| بند | اساس | (الفعلي) ٢٠٠٥ [1] مسقط | مجان | مزون | (تقديري) ٢٠٠٦ [2] مسقط | مجان | مزون |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| $MANCSR_t$ | | | | | | | |
| $a_t$ | ريال عماني | ٨٦٣٨٦٥٨ | ٦٥٣٢٠٠١ | ٨٩٢٩٠٣٠ | ١٣٢٠٤٤٥٣ | ٩٩٨٤٣٦٣ | ١٣٦٤٨٢٩٦ |
| $b_t$ | ريال لكل ميجاوات/ساعة | ٠,٧٠٩٠٧٤ | ١,٢٠٠٢٤٠ | ٠,٩٨٢٦٥٨ | ١,٠٨٣٨٤١ | ١,٨٣٤٦٠٤ | ١,٥٠٢٠٢٣ |
| $RUD_t$[3] | **ميجاوات/ساعة** | **٣٣٣٨٠٣٢** | **١٤٠٩٠٤٤** | **١٩٢٠٧٣٦** | **٤٢٥٠١٠٢** | **١٩١٥٠٥٩** | **٢٣٧٣٧٦١** |
| $c_t$ | ريال لكل مشترك | ١٧,٠٥٠٨٩٩ | ١٧,٧٤٤١٠٦ | ١٧,٥١١٣٤٦ | ٢٦,٠٦٢٨٢١ | ٢٧,١٢٢٤٠٩ | ٢٦,٧٦٦٦٢٩ |
| $CA_t$[4] | حسابات المشتركين | ١٦٢٨٠١ | ١١٠٣٨٤ | ١٩٤١١٨ | ١٦٨٢٦٥ | ١٢٢١٣٤ | ٢١١٤٦٤ |
| $X_t$ | | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| $MANCSR_t$ | | **١٣٧٨١٤٧١** | **١٠١٨١٨٥٧** | **١٤٢١٥٧٢٥** | **٢٢١٩٦٣٣٥** | **١٦٨١٠٣٠٣** | **٢٢٨٧٣٩١٧** |
| $MAR_t$ | | | | | | | |
| $PC_t$ | ريال عماني | ٥٠٤٠٣٧٢٠ | ١٩١٣٧٦٩٢ | ٣٠٢٠٢٨٨٢ | ٧٣٥٨٨٢٣٨ | ٣١٩٧٥٨٤١ | ٤٠٤٤٤٣٢٩ |
| $C\&UofS_t$ | ريال عماني | ١٠٤٩٨٤٧٣ | ٥٢٧٩٦٤١ | ٧٦٦٨٦٥٧ | ١٢٥٠٦٤٩٤ | ٥٩٨١٣٦٧ | ٨٧٠٠١٧٠ |
| $MANCSR_t$ | ريال عماني | ١٣٧٨١٤٧١ | ١٠١٨١٨٥٧ | ١٤٢١٥٧٢٥ | ٢٢١٩٦٣٣٥ | ١٦٨١٠٣٠٣ | ٢٢٨٧٣٩١٧ |
| $LF_t$ | ريال عماني | ١١٢٠٨٧ | ١١٢٠٨٧ | ١١٢٠٨٧ | ١٣٠٠١١ | ١٣٠٠١١ | ١٣٠٠١١ |
| $K_t$ | ريال عماني | ٠ | ٠ | ٠ | ٤٥٠٥٨٧٢ | ٣٠٦٧٢٠٦ | ١٥٤٠١٠ |
| $MAR_t$ | ريال عماني | **٧٤٧٩٥٧٥٢** | **٣٥٣١١٢٧٧** | **٥٢١٩٩٣٥١** | **١٠٣٩١٥٢٠٥** | **٥١٨٣٠٣١٦** | **٧١٩٩٤٤١٦** |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ميجاوات/ ساعة المزود بها | ٣٣٣٨٠٣٢ | ١٤٠٩٠٤٤ | ١٩٢٠٧٣٦ | ٤٢٥٠١٠٢ | ١٩١٥٠٥٩ | ٢٣٧٣٧٦١ |
| التكلفة الإقتصادية بيسة/كيلووات مزودة بها | ٢٢,٤ | ٢٥,١ | ٢٧,٢ | ٢٤,٥ | ٢٧,١ | ٣٠,٣ |
| العائد الفعلي الخاضع للتنظيم ( الفعلي لعام ٢٠٠٥) | | | | | | |

| | | مسقط | مجان | مزون |
|---|---|---|---|---|
| العائد الفعلي الخاضع للتنظيم (٢٠٠٥) | ريال عماني | ٧٩,٢٤٥,٩٩٦ | ٣٨,٣٤٠,٦١٧ | ٥٢,٣٥١,٤٥٩ |
| العائد الفعلي الخاضع للتنظيم (٢٠٠٥) ناقص أقصى عائد مسموح به | ريال عماني | ٤,٤٥٠,٢٤٤ | ٣,٠٢٩,٣٣٩ | ١٥٢,١٠٩ |
| فائدة عند معدل محدد (١,٢٥ ٪) | ريال عماني | ٥٥,٦٢٨ | ٣٧,٨٦٧ | ١,٩٠١ |
| معامل التصحيح ٢٠٠٦ | ريال عماني | ٤,٥٠٥,٨٧٢ | ٣,٠٦٧,٢٠٦ | ١٥٤,٠١٠ |

[1] ١مايو ٢٠٠٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

[2] من ١ يناير ٢٠٠٦ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

[3] ٢٠٠٥ الفعلي ، ٢٠٠٦ تقديري

[4] ٢٠٠٥الفعلي ، ٢٠٠٦ تقديري

تدرك الهيئة بأن المعلومات المستخدمة لتحديد الآلية الأولية للتحكم في الأسعار الموضحة أعلاه تتضمن بعض المعلومات غير المؤكدة ، وعلى وجه الخصوص تقديرات التكلفة الرأسمالية وتكلفة التشغيل. تقوم الهيئة بمراقبة عناصر آلية التحكم في الأسعار المستخدمة وسوف تتدخل عند الضرورة لإجراء التعديلات المطلوبة في ضوء الحصول على معلومات جديدة وموثوقة. تأمل الهيئة في بقاء استخدام الآلية الأولية للتحكم في الأسعار خلال المدة المحددة لها ، وأن يتم تطبيق آلية جديدة للتحكم في الأسعار لمدة خمس سنوات اعتباراً من يناير ٢٠٠٨م.

# الدائرة الفنيـــة

تخضع أنظمة الكهرباء بالسلطنة حالياً لإطار جديد للتنظيم الفني ، بما في ذلك قواعد الصناعة ، ومعايير التخطيط والتشغيل ، وتطبيق مواصفات الكهرباء العمانية. إن الدائرة الفنية هي المسئولة عن اعتماد المعايير الفنية ومراقبة الالتزام بتلك المعايير.

**قامت الدائرة خلال عام ٢٠٠٥م بالآتي:**

١ – تمثيل الهيئة في اجتماعات مجلس مراجعة قواعد الشبكة وقواعد التوزيع التي تم تشكيلها مؤخراً.

٢ – إجراء التحقيقات في الأعطال المختلفة التي حدثت بأنظمة الكهرباء. و قد أدت تلك التحقيقات إلى مراجعة ترتيبات التحول من الغاز إلى زيت الوقود بمحطات توليد الكهرباء وإلى أن يطلب من الشركة العمانية لنقل الكهرباء وضع سياسات حماية لشبكتها.

٣ – إعداد مسودة بيان معايير التخطيط والتشغيل للشركة العمانية لنقل الكهرباء المطلوبة بموجب رخصة النقل والتحكم. هذا البيان يحدد المعايير التي يجب أن تستخدمها الشركة في تخطيط وتشغيل شبكة النقل المرخص بها.

٤ – إعداد مسودة بيانات الرسوم ليتم إصدارها من قبل الشركة العمانية لنقل الكهرباء وفقاً لمتطلبات رخصة النقل والتحكم. تحدد تلك البيانات المنهجية التي تستخدمها الشركة في تحصيل رسوم التوصيل بشبكتها واستخدامها.

٥ – شاركت في المشاورات مع هيئة الطيران المدني حول التعديلات الممكن إدخالها على مقاييس الكهرباء العمانية رقم (٣٢) فيما يتعلق بإجراءات تحذير الطائرات بأبراج شبكة النقل والخطوط الهوائية. وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية للمساحة والشركة العمانية لنقل الكهرباء، تم إعداد الشروط المرجعية لدراسة إعداد خرائط رقمية لمواقع جميع أبراج شبكة النقل.

٦– ترأست عملية إجراء مراجعة لبرامج الصيانة وقطع الغيار المطلوب الاحتفاظ بها في شركات الغبرة ووادي الجزي والرسيل للطاقة.

## قواعد الصناعة:

يتطلب قانون القطاع تطبيق قواعد الشبكة الرئيسة (التي تنطبق على شبكة النقل المرخص بها للشركة العمانية لنقل الكهرباء) ، وقواعد التوزيع (التي تنطبق على الأشخاص الموصولين أو الذين يستخدمون شبكات التوزيع المرخص بها لكل من شركة مسقط ومجان ومزون لتوزيع وتزويد الكهرباء) وقواعد شبكات كهرباء المناطق الريفية.

تم إعداد النسخ الحالية من تلك القواعد من قبل مجموعة استشارية بمشاركة جوهرية من الهيئة.

كل من قواعد الصناعة المختلفة تتضمن الشروط التي يجب أن يلتزم بها أي 'فرد أو شركة' ترغب في التوصيل بشبكة مرخص بها. تتضمن تلك الشروط شروط التوصيل ، ومعايير التخطيط والتشغيل المطلوبة.

إن قواعد الجدولة والتحكم كجزء من قواعد الشبكة الرئيسة تنص على إجراءات الجدولة والتحكم لجميع وحدات التوليد الموصولة والتي تزيد سعتها عن (٥) ميجاوات. وتقوم الشركة العمانية لنقل الكهرباء بصفتها مشغل للشبكة باعتماد برامج الصيانة المبرمجة للمنشآت المرخص بها بطريقة تضمن توفير سعة كافية في اوقات إرتفاع الطلب على الأحمال.

قامت الشركة العمانية لنقل الكهرباء بتشكيل لجنة لمراجعة قواعد الشبكة للإشراف على تطبيق وإدارة قواعد الشبكة. تترأس الشركة تلك اللجنة التي تضم في عضويتها ممثلين عن كافة شرائح مستخدمي شبكة النقل. تعقد اللجنة اجتماعات منتظمة وتشتمل مسئولياتها على الموافقة على المواد التي قد تشكل جزءًا من الشبكة والموافقة على المقاولين الذين قد يعملون في شبكة الشركة.

وتم أيضاً تشكيل لجنة لمراجعة قواعد التوزيع بغرض الإشراف على تطبيق قواعد التوزيع. وتتقاسم شركات مسقط و مجان و مزون لتوزيع و تزويد الكهرباء رئاسة تلك اللجنة على أساس التناوب على رئاستها كل (١٢) شهراً ، وتضم اللجنة ممثلين عن كافة شرائح مستخدمي شبكة التوزيع.

## قواعد العدادات وتبادل المعلومات:

إن قواعد العدادات وتبادل المعلومات كجزء من قواعد الشبكة الرئيسة تعنى بتطبيق معايير لنوع العدادات ودقتها ومعايرتها ومتطلبات الخط الرئيسي وفحص العدادات وتحديد موقعها وملكيتها. وتنطبق تلك المتطلبات على أنظمة العدادات في جميع المنشآت الموصولة بشبكة النقل وشبكة التوزيع المرخص بهما.

خلال عام ٢٠٠٥م حددت الهيئة مجالاً كبيراً للتحسن في تغطية ودقة قراءة العدادات بالشبكة الرئيسة المرتبطة. و قامت الدائرة الفنية من خلال التشاور مع المرخص لهم بوضع سياسة لقراءة العدادات تحدد مدة زمنية للالتزام بقواعد قراءة العدادات وتبادل المعلومات. تقوم الشركة العمانية لنقل الكهرباء حالياً بتطبيق تلك السياسة فيما يتعلق بقراءة العدادت عند نقاط التزويد بالكهرباء في الشبكة الرئيسة. تم إصدار مجموعة من الضوابط وفقاً لقواعد العدادات وتبادل المعلومات ضمن قواعد الشبكة الرئيسة إلى المرخص لهم مع تحديد فترة زمنية للالتزام بها.

# دائرة الترخيص والشؤون القانونية :

إن دائرة الترخيص والشؤون القانونية هي المسئولة عن التأكد من أن الهيئة تتقيد بالتزاماتها القانونية ، كما تعمل كمستشار داخلي لأعضاء الهيئة. إن الدائرة هي المسئولة عن مراقبة ومدى الالتزام بتنفيذ شروط الرخص التي تعد الوسيلة الأساسية التي تؤثر الهيئة بموجبها على سلوك وأداء المرخص لهم.

تحتفظ الدائرة بقنوات اتصال واضحة مع الوزارات المختلفة والجهات الحكومية لضمان أن الهيئة تستطيع أن تقدم مشورة واضحة ووفق آخر المستجدات للمسئولين بشأن الأمور المتعلقة بالالتزام القانوني مثل الالتزامات البيئية ، والصحة والسلامة ، والتعمين والمنتجات العمانية.

قامت الدائرة خلال عام ٢٠٠٥م بالآتي:

أ ) إنشاء وحفظ سجل عمومي مفتوح لكافة الأفراد والشركات الذين لديهم مصالح في قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به.

ب) الإجابة على مختلف الأسئلة و الإستفسارات حول دور الهيئة والمستندات التنظيمية. يتضمن ذلك التنسيق مع وزارة الشؤون القانونية (فيما يتعلق بالموضوعات القانونية العامة)، ووزارة القوى العاملة (فيما يتعلق بالتعمين) ، ووزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه (الموضوعات البيئية) ، واللجنة العليا لتخطيط المدن (فيما يتعلق بالسياسات بشأن وضع الكابلات الأرضية) وشرطة عمان السلطانية (لضمان أن إجراءات الطوارئ تتوافق مع الهيكل الجديد للسوق).

ج) قدمت المساعدة بشأن تعديل رخصة شركة الغبرة للطاقة والتحلية (ش.م.ع.م ) (تعديل سعة المنشآت الإنتاجية) وشركة كهرباء المناطق الريفية (لتفويض الشركة بالقيام بأنشطة محددة خارج المنطقة المصرح للشركة بها ).

د) قدمت الرأي القانوني للأعضاء بشأن طلب شركة (AES Oasis Ltd.) بالموافقة على إجراء تغيير في ملكيتها.

هـ) قامت بمراجعة طلب الإعفاء من الرخصة من شركة أوكسدينتال عمان (أمر الاستثناء رقم ٢٠٠٥/١٠ وتم منحه في أكتوبر ٢٠٠٥م).

## نظام الترخيص :

يجب أن تتوافق الرخص والإعفاءات الممنوحة من قبل الهيئة مع نظام التراخيص المنصوص عليه في المواد من (٩٩) إلى (١٢٢) من قانون القطاع. هناك متطلبات تتعلق بشكل ومضمون التراخيص ، بالإضافة إلى مطلب التشاور ونشر إعلانات قبل منح الرخص والإعفاءات.

يجوز للهيئة أن تمنح الرخص و الإعفاءات للأفراد والشركات التي تفي بمعايير الشخص المناسب المنشورة من قبل الهيئة وفقاً للمادة (٢٢) من قانون القطاع. تتطلب تلك المعايير بأن يتم منح الرخص والإعفاءات فقط للأفراد والشركات الذين لديهم قدرات فنية مناسبة ، ولديهم أصول تفوق الخصوم وموقفهم المالي جيد ، وأنهم من ناحية أخرى قادرون على مباشرة أي من الأنشطة الخاضعة للتنظيم.

## شكل الرخص:

إن الرخص هي الشكل الرئيسي للتفويض الممنوح من قبل الهيئة. واللغة الإنجليزية هي اللغة المعمول بها في كافة الرخص ، ويجوز للهيئة تضمين أية شروط بالرخصة ترى أنها ضرورية، إلا أن كل رخصة يجب أن تحتوي على الشروط المنصوص عليها في المادة (١١٠) من قانون القطاع.

إن الرخص الممنوحة من قبل الهيئة متماثلة في الشكل بصورة كبيرة إلا أنها تختلف فيما يتعلق بعدد ونوع الشروط التي تتضمنها كل رخصة بما يعكس نوعية النشاط الخاضع للتنظيم الذي يتم الترخيص بممارسته.

يجوز للهيئة إلغاء الرخصة (وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المواد من (١١٦) إلى (١٢٢) من قانون القطاع) في حالة عدم التزام المرخص له بشرط من شروط الرخصة. تحتوي جميع الرخص على شروط عامة ، وشروط تدعم التنظيم الفني والاقتصادي وخدمة المشتركين (أنظر الشكل ٤٣).

**الشكل (٤٣): شروط الرخص**

| الشروط العامة | الشروط الفنية | الشروط المالية / الاقتصادية | خدمات المشتركين |
|---|---|---|---|
| ■ الأنشطة المحظورة | ■ معايير السلامة | ■ آلية التحكم في الأسعار | ■ قواعد العمل: |
| ■ القيود على الملكية المتبادلة | ■ معايير التخطيط | ■ هيكل التعرفة | (أ) التأخر في السداد/قطع الخدمة |
| ■ توفير المعلومات | ■ معايير التشغيل | ■ القيود على حصة السوق | (ب) كفاءة الطاقة |
| ■ متطلبات التنسيق | ■ قواعد الشبكة الرئيسة | ■ حظر الدعم المتبادل | (ج) المشتركون من ذوي الاحتياجات الخاصة |
| ■ الصحة والسلامة | ■ قواعد التوزيع | ■ الشراء الاقتصادي | ■ معايير الأداء |
| ■ التعمين / المنتجات العمانية | ■ قواعد شركة كهرباء المناطق الريفية | ■ شروط عدم التمييز لاستخدام الشبكة | ■ النظر في الشكاوى |
| ■ متطلبات التأمين | ■ أنظمة الجودة | | ■ شروط التزويد |
| ■ عدم التمييز | | | |
| ■ القيود على التصرف في الأصول | | | |
| ■ رسوم الرخصة | | | |
| ■ إلغاء الرخصة | | | |

# الملاحق

## الملحق أ البيانات المالية المدققة:

مـور ستـيفنـز
محـاسبـون قـانـونيـون

ص.ب: ٩٣٣، روي
الرمز البريدي ١١٢، سلطنة عمان
تليفون: ٢٤٨١٢٠٤١
فاكس: ٢٤٨١٢٠٤٣
بريد الكتروني: stephens@omantel.net.om

**تقرير مراقبي الحسابات**

**إلى الأفاضل أعضاء هيئة تنظيم الكهرباء – عمان**

لقد دققنا الميزانية العمومية المرفقة لهيئة تنظيم الكهرباء– عمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ والقوائم المالية للدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للفترة المنتهية في هذا التاريخ. وهذه القوائم المالية والموضحة على الصفحات من رقم ٢ إلى رقم ٩ هي على مسئولية أعضاء الهيئة. وتنحصر مسئوليتنا في إبداء رأينا حول هذه القوائم المالية استنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

قمنا بالتدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق والتي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ التدقيق للوصول إلى قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء جوهرية. تتضمن إجراءات التدقيق فحص الأدلة– على أساس فحص العينة – المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية، كما تتضمن أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات المهمة التي قدمها أعضاء الهيئة بالإضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية. ونحن نعتقد أن التدقيق الذي قمنا به يوفر أساسا معقولاً نستند إليه في إبداء رأينا.

في رأينا، أن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة ومن جميع النواحي الجوهرية عن المركز المالي للهيئة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ وعن نتائج عملياتها والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما تتماشى من جميع النواحي الجوهرية مع المتطلبات المعنية الواردة في قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به ("قانون القطاع") الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ( ٧٨/ ٢٠٠٤ ).

١٨مايو٢٠٠٦

من أعضاء مجموعة
مور ستيفنز
الدولية المحدودة
مكاتب تمثيل
في كبريات المدن
حول العالم

• سجل تجاري رقم: ١/٤٢٩٠٧/٨
• رقم الترخيص م/ح/١٤ و م أ/٩٣

هيئة تنظيم الكهرباء – عمان

صفحة/٢

الميزانية العمومية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

| | إيضاح | ٢٠٠٥<br>ر.ع. |
|---|---|---|
| **الأصول** | | |
| **أصول غير متداولة** | | |
| معدات وإجمالي الأصول غير المتداولة | ٣ | ٩٤,٣٩٢ |
| **أصول متداولة** | | |
| مصاريف مدفوعة مقدما ومدينون آخرون | | ٢٥,٣٣١ |
| أرصدة لدى البنوك ونقد في الصندوق | | ٤٥٣,٤٣٥ |
| إجمالي الاصول المتداولة | | ٤٧٨,٧٦٦ |
| **إجمالي الأصول** | | **٥٧٣,١٥٨** |
| **فائض محتفظ به والتزامات** | | |
| فائض محتفظ به | ٤ | ٥٢٦,٦٢٨ |
| **الالتزامات** | | |
| **التزامات غير جارية** | | |
| مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وإجمالي التزامات غير جارية | ٦ / ب | ٣,٤٨٩ |
| **التزامات جارية** | | |
| مستحقات وإجمالي التزامات جارية | ٥ | ٤٣,٠٤١ |
| إجمالي الالتزامات | | ٤٦,٥٣٠ |
| **إجمالي الفائض المحتفظ به والالتزامات** | | **٥٧٣,١٥٨** |

صادق الأعضاء على هذه القوائم المالية وعلى إصدارها بتاريخ 17 مايو ٢٠٠٦.

رئيس الهيئة

عضو الهيئة

المدير التنفيذي و عضو الهيئة

الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١١ تشكل جزءا من هذه القوائم المالية.

## هيئة تنظيم الكهرباء – عمان

## قـائمـة الدخل

### للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

| | إيضاح | ٢٠٠٥<br>ر. ع. |
|---|---|---|
| الدخل | | |
| رسوم الرخص | ٢ / ح | ٨٥٠,٠٠٢ |
| دخل آخر | | ٣,٧٦٠ |
| | | ٨٥٣,٧٦٢ |
| المصروفات | | |
| رواتب ومصاريف متعلقة بالموظفين | ١ و ٦/أ | ١٩٤,٠٤٥ |
| مصروفات عامة وإدارية | ١ و ٧ | ١٢١,٣٣٢ |
| استهلاك | ٣ | ١١,٧٥٧ |
| | | ٣٢٧,١٣٤ |
| **الفائض للفترة والفائض المحتفظ به في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥** | ٤ | ٥٢٦,٦٢٨ |

الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى ١١ تشكل جزءا من هذه القوائم المالية

## هيئة تنظيم الكهرباء – عمان
## قائمة التدفقات النقدية
## للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

| | ٢٠٠٥ |
|---|---|
| | د. ع. |
| **التدفقات النقدية من عمليات التشغيل** | |
| نقد مستلم من حاملي الرخص | ٨٥٠,٠٥٢ |
| نقد مسدد إلى موظفين وموردين آخرين | (٢٩٤,٩٠٣) |
| صافي النقد من عمليات التشغيل | ٥٥٥,١٤٩ |
| **التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار** | |
| شراء معدات | (١٠٥,٤٢٤) |
| الدخل من الفائدة | ٣,٧١٠ |
| صافي النقد المستخدم في عمليات الاستثمار | (١٠١,٧١٤) |
| **زيادة في النقد وما يعادل النقد خلال الفترة وفي نهاية الفترة (إيضاح ٢ / هـ)** | ٤٥٣,٤٣٥ |

الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١١ تشكل جزءا من هذه القوائم المالية.

## هيئة تنظيم الكهرباء – عمان

## إيضاحات حول القوائم المالية

## في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

### ١–الأنشطة

أنشئت هيئة تنظيم الكهرباء - عمان ("الهيئة") بموجب أحكام المادة ١٩ من قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به ("قانون القطاع") الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٧٨/ ٢٠٠٤) الصادر بتاريخ ١ أغسطس ٢٠٠٤م.

يتمثل العمل الرئيسي للهيئة في تنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به في سلطنة عمان. بموجب قانون القطاع المنظم لأنشطة الهيئة، تقوم الهيئة بفرض رسوم على الشركات الحاصلة على الرخص بحيث تتمكن الهيئة من تعويض مصروفاتها ولا أكثر من ذلك.ولهذا السبب يتم الاحتفاظ بالمبالغ الفائضة لصالح الشركات الحاصلة على تراخيص كما هو موضح في الإيضاح رقم ٤ من القوائم المالية.

على الرغم من أن الهيئة باشرت عملياتها في ١ مايو ٢٠٠٥م إلا أن القوائم المالية تشتمل على بعض المصروفات ما قبل مباشرة العمل والتي تم تكبدها اعتباراً من أكتوبر ٢٠٠٤م. هذه هي أول قوائم مالية للهيئة، وبالتالي لا توجد قوائم للفترة السابقة تستخدم للمقارنة.

### ٢– السياسات المحاسبية الهامة

أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية بموجب المعايير الدولية للتقارير المحاسبية الصادرة من قبل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وتفسيراتها الصادرة من قبل اللجنة الدولية لتفسير قرارات التقارير المالية، ومتطلبات قانون القطاع في سلطنة عمان.

تم تطبيق السياسات المحاسبية التالية عند التعامل مع البنود التي تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية للهيئة.

**أ) العرف المحاسبي**

أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية.

**ب) المعدات والاستهلاك**

يتم استهلاك تكلفة المعدات على أقساط سنوية متساوية على مدى الأعمار الإنتاجية التقديرية للمعدات. لغرض حساب الاستهلاك تم حساب الأعمار الإنتاجية التقديرية كالتالي:

| | |
|---|---|
| مفروشات وأثاث ومعدات | ٦,٦٧ سنوات |
| سيارات | ٥ سنوات |
| أجهزة حاسب آلي | ٣–٤ سنوات |

**ج) تدهور القيمة**

**أصول مالية**

في تاريخ الميزانية العمومية، تقوم الهيئة بتقييم وجود دليل فعلي يشير إلى تدهور القيمة المنقولة للأصول المالية المنقولة بالتكلفة أو عدم إمكانية تحصيل المستحقات.

يتم تحديد خسارة تدهور القيمة، إن وجدت، من الفرق بين المبلغ المنقول والمبلغ القابل للتحصيل وهي مدرجة في قائمة الدخل. المبلغ القابل للتحصيل يمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة على معدل الفائدة الفعلي. لا تخصم التدفقات النقدية المرتبطة بالمستحقات القصيرة الأمد.

هيئة تنظيم الكهرباء – عمان
تابع إيضاحات حول القوائم المالية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

٢– تابع السياسات المحاسبية الهامة

ج) تابع تدهور القيمة

أصول غير مالية

في تاريخ الميزانية العمومية، تقوم الهيئة بتقييم وجود أية مؤشرات على تدهور قيمة الأصول غير المالية. في حال وجود مؤشر، تقوم الهيئة بتقييم المبلغ القابل للتحصيل للأصول وتقر بخسارة تدهور القيمة في قائمة الدخل. ويتم الإقرار عن خسارة أو إلغاء ناتج تدهور القيمة في قائمة الدخل مباشرة.

د) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم السداد إلى صندوق المعاشات والمكافآت لموظفي الحكومة العمانية بموجب قانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العمانية الصادر بالمرسوم السلطاني (٢٦ /٨٦) وتعديلاته. يتم تكوين مخصص نهاية خدمة الموظفين الأجانب على أساس الالتزام الناشئ بموجب قانون العمل العماني على فترات العمل المتراكمة بتاريخ الميزانية العمومية

هـ) النقد وما يعادل النقد

لغرض قائمة التدفقات النقدية، النقد وما يعادل النقد يتكون من أرصدة نقدية وبنكية ذات تاريخ استحقاق أصلي ثلاثة شهور.

و) التزامات مالية

يتم قياس جميع الالتزامات المالية مبدئياً بالتكلفة ولاحقاً يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.

ز) ذمم ومستحقات دائنة

يتم الإقرار بالتزامات المبالغ المستحقة السداد في المستقبل مقابل بضاعة وخدمات مستلمة، صدرت فيها فواتير أو لم تصدر.

ح) رسوم الرخص

رسوم الرخص تمثل مبالغ الفواتير الصادرة للشركات الحاصلة على رخص خلال السنة.

ط) مخصصات

يتم إدراج مخصص في الميزانية العمومية عندما يكون على الهيئة التزام قانوني أو حكمي نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل أن يكون هنالك ضرورة لتدفق خارجي لمنافع اقتصادية لتسوية الالتزام. إذا كان التأثير جوهرياً، فيتم تحديد المخصصات بواسطة خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة على المعدل الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة بالالتزام، حيثما كان هذا مناسباً.

ي) العملات الأجنبية

المعاملات التي تمت خلال السنة بالعملات الأجنبية تم تحويلها إلى الريال العماني بحسب معدل الصرف السائد بتاريخ المعاملة. الأصول والالتزامات المالية بالعملات الأجنبية بتاريخ الميزانية العمومية تم تحويلها بحسب معدل الصرف السائد بتاريخ الميزانية العمومية. الفرق الناتج عن صرف العملات مدرج في قائمة الدخل.

## هيئة تنظيم الكهرباء – عمان
## تابع إيضاحات حول القوائم المالية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

**٢– تابع السياسات المحاسبية الهامة**

**ك) التقديرات والأحكام**

لغرض إعداد القوائم المالية فإن على أعضاء الهيئة تقديم افتراضات وتقديرات من شأنها التأثير على الدخل، والمصروفات، والأصول، والالتزامات ومتطلبات الإفصاح المعنية. استخدام المعلومات المتوفرة واستخدام المنطق على أساس الخبرة السابقة والمواضيع المصاحبة الأخرى هي من العوامل الكامنة عند تكوين التقديرات. النتائج الفعلية في المستقبل يمكن أن تتغير عن مثل هذه التقديرات. الافتراض الهام عند إعداد هذه القوائم المالية يتعلق أساساً برسوم الرخص التي سيتم تحصيلها بخصوص الخدمات التي توفرها الهيئة إلى الشركات الحاصلة على رخص.

**٣– معدات**

أرصدة وحركة الممتلكات والمعدات موضحة كالتالي:

| | مفروشات وأثاث ومعدات | سيارات | أجهزة حاسب آلي | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | ر. ع. | ر. ع. | ر. ع. | ر. ع. |
| **التكلفة** | | | | |
| إضافات خلال الفترة وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ | ٦١,٢٤٤ | ١١,٧٥٠ | ٣٣,١٥٥ | ١٠٦,١٤٩ |
| **الاستهلاك** | | | | |
| استهلاك الفترة وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ | ٥,٩٧٨ | ١,١١٤ | ٤,٦٦٥ | ١١,٧٥٧ |
| صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ | ٥٥,٢٦٦ | ١٠,٦٣٦ | ٢٨,٤٩٠ | ٩٤,٣٩٢ |

**٤– فائض محتفظ به**

الفائض يمثل الأموال الزائدة المستلمة بعد استقطاع جميع المصروفات لعام ٢٠٠٥ والتي ستتم تسويتها مقابل متطلبات التمويل المستقبلية بموجب المادة (٥٥) من قانون القطاع.

**٥– مستحقات**

| | ٢٠٠٥ |
|---|---|
| | ر. ع. |
| مستحقات | ١٢,٣١٣ |
| دائنون آخرون | ٣٠,٧٢٨ |
| | ٤٣,٠٤١ |

**هيئة تنظيم الكهرباء – عمان**
**تابع إيضاحات حول القوائم المالية**
**في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥**

**٦– رواتب ومصاريف متعلقة بالموظفين**

| | ٢٠٠٥ |
|---|---|
| | ر. ع. |
| أ) رواتب ومصاريف متعلقة بالموظفين للفترة تتكون من: | |
| رواتب وبدلات | ١٧٤,٢٠٥ |
| مكافأة نهاية خدمة موظفين أجانب | ٣,٤٨٩ |
| مساهمة في خطط تقاعد محددة | ٦,٧٨٩ |
| تكاليف أخرى متعلقة بالموظفين | ٩,٥٦٢ |
| | ١٩٤,٠٤٥ |

ب) الحركة في التزام مكافآت نهاية خدمة الموظفين الأجانب المدرجة في الميزانية العمومية هي كالتالي:

| | ٢٠٠٥ |
|---|---|
| | ر. ع. |
| مصروف مدرج في قائمة الدخل وفي نهاية السنة | ٣,٤٨٩ |

**٧– مصروفات عامة وإدارية**

| | ٢٠٠٥ |
|---|---|
| | ر. ع. |
| إيجار | ٣١,١٢٥ |
| أتعاب استشارات | ٥٤,٦٧٥ |
| اتصالات | ٣,٤٦٣ |
| دعاية وإعلان | ٥,٢٨٩ |
| سفر وتنقلات | ١٠,٠٦٤ |
| مطبوعات وقرطاسية | ٥,٩٩٠ |
| خدمات عامة | ٨٤٨ |
| تصليح وصيانة | ٥٦٣ |
| مصروفات متنوعة | ٩,٣١٥ |
| | ١٢١,٣٣٢ |

**٨– الضرائب**
الهيئة معفاة من الضرائب بموجب المادة ٥٦ من قانون القطاع.

**٩– المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة**
في سياق أعمالها العادية تقوم الهيئة بمعاملات مع رئيس وأعضاء الهيئة . وتتم هذه المعاملات بموجب بنود وشروط يراها الأعضاء أنها تتماشى مع تلك التي يمكن الحصول عليها بصورة عادية من أطراف أخرى مستقلة.

## هيئة تنظيم الكهرباء – عمان
## تابع إيضاحات حول القوائم المالية
## في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

٩– تابع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
تشتمل هذه المعاملات على مكافآت لكبار الموظفين، وخلال الفترة بلغت:

| | ٢٠٠٥ |
|---|---|
| | ر. ع. |
| فوائد توظيف قصيرة الأمد | ٧٥,٨٦٧ |
| مكافآت نهاية الخدمة | ١,٨٩٩ |

١٠– الأدوات المالية
تشتمل الأصول المالية للهيئة على دفعات مسبقة ومدينون آخرون وأرصدة بنكية ونقدية. الالتزامات المالية تشتمل على مستحقات ومكافات نهاية الخدمة للموظفين.
معدلات الفائدة المطبقة على الأرصدة البنكية تتماشى مع المعدلات السائدة على الهيئات المشابهة في سلطنة عمان.

١١– الارتباطات
بتاريخ الميزانية العمومية كان على الهيئة ارتباطات مستحقة قيمتها ٨٠,٢٤٩ ريال عماني.

# الملحق ب الكيانات المرخص لها:

## حاملو الرخص

### شركة كهرباء مجان (ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توزيع الكهرباء والتزويد

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

رقم الهاتف: ٢٤٥٧٣٣٠٠، رقم الفاكس: ٢٤٥٧٣٣٣٠، ص.ب ٧٠١ ر.ب ١١٦ ميناء الفحل، سلطنة عمان

### شركة كهرباء مزون (ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توزيع الكهرباء والتزويد

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

رقم الهاتف: ٢٤٥٧٣٤٠٠، رقم الفاكس: ٢٤٥٧٣٤٤٠، ص.ب ١٢٢٩ ر.ب١٣١ الحمرية، سلطنة عمان

### شركة مسقط لتوزيع الكهرباء (ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توزيع الكهرباء والتزويد

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

رقم الهاتف: ٢٤٥٨٨٦٠٠، رقم الفاكس: ٢٤٥٨٨٦٦٦، ص.ب ١٢٣٩ ر.ب١٣١ الحمرية، سلطنة عمان

### الشركة العمانية لنقل الكهرباء (ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** نقل الكهرباء والتحكم فيها

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

رقم الهاتف: ٢٤٥٧٣٢٢١، رقم الفاكس: ٢٤٥٧٣٢٢٢، ص.ب ١٢٢٤ ر.ب ١٣١ الحمرية، سلطنة عمان

### شركة كهرباء المناطق الريفية (ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء وتحلية المياه القائمة معها في ذات الموقع، نقل الكهرباء، التحكم في الكهرباء توزيع الكهرباء، تزويد المحلات بالكهرباء

تاريخ **البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

رقم الهاتف: ٢٤٤٧٣٢٠٠، رقم الفاكس: ٢٤٤٧٣٢٠٨، ص.ب ١١٦٦ ر.ب١٣٣ الخوير، سلطنة عمان

### شركة وادى الجزى للطاقة (ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

رقم الهاتف: ٢٤٤٧٣٢٠٠، رقم الفاكس: ٢٤٤٧٣٢٤٤، ص.ب ١١٦٦ ر.ب ١٣٣، الخوير سلطنة عمان

شركة وادي الجزي للطاقة ش.م.ع.م
WADI AL JIZZI POWER COMPANY SAOC

## شركة الرسيل للطاقة (ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

رقم الهاتف: ٢٤٤٧٣٢٠٠، رقم الفاكس: ٢٤٤٧٣٢٠٨، ص.ب ١٦٦ ر.ب١٣٣، الخوير سلطنة عمان

## شركة الغبرة للطاقة و التحلية (ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء المرتبطة بتحلية المياه

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

رقم الهاتف: ٢٤٤٧٣٢٠٠، رقم الفاكس: ٢٤٤٧٣٢٠٨، ص.ب ١٦٦ ر.ب١٣٣الخوير، سلطنة عمان

## شركة الكامل للطاقة (ش.م.ع.ع)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

رقم الهاتف: ٢٤٦٠٧٤٦٦، رقم الفاكس: ٢٤٦٠٧٤٤١، ص.ب ١٣٦٠ ر.ب١١٢ روي، سلطنة عمان

## الشركة المتحدة للطاقة (ش.م.ع.ع)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

رقم الهاتف: ٢٤٦٩٨٤٩٨، رقم الفاكس: ٢٤٦٩٨٤٩٦، ص.ب ١٤٧ ر.ب١٣٤ روي، سلطنة عمان

## AES بركاء (ش.م.ع.ع)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء المرتبطة بتحلية المياه

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

رقم الهاتف: ٢٦٨٩٤٣٨٢، رقم الفاكس: ٢٦٨٩٤٣٨١، ص.ب ٥٧٢ ر.ب ٣٢٠ بركاء، سلطنة عمان

## شركة صحار للطاقة (ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء المرتبطة بتحلية المياه

**تاريخ البدء :** ٢٩ مارس ٢٠٠٦م

رقم الهاتف: ٢٤٦٩٨٤٩٨، رقم الفاكس: ٢٤٦٩٨٤٩٦، ص.ب ١٤٧ ر.ب١٣٤ جوهرة الشاطئ، سلطنة عمان

## الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** شراء الكهرباء المنتجة، شراء مياه التحلية، التزويد بالكهرباء بالجملة للمرخص لهم بالتزويد، تزويد المياه بالجملة لأقسام المياه

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

رقم الهاتف: ٢٤٨٢٣٠٠٠، رقم الفاكس: ٢٤٨١٦٣٢٨، ص.ب ١٣٨٨ ر.ب١١٢ روي ، سلطنة عمان

حاملو الإعفاءات

## صحار العالمية لصناعة اليوريا و الكيماويات(ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء القائمة مع تحلية المياه في ذات الموقع.

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

أمر إعفاء من الرخصة رقم :١ /٢٠٠٥

رقم الهاتف:٢٤٥٦٢٦٣١، رقم الفاكس:٢٤٥٦٢٧٣١، ص.ب ٣٣٥٢ ر.ب ١١٢ روي، سلطنة عمان

## شركة مصفاة صحار (ش.م.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء المرتبطة بتحلية المياه ، توزيع الكهرباء، تزويد الكهرباء إلى المحلات

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

أمر إعفاء من الرخصة رقم : ٢٠٠٥/٢

رقم الهاتف: ٢٦٨٦٤٠٠١، رقم الفاكس:٢٦٨٦٤٠٤٩، ص.ب ٢٨٢ر.ب ٣٢٢ ف.لج القبائل سلطنة عمان

## شركة عمان للتعدين ش.م.م

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء، توزيع الكهرباء، تزويد الكهرباء إلى المحلات

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

أمر إعفاء من الرخصة رقم : ٢٠٠٥/٣

رقم الهاتف: ٢٥٦٦٩٤٣٥/٢٥٦٦٩٤٢٠ رقم الفاكس:٢٥٦٦٩٤١١/٢٥٦٦٩٤٠٩

ص.ب ٧٥٨ ر.ب ١١٣ مسقط، سلطنة عمان

## الشركه العمانية الهندية للسماد (ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء المرتبطة بتحلية المياه

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

أمر إعفاء من الرخصة رقم : ٢٠٠٥/٤

رقم الهاتف:٢٥٥٣٢٠٠ ، رقم الفاكس:٢٥٥٦٢٨٤٧، ص.ب ٦٧ر.ب ٤١١ صور، سلطنة عمان

## شركة إسمنت عمان (ش.م.ع.ع)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء، توزيع الكهرباء، التزويد بالكهرباء

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

أمر إعفاء من الرخصة رقم : ٢٠٠٥/٥

رقم الهاتف:٢٤٤٣٧٠٧٠ ، رقم الفاكس:٢٤٤٣٧٧٧٧، ص.ب ٥٦٠ر.ب ١١٢ روي، سلطنة عمان

## شركة منتجع بر الجصة(ش.م.ع.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توزيع الكهرباء

تاريخ **البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

أمر إعفاء من الرخصة رقم : ٢٠٠٥/٦

رقم الهاتف:٢٤٧٨٣٧٠٠ ، رقم الفاكس:٢٤٧٨٧٩٣٩، ص.ب ٦٤٤ر.ب ١١٣ مسقط، سلطنة عمان

## شركة مصفاة نفط عمان(ش.م.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء القائمة مع تحلية المياه في ذات الموقع، توزيع الكهرباء، التزويد بالكهرباء إلى المحلات

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

أمر إعفاء من الرخصة رقم : ٢٠٠٥/٧

رقم الهاتف: ٢٤٥٦١٢٠٠ ، رقم الفاكس: ٢٤٥٦١٣٨٤، ص.ب ٣٥٦٨ ر.ب ١١٢ روي، سلطنة عمان

## الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال(ش.م.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء القائمة مع تحلية المياه في ذات الموقع، توزيع الكهرباء، التزويد بالكهرباء إلى المحلات

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

أمر إعفاء من الرخصة رقم : ٢٠٠٥/٨

رقم الهاتف: ٢٤٦٠٩٩٩٩ ، رقم الفاكس: ٢٤٦٠٩٩٠٠، ص.ب ٥٦٠ ر.ب ١١٦ ميناء الفحل، مسقط، سلطنة عمان

## شركة تنمية نفط عمان (ش.م.م)

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء، توزيع الكهرباء، نقل الكهرباء،التزويد بالكهرباء إلى المحلات

**تاريخ البدء :** ١ مايو ٢٠٠٥م

أمر إعفاء من الرخصة رقم : ٢٠٠٥/٩

رقم الهاتف: ٢٤٦٧٧٨٢١، رقم الفاكس: ٢٤٦٧٥٥٤٤، ص.ب ٨١ ر.ب ١١٣ م،سقط سلطنة عمان

## شركة أوكسيدنتال عمان انكربوريتد

**النشاط الخاضع للتنظيم :** توليد الكهرباء، توزيع الكهرباء

**تاريخ البدء :** ١٠ ديسمبر ٢٠٠٥م

أمر إعفاء من الرخصة رقم : ٢٠٠٥/١٠

رقم الهاتف: ٢٤٦٨٣٥٩٥، رقم الفاكس: ٢٤٦٨٥٣٥٨، ص.ب ٢٢٧١ ر.ب ١١٢ مسقط، سلطنة عمان

# الملحق ج إفتراضات آلية التحكم في الأسعار:

الآلية الأولية للتحكم في أسعار التوزيع والتزويد والنقل والتحكم تتضمن مجموعة من الافتراضات التي وضعتها الهيئة فيما يتعلق بالناتج والتكاليف التي يتحملها المرخص لهم. يتضمن الجداول أدناه ملخصاً للافتراضات الأساسية .
إفتراضات التكاليف في آلية التحكم في الأسعار موضحة في اسعار عام ٢٠٠٥م.
القيم الموضوعة لعام ٢٠٠٥م هي عن الفترة من ١ مايو إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م. تم تعديل آلية التحكم في أسعار الشركة العمانية لنقل الكهرباء لتقديم عائدات إضافية للشهور الثمانية خلال عام ٢٠٠٥م مع الوضع في الأعتبار التزامات المصروفات الرأسمالية الكبيرة للشركة خلال تلك السنة.

## الجدول (ج ١): افتراضات الطلب على الكهرباء

**الإفتراضات الأولية لآلية التحكم في أسعار الطلب على الكهرباء**

| الشركة العمانية لنقل الكهرباء ش.م.ع.م | | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ |
|---|---|---|---|---|
| أقصى طلب للكهرباء في شبكة النقل | ميجاوات ساعة | ٢٤٧٢ | ٢٦٥٧ | ٢٨٥٧ |
| معدل النمو السنوي | | | ٧,٥٪ | ٧,٥٪ |
| إجمالي الوحدات المنقولة الخاضعة للتنظيم | تيراوات اعة | ٧,٨١١ | ١١,٠١٤ | ١١,٨٤٠ |
| معدل النمو السنوي | | | ٧,٥٪ | ٧,٥٪ |

| مسقط | | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ |
|---|---|---|---|---|
| الوحدات الموزعة | جيجاوات ساعة | ٣٢٧٥ | ٤٢٥٠ | ٤٤٦٣ |
| معدل النمو السنوي | | | ٥٪ | ٥٪ |
| حسابات المشتركين | | ١٦١٧٩٣ | ١٦٨٢٦٥ | ١٧٤٩٩٥ |
| معدل النمو السنوي | | | ٤٪ | ٤٪ |

| مجان | | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ |
|---|---|---|---|---|
| الوحدات الموزعة | جيجاوات ساعة | ١٣٦٧ | ١٩١٥ | ٢٠٤٩ |
| معدل النمو السنوي | | | ٧٪ | ٧٪ |
| حسابات المشتركين | | ١١٦٣١٨ | ١٢٢١٣٤ | ١٢٨٢٤١ |
| معدل النمو السنوي | | | ٥٪ | ٥٪ |

| مزون | | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ |
|---|---|---|---|---|
| الوحدات الموزعة | جيجاوات ساعة | ١٨١١ | ٢٣٧٤ | ٢٥١٦ |
| معدل النمو السنوي | | | ٥,٤٪ | ٦٪ |
| حسابات المشتركين | | ٢٠١٣٩٤ | ٢١١٤٦٤ | ٢٢٢٠٣٧ |
| معدل النمو السنوي | | | ٥٪ | ٥٪ |

ملحوظة: ١مايو ٢٠٠٥ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

## الجدول (ج ٢): المصروفات الرأسمالية والتشغيلية للتوزيع والتزويد

### الإفتراضات الأولية لآلية التحكم في أسعار الطلب على الكهرباء

المصروفات الرأسمالية

| مليون ريال عماني (أسعار ٢٠٠٥) | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| مسقط | ٦,٣ | ٧,٠ | ٧,٠ | ٢٠,٣ |
| مجان | ٤,٥ | ٦,٠ | ٦,٠ | ١٦,٥ |
| مزون | ٦,٧ | ٨,٠ | ٨,٠ | ٢٢,٧ |
| المجموع | ١٧,٥ | ٢١,٠ | ٢١,٠ | ٥٩,٥ |

المصروفات التشغيلية (باستثناء الإهلاك)

| مليون ريال عماني (أسعار ٢٠٠٥) | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| مسقط | ٦,٣ | ٩,٩ | ١٠,٣ | ٢٦,٥ |
| مجان | ٣,٨ | ٥,٨ | ٥,٩ | ١٥,٥ |
| مزون | ٥,٢ | ٨,١ | ٨,٦ | ٢١,٩ |
| المجموع | ١٥,٣ | ٢٣,٨ | ٢٤,٨ | ٦٣,٩ |

ملحوظة : الأول من مايو ٢٠٠٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م

## الجدول (ج ٣): إفتراضات المصروفات الرأسمالية والتشغيلية للنقل والتحكم

### إفتراضات آلية التحكم في الأسعار للنقل والتحكم

| مليون ريال عماني (أسعار ٢٠٠٥) | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| المصروفات الرأسمالية | ٥٢,٠ | ٢٠,٠ | ٨,٠ | ٨٠,٠ |
| تكلفة التشغيل ( بإستثناء الإهلاك | ٣,٩ | ٤,٥ | ٤,٦ | ١٣,٠ |

ملحوظة : الأول من مايو ٢٠٠٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م

## الجدول (ج ٤): الإفتراضات الأساسية لتقييم الأصول الخاضعة للتنظيم

| مليون ريال عماني (أسعار ٢٠٠٥) | القيمة في بداية المدة (٢٠٠٥/٥/١) | القيمة في نهاية المدة (٢٠٠٦/١٢/٣١) |
|---|---|---|
| مسقط | ٧٢,٨ | ٧٦,٩ |
| مجان | ٧٣,٣ | ٧٦,٥ |
| مزون | ٩٥,٧ | ١٠٠,١ |
| الشركة العمانية لنقل الكهرباء | ١٣٣,٧ | ١٩٣,٤ |
| المجموع | ٣٧٥,٥ | ٤٤٦,٩ |

### تكلفة رأس المال:

سعر الخصم المستخدم في حساب آلية التحكم في الأسعار لأعمال النقل والتوزيع عبارة عن متوسط التكلفة الحقيقي المرجح لرأس المال قبل الضريبة، والذي هو المتوسط المرجح لتكلفة الدين وتكلفة حقوق الملكية.

تم استخدام نموذج أسعار الأصول الرأسمالية لتقدير تكلفة حقوق الملكية مع تضمين تقديرات المخاطر المنتظمة التي يواجهها المستثمرون وذلك عند القيام بحسابات التحكم في الأسعار. تم استخراج تكلفة الدين عن طريق إضافة علاوة المخاطر للشركة إلى معدل العائد المضمون للفائدة.

وتمشياً مع الممارسات التي يتبعها المنظمون في أماكن أخرى ، قامت الهيئة بتقدير الحد الأدنى والمتوسط والأعلى لتكلفة رأس المال. تم استخدام التقدير المتوسط بنسبة (٧,٥٥٪) في حسابات التحكم في الأسعار.
الافتراضات الأساسية التي استخدمت في استخراج متوسط التكلفة المرجح لرأس المال موضحة أدناه.

### الجدول (ج ٥): افتراضات متوسط التكلفة المرجح لرأس المال للنقل والتوزيع رأس المال:

متوسط التكلفة المرجح لرأس المال للنقل والتوزيع

| مكونات | منخفض | وسط | عالي |
|---|---|---|---|
| معدل العائد المضمون (حقيقي) | ٢,٥٪ | ٣,٥٪ | ٤,٥٪ |
| علاوة مخاطر حقوق الملكية | ٣,٠٪ | ٥,٠٪ | ٧,٠٪ |
| العلاقة بين حقوق الملكية والديون طويلة الأجل | ٤٠,٠٪ | ٥٠,٠٪ | ٦٠,٠٪ |
| قيمة بيتا للأصول | ٠,٤٤ | ٠,٤٨ | ٠,٤٣ |
| قيمة بيتا لحقوق الملكية | ,٧٠ | ٠,٩٠ | ١,٠٠ |
| تكلفة حقوق الملكية بعد الضريبة (حقيقي) | ٤,٦٠٪ | ٨,٠٠٪ | ١١,٥٠٪ |
| تكلفة حقوق الملكية قبل الضريبة (حقيقي) | ٥,٢٣٪ | ٩,٠٩٪ | ١٣,٠٧٪ |
| علاوة على معدل العائد المضمون | ١,٧٥٪ | ٢,٥٠٪ | ٣,٢٥٪ |
| تكلفة الدين | ٤,٢٥٪ | ٦,٠٠٪ | ٧,٧٥٪ |
| معدل الضريبة للشركة | ١٢,٠٠٪ | ١٢,٠٠٪ | ١٢,٠٠٪ |
| متوسط التكلفة المرجح لرأس المال بعد الضريبة | ٤,٤٦٪ | ٧,٠٠٪ | ٩,٢٥٪ |
| متوسط التكلفة المرجح لرأس المال قبل الضريبة | ٤,٨٤٪ | ٧,٥٥٪ | ٩,٨٨ |

$$\text{Real pre tax WACC} = (g.(r_f+p)) + (((1-g)(r_f + (ERP).b))/1-t_c))$$

حيث أن :

| | |
|---|---|
| g | العلاقة بين حقوق الملكية والديون طويلة الأجل |
| $r_f$ | معدل العائد المضمون للفائدة |
| p | علاوة على معدل العائد المضمون |
| $t_c$ | معدل الضريبة للمؤسسة |
| ERP | علاوة مخاطر حقوق الملكية |
| b | قيمة بيتا لحقوق الملكية |

# الملحق د المناطق المصرح بها: